مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٧٠**

الجمعة ٦ آب/أغسطس ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أوغندا	السيد موغويا
	البرازيل	السيدة دنلوب
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد إيسوزي – نغوندیت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	لبنان	السيدة زيادة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	المكسيك	السيد هيلر
	النمسا	السيد إبنر
	نيجريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد سومي

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-47715 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي باكستان وبنغلاديش وجمهورية كوريا والفلبين وكندا والهند يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ واللواء سيكندر أفضال، قائد القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا؛ والفريق بابكار غاي، قائد القوة التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ واللواء موسى بيسونغ أوبي، قائد القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان؛ واللواء روبرت مود، رئيس البعثة ورئيس أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، واللواء لويث غيلرمي بول كروث، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وأود أيضا أن أرحب بقادة القوات الآخرين الحاضرين معنا اليوم.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

إن حفظ السلام أحد الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة، وأداة فعالة لصون السلم والأمن الدوليين. وبلغ عدد حفظة السلام هذا العام رقما قياسيا. وثلثا هؤلاء جنود نظاميون يؤدون دوراً طليعياً في الاضطلاع بمهام صعبة من قبيل دعم جهود الحكومات الوطنية لتحقيق الاستقرار وتعزيز السلام، وكفالة حماية المدنيين، ورصد عمليات وقف إطلاق النار.

ونأمل أن تتيح لنا جلسة اليوم فرصة أخرى لفهم أفضل للمشاكل الراهنة التي يواجهها حفظة السلام، وقبل كل شيء وحداتهم العسكرية، فيما يؤدون المهام التي أوكلها إليهم مجلس الأمن. ونأمل أن تساعد على تعزيز مستوى الخبرة العسكرية لمجلس الأمن.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها السيد لوروا، والفريق سيكندر أفضال، والفريق بابكر غاي، واللواء موسس بيسونغ أوبي، واللواء روبرت مود، واللواء لويث غيلرمي بول كروث.

أعطي الكلمة للسيد لوروا.

السيد لوروا (تكلم بالفرنسية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة من جديد لمناقشة مسألة عمليات حفظ السلام. وهذه المناقشة تبيّن الدعم الجاري والدؤوب من مجلس الأمن لهذه العمليات، ولا سيما اليوم في حضور قادة قواتنا ورؤساء الوحدات العسكرية

لعملياتنا. وأعتقد أن الذين يعملون في الخطوط الأمامية لهذه العمليات يشعرون ببالغ السعادة والاعتزاز لتمكّنهم من مخاطبة المجلس بأنفسهم.

سيكون بياني موجزاً لأن المجلس تسنت له بانتظام فرص الاستماع إليّ في الأشهر الماضية. بدلاً من ذلك، ستتيح جلسة اليوم الفرصة للتفاعل مع قادة القوات.

أود فقط أن أذكر أن هناك ١٥ عملية لحفظ السلام منتشرة حالياً، بما للكلمة من معنى دقيق. وآثر المجلس أن يستمع إلى ممثلين عن خمس منها، ذكرتم أسماءهم قبل هنيهة، سيدي. وجميع الآخرين جالسون في مقاعدهم خلفنا ومستعدون للإجابة عن أي سؤال يود أعضاء المجلس طرحه عليهم. لكن المؤسف، مثلما يدرك أعضاء المجلس، أنه تعين على اثنين منهم مغادرة نيويورك مؤخراً بطلب مني، نظراً لتزايد التوترات المتعلقة بعمليتيهما. إنهما اللواء أسارتا كويفاس، قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الذي طلبت إليه أن يعود لكي يترأس الاجتماع الهام الثلاثي الأطراف الذي انعقد مساء يوم الأربعاء، والفريق نيامفومبا، قائد قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الذي اضطُر إلى العودة لتولي مهامه الرئيسية في الميدان بغية مواجهة التوترات الراهنة في بعض مخيمات دارفور.

من بين الذين سيتكلمون، اخترنا فريقاً يمثل تمثيلاً جيداً التنوع الواسع لعملياتنا لحفظ السلام، من أقدم عملية – هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة – المنشأة في عام ١٩٤٨، إلى عمليات متعددة الأبعاد من قبيل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة في السودان.

(تكلم بالإنكليزية)

أود مجرد تذكير المجلس بالأرقام الحالية. اعتباراً من ٣١ تموز/يوليه، لدينا تقريباً ١٢٠ ٠٠٠ من حفظة السلام المنتشرين، منهم ٨٤ ٠٠٠ جندي، و ١٣ ٠٠٠ شرطي، و ٢٢ ٠٠٠ مدني. فلدينا إذاً ١٠٠ ٠٠٠ شخص تقريباً من القوى النظامية، إضافة إلى ٢٢ ٠٠٠ مدني. وجرى بطبيعة الحال خفض في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لكننا ما زلنا على مستوى عالٍ جداً. لا يمكننا أن نتكلم في الحقيقة عن خفض هام؛ نحن نعتبر أننا انتقلنا من فترة ارتفاع طارئ إلى فترة ترسيخ. ونحن الآن على مستوى ثابت من عمليات الترسيخ، لأننا لا نرى على الطريق أي عملية جديدة لحفظ السلام. ونحن لا نشكو من عدم العمليات.

أريد فقط أن أذكر أنَّ مرحلة الترسيخ هذه سنستخدمها لترسيخ وتحسين كفاءاتنا في العديد من الميادين: التخطيط، والإشراف، ووضع استراتيجيات لحماية المدنيين وتعزيز حفظ السلام – باختصار خطتنا الإصلاحية. وأريد أيضاً أن أذكر، بطبيعة الحال، أننا نحافظ على التزامنا بتنفيذ خطتنا الإصلاحية. وعمليتنا المسماة بالأفق الجديد ماضية بشكل جيد. وفي أيلول/سبتمبر، سوف يتلقى المجلس منا أول تقرير مرحلي. ولا بد لي أن أذكر أيضاً أنّ سوزانا ماكورا تعمل جيداً وتحرز تقدماً في الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني، التي سيتلقى المجلس كذلك تقريراً عنها في القريب العاجل جداً.

وفي الختام، طالما قلت أنني سأوجز جداً في الكلام، أود أن أشير إلى المجلس بأن الفريق أوبياكور ستنتهي خدمته في أوائل أيلول/سبتمبر. فبالنيابة عن الأمانة العامة، أود أن أشكره على التزامه الرائع تجاه الأمم المتحدة، أولاً بصفته

قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، في ظل ظروف صعبة جداً، وبصفته مستشاراً عسكرياً خلال السنتين الماضيتين. لقد استفدنا كثيراً من خبرته ومشورته الحكيمة. ونشعر ببالغ الشكر والامتنان له، ونتمنى له كل الخير في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد لوروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للفريق سيكندر أفضال.

الفريق أفضال (تكلم بالإنكليزية): إسمي سيكندر أفضال، وأنا قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. يشرفني السماح لي بأن أتكلم بإيجاز عن البعثة في ليبريا.

إن ليبريا تخرج من الدمار الذي خلّفته ١٤ سنة من الحرب الأهلية. وتتخذ حكومتها الخطوات الصحيحة لتحسين البنية التحتية، والحكم ورفاه شعبها بمساعدة المجتمع العالمي، والدول المانحة والأمم المتحدة. بيد أن الطريق أمامها لا يزال طويلاً.

من المنظور الإقليمي، لا يوجد خطر مباشر على ليبريا من أي جار من جيرانها، بيد أن التقلّب الموجود في المنطقة، إلى جانب العلاقات القبلية والعرقية والديمغرافية في ما بين البلدان الإقليمية، يعني أن وقوع حادث خطير في أي بلد منها يُحتمل أن يتوسع إلى بلد آخر. وعلى رغم أن ليبريا تنعم بالهدوء والسلم عموماً، فإن البطالة والفقر والبنية التحتية الضعيفة تعوق التنمية. واسمحوا لي أن أبرز بعض أخطر التحديات الأمنية أمام ليبريا.

إن التحدي الأكبر الذي يواجه حكومة ليبريا هو فرض القانون والنظام والتصدي للإجرام. وترتبط بذلك مشكلة الحفاظ على الأمن الداخلي. ويكمن السبب الجذري للمشكلة في انعدام ثقة السكان بنظامي الشرطة والقضاء. فالشرطة تفتقر إلى القدرة على التصدي للجريمة بفعالية، رغم أن الحالة آخذة في التحسن. وفي الوقت نفسه، لا يملك النظام القضائي القدرة على مواجهة القضايا المتزايدة. ويسفر انعدام الثقة في أغلب الأحيان عن عدالة غوغائية انتقامية تقتضي التدخل من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

والمنازعات على الأراضي شائعة في ليبريا كإرث خلّفته الحرب. فهناك العديد من المشردين يقيمون في مناطق تعود إلى آخرين، والقوانين المتعلقة بحقوق الملكية والحدود والموارد الطبيعية غير واضحة. وعندما تضاف العوامل القبلية والعرقية، يمكن للخلافات أن تتحول بسرعة إلى أعمال عنف.

إن العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا أنجز بنجاح المرحلة الثالثة من عملية الخفض. فقوامه العسكري يبلغ الآن ٨ ١٠٢ من الجنود، متراجعاً عن ١٤ ٠٠٠ فرد، يمثلون ٤٣ بلداً مساهماً بقوات، حسب الولاية الصادرة عن مجلس الأمن في قراره ١ ٨٨٥ (٢٠٠٩) الذي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ولا يزال مقر البعثة في مونروفيا. أمّا القوات العاملة، فهي منتشرة في قطاعين، كل قطاع فيه ثلاث كتائب من المشاة، وكتيبة احتياط وست سرايا هندسة وثلاث مستشفيات ميدانية.

ويعني الخفض أنه يتعين على الوحدات المتبقية أن توسع نطاق مسؤولياتها من دون موارد إضافية. ونتيجة لذلك، بات من الصعب الحفاظ على الوجود في جميع المقاطعات، فزادت بعثة الأمم المتحدة عدد الدوريات التي تغطي مسافات واسعة جواً وبراً. بالإضافة إلى ذلك، زاد الوقت الذي نستهلكه للرد على الحالات غير المتوقعة. لذلك، فإن قوة الرد السريع التي توازي كتيبة تتمركز الآن في مونروفيا، وفي قاعدتين متقدمتين مجاورتين لطرق الاتصال الرئيسية المؤدية إلى غينيا وكوت ديفوار. وفي عدم وجود قدرة هندسية داخل البلد، يعمل مهندسو القوة على إبقاء الطرقات مفتوحة طوال السنة، وبالتالي كفالة وصول

الإمـدادات اللوجـستية لـيس إلى معـسكرات الأمـم المتحـدة فحسب، وإنما أيضاً إلى السكان المحليين.

إن بعض الدروس المستخلصة في العام الماضي جعلت آليات بعثة الأمم المتحدة لإدارة الأزمة أكثر فعالية. ولقد ازدادت المناورات المشتركة بين جنود بعثة الأمم المتحدة وأفراد الشرطة التابعين لها. وهناك حاجة إلى تدريب وتجهيز قوة الأمم المتحدة العسكرية بغية التصدي للاضطرابات المدنية عن طريق إنشاء وحدات توازي السرايا ضمن الوحدات العسكرية، تكون قادرة على قمع أعمال الشغب. وقد اتخذت خطوات لتحسين التعاون العسكري والأمني في شكل تمارين محاكاة وتدريب في الميدان. أما بشأن الجانب الإداري للأزمة، فقد تم تشكيل فريق عمل رسمي معني بإدارة الأزمات، يترأسه الممثل الخاص للأمين العام، وبذلك يجري تحسين فعالية مركز العمليات المشتركة.

أود أن أختتم كلمتي بإبراز ثلاثة تحديات رئيسية تواجه بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وقوتها في المستقبل القريب.

أولا، إن الانتخابات الوطنية المقبلة في نهاية عام ٢٠١١ سوف تكون عنصرا هاما في قياس مدى النجاح في مهمة البعثة، وسوف ترسم انسحاب البعثة من ليبريا. ومن المتوقع أن يُلقي دعم الانتخابات عبئا ثقيلا على كاهل قوة البعثة في تعاملها مع أي حالات مضطربة، وكذلك فيما يتعلق بالقدرات اللوجستية، لا سيما في ضوء تخفيض عدد أفراد قوة البعثة.

أما التحدي الثاني فيتمثل في القيود المتعلقة بالميزانية نتيجة للسحب التدريجي للبعثة والتمويل المتوفر لحفظ السلام. وبينما تم تخفيض أعداد القوة، لا تزال المهام المتبقية هي نفس المهام. وللوفاء بالولاية يتعين الاضطلاع بالمزيد من الدوريات الجوية والأرضية، الأمر الذي ينطوي على زيادة في ساعات الطيران وزيادة في استهلاك الوقود والمعدات. وهكذا لا يمكن إتمام المهام مع تخفيض الميزانية المخصصة للبعثة.

أما التحدي الثالث، فيتمثل في انتقال المهام الأمنية من البعثة إلى حكومة ليبريا. واستراتيجية خروج البعثة تتوخى انسحابا نهائيا عندما تتوفر القدرة للقطاع الأمني في ليبريا على الاعتماد الذاتي والعمل بشكل مستقل عن البعثة. وبدأ التخطيط الانتقالي من أجل تسليم مسؤوليات القطاع الأمني المنوطة حاليا بالبعثة للوكالات الوطنية المناسبة، في أعقاب حلقة العمل المثمرة والمنتجة جدا التي انعقدت في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠.

لقد أُحرز تقدم كبير، غير أن التقدم البطيء المحرز في إصلاح القطاع الأمني وعدم توفر هيكل أساسي للشرطة، والوجود المحدود للأمن الوطني في المقاطعات النائية وضعف قدرة العدالة الجنائية كلها تشكل تحديات هائلة لعملية الانتقال. ويقتضي الأمر المساعدة من الأمم المتحدة ومن الشركاء الثنائيين لكفالة عملية انتقال سلسلة.

في الختام، أود أن أعترف أن الحالة هادئة ومستقرة في الوقت الراهن، ومرد ذلك بصورة أساسية إلى العمل الرادع لقوة البعثة وشرطة الأمم المتحدة. ومهما يكن من أمر، في حالة أي انسحاب سريع للقوة يجري بعد الانتخابات ومن دون بناء قدرات القطاع الأمني في البلد، لا يمكن استبعاد إمكانية انزلاق البلد في شقاق داخلي. وبدلا من حالة نجاح قد تصبح لدينا تيمور – ليشتي أخرى، أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو هايتي.

أرجو من الدول الأعضاء في مجلس الأمن والبلدان المانحة والجهات الفاعلة الأخرى استثمار وتركيز كل مواردها لتقوية شرطة ليبريا وجيشها وتحسين هياكل الاتصالات في البلد في السنوات القليلة المقبلة، ليتسنى للبعثة أن تغادر بنجاح.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر اللواء أفضال على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للفريق بابكر غاي.

الفريق بابكر غاي (تكلم بالفرنسية): بوصفي قائدا لقوة بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية انتهت مدة ولايته، أود أن أقول بضع كلمات عن التحديات التي تواجه البعثة والتقدم الذي أحرزته في مجال حماية المدنيين.

كما يدرك المجلس، لم يتم تضمين مهمة حماية المدنيين لأول مرة في ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلا في عام ٢٠٠٠، وكانت تدعى آنذاك بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالطبع فإن ذلك التعهد كان متمشيا مع بيان الأمين العام خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة والذي ذكر فيه أن الأمم المتحدة نصير أضعف الناس. (انظر A/63/PV.5) ومن الواضح تماما أن البيان لا يخرج بأي شكل عن الدور الأساسي للدول في حماية شعوبها كما تم تأكيده في قمة ٢٠٠٥. وبالنسبة للأمم المتحدة، فقد كان هذا يتعلق بمساعدة البلدان لمساعدة نفسها بتوفير دعم مخصص لمواجهة ظروف فردية.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي هي الآن، في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعتبر حماية المدنيين في البعثة مهمة ذات أولوية. وعلى الرغم من أن قوام القوات العسكرية بلغ ٢٠ ٠٠٠ فرد ولديها بعض القدرات المفيدة، بما في ذلك ثماني طائرات عمودية مهاجمة، كانت لدينا منطقة عمليات توازي حجم أوروبا الغربية قبل توسيع البعثة إلى الشرق، وبلغ عدد السكان فيها نحو ٦٥ مليون نسمة والأصول الاستخبارية محدودة. وفي مقاطعة كيفو وحدها، يمكن نشر مجموع القوة بمعدل واحد من حفظة السلام لكل ٢٠ كيلومتر مربع. ويضاف إلى تلك المشاكل عدم توفر الطرق والهياكل الأساسية، مما يجعل التحرك من مكان إلى آخر صعبا وبطيئا للغاية. ومما لا شك فيه أنه جزء جميل من العالم، ولكن المناخ والتضاريس قد تكون شاقة مما يجعل العديد من الأماكن نائية ولا يمكن الوصول إليها.

كذلك فإن المخاطر التي يتعرض إليها السكان عديدة ومتنوعة. ويواجهون خطرا بدنيا تشكله مجموعات مسلحة لا تعد ولا تحصى، وكذلك مخاطر أمنية بشرية واسعة نابعة من سنوات من الفقر والتخلف. وفي الوقت نفسه، يناضل شركاؤنا في الميدان – القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية – للدمج وممارسة القيادة والسيطرة على عشرات الآلاف من أفراد المليشيات المقاتلة السابقة. ولا بد لنا من أن نسلم بأنه من دون التدريب العسكري المناسب، وتوفر المعدات والاتصالات للعمل في بيئة سياسية متقلبة بشدة، فإن العديدين من أعضاء القوات المسلحة الكونغولية أنفسهم سيشكلون تهديدا للسكان. ويجب أن ينظر إلى عملنا مع القيادة العسكرية العليا في البلاد لمساعدتها في التخطيط والعدالة العسكرية والدعم اللوجستي في إطار ولاية الحماية لدينا.

لقد ظل نهجنا نحو هذه المشكلة متكاملا بقدر كبير مع زملائنا المدنيين في البعثة. ونعمل معا وقد حددنا المناطق التي تنطوي على أكبر المخاطر، ومن ثم وزعنا حفظة السلام في أكثر المواقع تعرضا للخطر. ويتركز نهجنا على فرضية مفادها أن التواجد يعادل الحماية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعادل التواجد الحركة. فكل كتيبة يطلب منها أن تنتشر في مساحة تتألف من ستة إلى ثمانية مواقع منفصلة والإبقاء على وجود بارز وقوي في النهار والليل.

لا يمكننا أن ندعي توفير حماية شاملة. علينا السعي إلى التغلب على الفجوات بالقيام بدوريات واسعة النطاق بصورة منتظمة وبصورة مؤقتة لمدة تتراوح من يومين إلى ثلاثة أيام عن طريق القيام بوزع احتياطي. وبالتوازي، يقوم الجيش الكونغولي بعمليات وزع. ولكن علينا التسليم بأنه لا تتوفر لدى جميع الوحدات فائدة إيجابية للأسباب التي ذكرتها. ومن حيث الجوهر ما برح ذلك هو إطار العمل الذي نتبعه في نهجنا وبمرور الزمن تم إدخال تحسينات عليه.

لقد تطرقت إلى الوجود والحركة؛ ولكن هناك عنصر جوهري ثالث لحماية جهودنا، ألا وهو عنصر الاتصال. فقد تضافرت العناصر العسكرية والمدنية بصورة متزايدة بشأن تحسين الاتصالات لدينا مع السكان ومع الجهات الفاعلة الرئيسية، لكي يفهم الطرفان الحالة على نحو أفضل ولكي نجعل أنفسنا مفهومين بصورة أفضل.

على سبيل المثال، يجري حاليا وزع مترجمين شفويين للاتصال المجتمعي في العديد من مواقع القوات لتحسين التنسيق والدمج مع السكان المحليين. وقد نشرت شبكة من أجهزة الإرسال السلكية العالية التردد والهواتف المحمولة لتقوية مراكز المسح التي تم إنشاؤها. وأُرسلت على جناح السرعة أفرقة الحماية المشتركة المتعددة الاختصاصات إلى المقاطعات التي تصل منها تبليغات عن وجود مشاكل لإسداء النصح عن أفضل مسار للعمل.

وما انفك مركز التحليل العسكري المشترك للبعثة عنصرا ينطوي على مساعدة كبيرة في توجيه القوة نحو الشواغل الناشئة. وفي مقاطعة أويلي العليا النائية جدا، وفي مقاطعة أورينتال الشمالية، حيث لا تزال المجتمعات القروية الصغيرة تقع فريسة لجيش الرب للمقاومة، تقوم البعثة أيضا بدوريات زراعية لتمكين القرويين من العمل في أمان في حقولهم الزراعية. وفي أجزاء من مقاطعة كيفو المتقلبة جدا، نقوم بأعمال المصاحبة الأمنية لكي تتمكن مجموعات يصل عددها إلى ١ ٠٠٠ مدني من الذهاب إلى أسواقها أسبوعيا. وهكذا حققنا بالتأكيد بعض أوجه التقدم وأصبحنا أكثر مهارة في القيام بهذه المهمة.

أصبح التعامل مع التوقعات تحديا رئيسيا. ويشاهد الكونغوليون أفرقة ذوي الخوذ الزرق المجهزة كما يجب والجيدة التنظيم نسبيا، ولا يمكنهم فهم سبب عدم تمكننا من حماية الجميع، أينما كانوا. وأجرؤ على القول إن بعض الجهات الفاعلة القوية الدافع والمعنية في المجتمع الدولي تعلق آمالا كبيرة، بل منافية للواقع، على قدرات القوة. نحن لم نتردد أمام التحدي وسعينا للجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمجتمع المدني، الكونغولية والدولية على السواء، لتساعدنا على الاضطلاع بعمل أفضل.

وفي نهاية المطاف، فإن حماية السكان في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتوقف على بسط سلطة الدولة وسيادة القانون في سائر أنحاء البلد. لا يزال هذا العمل قيد الإنجاز، وقد قدمت القوة دعمها لهذه الجهود من خلال عمل وحدات الهندسة والمختصين الآخرين.

إن حماية المدنيين ميدان جديد بالنسبة إلى العديد من القوات، وهناك حاجة إلى إرساء عقيدة عسكرية متعمقة للأمم المتحدة وإلى المزيد من التدريب الفردي والجماعي الشامل بشأن حماية المدنيين. كما أن زيادة استخدام المترجمين الشفويين أمر حيوي للتغلب على بعض المسائل اللغوية والثقافية، وتتوقف إتاحة المجال اللازم للعمليات وسرعة الاستجابة على قدرة الأمم المتحدة على حشد أصول النقل الوافية والكفؤة – لا سيما الجوية منها.

وحتى في تلك الحالة، ومهما حاولنا، لن نتمكن إطلاقا من تقديم ضمان تام للأمن. ستظل المخاطر موجودة دائما، وتظل البعثة دوما معرضة لبعض أشكال النقد. ولكن

باتخاذ هذا الموقف الاستباقي والبارز – والقوي عند الاقتضاء – يمكن للأمم المتحدة أن تُظهر التزاما قويا وفعالا بهذه المهمة البالغة الأهمية والمتعلقة بمناصرة أشد الناس ضعفا. وإنني فخور كل الفخر بما تمكن من تحقيقه جنودنا الشبان، وضباطهم وزملاؤهم المدنيون في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الصدد. وأنا واثق كل الثقة بأنهم سيواصلون الاضطلاع بذلك العمل في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر الفريق غاي على إحاطته الإعلامية وأعطي الكلمة الآن إلى اللواء موسس بيسونغ أوبي.

اللواء أوبي (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة. وأنقل إليكم تحيات حارة من الممثل الخاص للأمين العام.

سأحاول في إحاطتي الإعلامية صباح هذا اليوم أن أقدم لمجلس الأمن استعراضا عاما للأنشطة العسكرية التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في السودان. فأنا قائد القوة التابعة للبعثة. وسأُناقش بإيجاز الحالة الراهنة، والانجازات التي حققناها، والتحديات التي تواجهنا والتوقعات في المستقبل.

تمر بعثة الأمم المتحدة في السودان بفترة حرجة للغاية من تنفيذ ولايتها في السودان، حيث أن البلد يقترب من موعد الاستفتاء المقرر في ٩ كانون الثاني/يناير. ويقضي اتفاق السلام الشامل بإجراء استفتاءين بحلول ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ – يصوت سكان جنوب السودان في أحدهما لصالح الوحدة أو الانفصال، وفي الثاني يجري التصويت على بقاء سكان أو منطقة أبيي في شمال السودان أو أن تصبح جزءا من جنوب السودان. وبالرغم من أن من المقرر أن يكون الاستفتاءان عملية تدار على الصعيد الوطني، فإن كلا الطرفين دعيا بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى الاضطلاع بدور قوي لدعم الاستفتاءين.

ويحتمل أن يكون الاستفتاءان أهم الأحداث التي سيشهدها البلد منذ استقلاله، لأنه لم يتبق سوى خمسة أشهر قبل ٩ كانون الثاني/يناير، والوقت ينفد بسرعة قبل التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن عدد من المسائل. ومع أنه تم إنشاء لجنة الاستفتاء في جنوب السودان، فإنها لا تعمل بكامل طاقتها بعدُ، وليس أمامها من الوقت للإشراف على تسجيل المصوتين سوى الفترة حتى شهر أيلول/سبتمبر. ومن المقلق أن اللجنة المعنية باستفتاء أبيي لم يتم إنشاؤها بعدُ.

ويشهد عمل التخطيط والتحضير الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في السودان تدفقا تاما لتقديم الدعم للاستفتاءين. وتم استيفاء عملية الاستطلاع التقني لمراكز الاستفتاء البالغ عددها ٧٩ مركزا في البلد، ويتم التخطيط اللوجستي والهندسي بسرعة تامة بغرض أن تكون المراكز جاهزة للاستعمال. وستعمل أفرقة الأمم المتحدة الانتخابية من هذه المراكز لدعم الاستفتاءين. ويتم تطبيق الدروس المستخلصة من الانتخابات التي أجريت في وقت سابق هذه السنة، غير أن المهمة معقدة بسبب زيادة عدد مراكز الاقتراع على مستوى البلد، مقارنة مع مستوى الولاية في الانتخابات السابقة.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة، فإن معظم أعمال العنف اليومية في منطقة مسؤولية البعثة تقع بالدرجة الأولى في جنوب السودان وهي قبلية في طابعها. وتتم سرقة الماشية وعمليات الاختطاف بصورة روتينية في العديد من أجزاء جنوب السودان. وبالرغم من أن هذه الممارسات استمرت لأجيال بين القبائل وأحيانا داخلها وفي منطقة أوسع من جنوب السودان وحده، فإنها في الوقت الحالي غالبا ما ترتبط

ارتباطا لا ينفصم بجهات سياسية جانبية وجهات مارقة محلية تعمل من أجل منفعتها الخاصة.

وظل بروز جماعات التمرد في عدد من المناطق، وهي ذات صلة وثيقة بالانتماءات القبلية وبالساخطين من الخاسرين للانتخابات الأخيرة، يشكل اتجاها في الآونة الأخيرة. وتجلى هذا الأمر في اشتباكات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان وقعت في ثلاث مناطق من القطاع ٣، ونجم عنها تشريد الجيش الشعبي للسكان المدنيين والاعتداء على حقوق الإنسان.

وعلى جناحينا، نشهد تكشف الحوادث في دارفور ونراقب عن كثب ما يتاح من تحليل. والأمر الذي يتسم باهتمام خاص هو تحديد خط الحدود الجنوبية لدارفور مع شرق بحر الغزال في جنوب السودان. وهذه مساحة كبيرة من الأرض لا يمكن لدوريات بعثة الأمم المتحدة أن تغطيها بسهولة. ولذلك في أغلب الأحيان ليس لدينا نشاط مرئي في المنطقة، ووضعنا خططا لتسيير دوريات بعيدة المدى في هذه المنطقة بغية تعزيز جميع المعلومات. ولكن هذا المسعى غالبا ما واجهته عراقيل من الجيش الشعبي.

وفيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، تلقينا تقارير غير مؤكدة بوقوع جرائم عنيفة في المناطق الحدودية بين غرب الاستوائية وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشعر بالقلق من أن تؤثر أنشطة جيش الرب للمقاومة على أمن السكان. ولذلك نحن نأخذ هذا التهديد على محمل الجد.

وأحد المعالم الرئيسية لاتفاق السلام الشامل هو إعادة نشر القوات عبر الخط الحدودي بين شمال السودان وجنوبه. وأعادت القوات المسلحة السودانية انتشارها شمال خط الحدود الحالي، المعروف بالعامية بخط ١-١-٥-٦، على النحو المحدد في اتفاق السلام الشامل، وتم التحقق من هذا الأمر. وبشكل عام، فإن القوات المسلحة السودانية ممتثلة لشروط اتفاق السلام الشامل. ولكن حتى الآن، بلغ الرقم الذي تم التحقق منه لإعادة انتشار القوات المعلنة للجيش الشعبي لتحرير السودان جنوب خط الحدود الحالي نسبة ٣٤,٨٥ في المائة، مقارنة بنسبة ١٠٠ في المائة لإعادة انتشار القوات المسلحة السودانية. ولكن من المحتمل أن تكون الحركة الشعبية لتحرير السودان قد بالغت في تقدير أعداد قواتها المسلحة الفعلية من البداية، ولذلك قد تكون النسبة المئوية لإعادة الانتشار أكبر كثيرا، إذ أنه لم يلاحظ وجود أو نشاط كبير للجيش الشعبي داخل خط الحدود الحالي.

وأود أن أركز الآن على إنجازات بعثة الأمم المتحدة في السودان وبخاصة القوة العسكرية للبعثة. وبالرغم من الفجوة الكبيرة بين الموقف السياسي لكلا الطرفين، استمر ثبات وقف إطلاق النار إلى حد كبير. وتقع جميع أعمال العنف في منطقة مسؤولية بعثة الأمم المتحدة على المستويات الأدنى، إما بشأن الموارد أو بسبب المظالم السياسية والقبلية المحلية.

وأجريت الانتخابات السودانية في الفترة بين ١١ و ١٥ نيسان/أبريل بدون وقوع حوادث أمنية رئيسية ذات صلة. واتسمت فترات الحملات الانتخابية والاقتراع بانضباط ملحوظ في حالات العنف في جميع أنحاء البلد، بالرغم من أن المرشحين المستقلين للحركة الشعبية لتحرير السودان قد تم تخويفهم بشكل صريح. وشمال السودان يقع خارج نطاق منطقة مسؤوليتنا، ولا يمكننا أن نقول ما قد يكون قد حصل هناك. واتسمت فترة ما بعد الانتخابات بالتوتر ولم يساعد تأخير إعلان النتائج في نهاية نيسان/أبريل. ولوحظ اتخاذ المرشحين الخاسرين والمطالبين بالاستيعاب السياسي لمواقف متزمتة وزيادة كبيرة في تعطيل الجيش الشعبي لتحرير السودان لعمليات بعثة الأمم المتحدة.

إن مجال تركيزنا الأولي هو حماية المدنيين، ونحن نقوم بهذا العمل بمشاركة ركائزنا المدنية، فضلا عن مشاركة الدولة المضيفة. ويجري التخطيط بالفعل لتوفير مناطق مأمونة وآمنة حول مواقع الأفرقة. لقد تحسن الوضع حاليا، بصفة عامة، في جميع أنحاء السودان باستثناء دارفور. ومع ذلك، وفيما يتعلق على وجه الخصوص بمناطق بعينها في الجنوب، وتحديدا ولايتي جونغلي وأعالي النيل، وبعض مناطق التماس بين الشمال والجنوب وكذلك بعض المناطق على طول الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، فإن حالات التحرش والعنف لا تزال مستمرة.

لا يمكننا أن نتهاون ونحن الآن بصدد التخطيط لعمليات موجهة بالتحديد للتصدي لمن يستهدفون المدنيين. من بين تلك العمليات، عملية الملاذ الآمن، التي تتطلب من كل موقع قوات تخصيص ملاذا للأشخاص المشردين داخليا والتخطيط له. ويمثل ذلك تحديا كبيرا إذ أنه يفترض التنسيق لا في الجانب العسكري فحسب، بل أيضا في الجانب المدني كما يتطلب تشجيع فريق الأمم المتحدة القطري على الانضمام إلى الركب ليقدم، عن طريق المنظمات غير الحكومية، المتطلبات الحيوية من ماء ومأوى وصرف صحي لعدد من المشردين داخليا يتم تحديده مسبقا.

اسمحوا لي الآن بأن أناقش معكم عددا من التحديات الرئيسية التي تواجه بعثة الأمم المتحدة في السودان، علاوة على الاستفتاءين اللذين سبق أن أشرت إليهما على عجل. لقد شهدنا خلال الجزء الأكبر من هذا العام تدهورا في قدرتنا على القيام بعملياتنا شمالي وجنوبي خط ١-١-٥-٦ نظرا للروح العدائية للطرفين. إن حرية التنقل تمثل هاجسا دائما لنا في القوة وفي جميع العناصر الأخرى في البعثة. وتتراوح تلك الحالات بين التعطيل المتعمد للقوافل اللوجستية وبث المعلومات المضللة بشأن الأوضاع الراهنة في المنطقة.

كذلك وقعت حالات أسيء فيها استعمال القوة كما يدل على ذلك اختطاف الطائرة المروحية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان والتعامل بخشونة مع دوريات البعثة بمن فيها طاقم المروحية في كدوك بجنوب السودان في تموز/يوليه. لقد أثارت هذه الحالة الأخيرة عددا من التحركات السياسية الرفيعة المستوى مع حكومة جنوب السودان حيث تم الاتفاق على الآليات الكفيلة بمنع وقوع مثل تلك الأعمال مرة أخرى. وهكذا، فإن مسألة حرية التنقل والتحرش بأفراد الأمم المتحدة يتم التعامل معها بكل الجدية نظرا لما قد يكون لها من أثر سلبي على تنفيذ ولاية البعثة ومصداقية الاستفتاءين.

إن عدم موائمة الموارد المتاحة للقوة يعيق قدرتها على القيام بعملياتها. وهذا بدوره يتسبب حتما في إعاقة مرونتنا في التخطيط وتوزيع المهام. وإزاء قلة الموارد المتاحة والأمطار التي تجعل حركتنا شبه مستحيلة في الجنوب، فإن الوسيلة الوحيدة الفعالة لنشر القوة هي عن طريق الجو. إننا نواصل العمل مع وحدة دعم البعثة سعيا للحصول على الدعم المطلوب لتحقيق سرعة التحرك ومرونته في مناوراتنا وفي إسقاط القوات.

وبالنظر إلى المستقبل، قام الممثل الخاص للأمين العام بإعداد خطة عمل متكاملة لبعثة الأمم المتحدة في السودان والفريق القطري للأمم المتحدة. وتتكون الخطة من خمسة أهداف استراتيجية تتضمن إجراء الاستفتاءين بكيفية ذات مصداقية في جنوب السودان وفي أبيي؛ إجراء مشاورات مثمرة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق؛ وإجراء مفاوضات ناجحة بشأن تدابير ما بعد الاستفتاء؛ وكفالة الاستقرار في عموم المنطقة الواقعة تحت ولاية البعثة وحماية المدنيين؛ وأخيرا، تحسين القدرة على الحوكمة وسيادة القانون في جنوب السودان.

سيقوم العسكريون بقيادة عملية توفير استتباب الاستقرار في المناطق الواقعة تحت ولاية البعثة وحماية المدنيين. وتتمثل خطتي في تجهيز قوة أكثر قابلية للتحرك السريع بغرض تحقيق الاستقرار في منطقة البعثة. ومن أجل ذلك، يتم التركيز على القيام بدوريات واستخدام الاحتياطي المتنقل نظرا لاتساع الرقعة المشمولة بتلك المسؤولية وغياب الطرق مما يجعل الطلب على الأصول الجوية عاليا للغاية. كما قمنا بتحديد ملاذ آمن لحماية المدنيين في كل موقع فريق. وتعمل جميع ركائز بعثة الأمم المتحدة في السودان وفريق الأمم المتحدة القطري سويا في هذا المجال. وعلاوة على الحماية الفعلية للمدنيين، فإن قوات ردع تجوب المنطقة وتستخدم للحد من العنف ضد المدنيين.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن الاستفتاءين المقبلين في جنوب السودان في ١١ كانون الثاني /يناير ٢٠١١ يكتسيان أهمية تاريخية. ذلك أن آثار نتيجتهما ستكون واسعة النطاق ليس للسودان فحسب، بل للمنطقة ولأفريقيا بأسرها. لقد أوضحت تجربة الانتخابات الأخيرة التحديات الكامنة في ضعف قدرات المؤسسات المحلية. إن أمام بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره تحديا عظيما يتمثل في كفالة مصداقية الاستفتاءين. وتدرك البعثة مسؤوليتها هذه جيدا وستوظف كل الأيدي لتنفيذ ولايتها بنجاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر اللواء أوبي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. أعطي الكلمة الآن للواء روبرت موود.

اللواء روبرت موود (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون واحدا من حفظة السلام وأن أخاطب مجلس الأمن اليوم. كما يشرفني أن أكون قائدا لأول عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة أنشأها مجلس الأمن في عام ١٩٤٩ وهي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وتغطي المنطقة التي تشرف عليها الهيئة خطوط تماس ثقافية ودينية وتاريخية وفكرية بالغة التعقيد في مصر وإسرائيل والأردن ولبنان وسوريا. كما يتكون عملها من شقين، فهي من ناحية تواصل، بالنيابة عن المجلس، مراقبة عمليات الانسحاب وفك الاشتباك بين إسرائيل ولبنان وسوريا؛ ومن ناحية أخرى نواصل، عن طريق الحوار الإقليمي، تقديم الدعم للجهود المبذولة في البلدان الخمسة سعيا لتحقيق السلام الإقليمي.

قد يتساءل المرء: هل لا تزال الهيئة قادرة على الوفاء بما التزم به المجلس في عام ١٩٤٩؟ أود أن أجيب على هذا التساؤل بأربعة خواطر. أولا، إن هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة لا تزال تضمن للمجتمع الدولي حضورا ومنظورا إقليميين في الشرق الأوسط يتجاوزان مناطق الانسحاب المحلي وفك الاشتباك. ثانيا، لا زلنا نلاقي القبول والتقدير حيثما قمنا بعملياتنا ابتداء من مقرنا في القدس، إلى عمان فبيروت فدمشق فالقاهرة. ثالثا، متى ما أكملت قوة الأمم المتحدة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مهمتهما فإن هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة توفر آلية انتقالية في نفس الوقت الذي تساعد فيه الأطراف لاحقا في تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط.

وأخيرا، فإن الهيئة توفر المراقبة المحايدة وتكفل تخفيف حدة الحوادث والمنظور الإقليمي الموضوعي بتكلفة لا تتجاوز جزءا صغيرا من تكلفة العمليات الكبرى. وفيما تجري مناقشة مسألة الحدود بين إسرائيل وجيرانها والدولة الفلسطينية المرتقبة، فإن الهيئة تحتفظ اليوم بذات الأهمية التي كانت لها ساعة ترسيم الخط الأخضر.

اسمحوا لي أن ألقي الضوء على بعض الإنجازات. أولا، يدرك قائدا قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة القيمة التكاملية لمراقبي الهيئة غير المسلحين الذين يعملون تحت إشرافهما الميداني.

إن المراقبين والمراقبات البالغ عددهم ١٥٣ من ٢٣ دولة موظفون مدربون تدريبا جيدا وذوو خبرة، ويساهمون بشكل كبير في عمليات القوة والهيئة.

ثانيا، إن قادة هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك قد حققوا توحيد الجهود المبذولة لتنفيذ ولايتهم مستفيدين في ذلك من دورهم المشترك كرؤساء بعثات، الأمر الذي مكّنهم من المواءمة بين العناصر العسكرية والمدنية نحو هدف واحد.

ثالثا، يتمتع مراقبونا غير المسلحين، نساء ورجالا، بتواصل فريد مع السلطات المحلية والسكان في جنوب لبنان كما في الجولان وبثقتهم.

رابعا، نحن موضع ترحيب في الحوارات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تهدف إلى تخفيف التوترات ووضع حد للعنف ونشارك في ذلك بكل فعالية.

خامسا، نحن نتمتع بحوار مفتوح وبنّاء مع جميع البلدان المضيفة حول طائفة من المسائل المتعلقة بالدعم والتعاون.

وأخيرا، فإن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تتعاون فيما بينها في المسائل اللوجستية الخاصة بالبعثات وذلك سعيا إلى تحقيق فعالية التكلفة وتعزيز الأداء العملياتي.

اسمحوا لي أيضا بأن أشير إلى بعض الشواغل والتحديات.

أولا، تحسين التنسيق فيما بين العناصر المدنية والعسكرية في أسرة الأمم المتحدة بغية تحقيق آثار متكاملة توحي بأن النتائج المستدامة تكمن فيها إمكانات كبيرة.

ثانيا، إن الكثير من التعقيدات التي نواجهها تنشأ وتتم تغذيتها في بلدان تتجاوز البلدان الخمسة الواقعة في منطقة البعثة. وهناك حاجة للتعامل مع من يستطيعون التأثير على المسرح العسكري، بما في ذلك الدول التي تقع خارج منطقة البعثة والأطراف من غير الدول الموجودة في المنطقة.

ثالثا، إن مصداقية الأمم المتحدة تكمن في حيادها، أي الحياد الفعلي والحياد الذي تتصوره الدول المضيفة.

وأخيرا، إن بذور الصراع الناتجة عن الأخطار الأساسية الطويلة الأمد على كوكبنا، مثل نقص المياه النقية، آخذة في الظهور بوضوح متزايد، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

إن هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة هي الدلالة الأطول أمدا على التزام مجلس الأمن بدعم التوصل إلى سلام إقليمي شامل في الشرق الأوسط. وبينما تدعو الأمم المتحدة الأطراف إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن انتهاك قرارات مجلس الأمن والانخراط في حوار فعال، فإن هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة تظل على استعداد لدعم المشاركة الإيجابية من جانب تلك الأطراف.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر اللواء مود على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن إلى اللواء لويث غيليرمي بول كروث.

اللواء بول كروث (تكلم بالإنكليزية): أنا اللواء بول كروث، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة الثمينة لأعرض على مجلس الأمن وجهة نظر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وعنصرها العسكري، مع التركيز على المساعدة الإنسانية التي تشكل جزءا هاما من العمليات اليومية للبعثة.

ومنذ بدء عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عملها في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، حققت العديد من الإنجازات. فعلى الرغم من استمرار العنف في البلد، جرى الإعداد لانتخابات السلطة التنفيذية والتشريعية. وبعد أن تأجلت تلك الانتخابات عدة مرات، أجريت في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وقد أدت البعثة دورا هاما لكفالة تنظيم الانتخابات الرئاسية ومراقبتها وإجرائها بطريقة حرة ونزيهة.

وفي العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، ساعد العنصر العسكري للبعثة على استعادة وصون سيادة القانون والأمن العام في هايتي، بما في ذلك في المناطق المحورية في بور - أو - برانس. وقد تميز العامان ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بأعمال الشغب وبالدمار الذي خلفته الأعاصير التي اجتاحت الدولة.

وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، هدمت الهزة الأرضية أحياء كاملة في العاصمة، وسددت ضربة قوية للاقتصاد والهياكل الأساسية التي لم تزل ضعيفة في هايتي، وأعاقت بالفعل جهود بناء الدولة في البلد. كما أدت الكارثة إلى بيئة من فقدان الثقة السياسية، وقطعت فترة التقدم السلس نسبيا نحو الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في شباط/فبراير ٢٠١٠.

وقد وردت في التقرير نصف السنوي المقدم من الأمين العام في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٠ (S/2010/200)، توصيات بشأن دور بعثة الأمم المتحدة في هايتي في المستقبل. وبعد بدء التوطيد، أصبحت البعثة بحاجة إلى زيادة الجهود لمساعدة الحكومة على المحافظة على مكاسب تحقيق الاستقرار التي تحققت حتى الآن ولتمكينها من الانتقال إلى التعمير على الأمد الطويل.

ومنذ وقوع الزلزال، شكلت المساعدة الإنسانية اقترانا بعمليات الإغاثة والإنعاش محور التركيز الرئيسي للبعثة ولوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، إلى جانب المنظمات الدولية وغير الحكومية، وذلك بطبيعة الحال، بالتعاون الكامل مع جميع البلدان الممثلة في مجلس الأمن ومع بلدان عديدة أخرى.

والبعثة ككل تمضي الآن بفعالية في تنفيذ المرحلة الثانية من مفهوم عمليات الإغاثة الإنسانية. وتجدر الإشارة إلى أن تقديم الغذاء والماء ونوع من المأوى والمساعدات الطبية الطارئة يجري في بيئة مستقرة. ولم يحدث أي انتشار كبير للأوبئة، وتعكف البعثة الآن على إعداد خطة استراتيجية تتضمن تفاصيل المرحلة الثالثة، وهي مرحلة استعادة الحياة الطبيعية.

وبصرف النظر عن الولايات الجديدة التي أوكلت للعنصر العسكري للبعثة بعد الزلزال، فقد كانت المساعدة الإنسانية دائما مجالا رئيسيا لتركيز الجهود، إلى جانب برامج الحد من أعمال العنف. وقد زادت الحاجة إلى تحسين الاتصالات ونهج التعامل مع الشعب الهايتي في أعقاب الحوادث التي وقعت مع بدء عمل البعثة. وبناء على ذلك، أصبح تنسيق العمل فيما بين الأفراد العسكريين والمدنيين، وبالتالي في تقديم المساعدة الإنسانية، من أولويات نجاح مهمة العنصر العسكري للبعثة.

ولا يقصد من أنشطتنا أن تكون أداة للجهود الإنمائية للحكومة أو تحل محل المنظمات المدنية التي تملك قدرات أكبر على الاضطلاع بمشاريع التنمية. فالغاية من الأنشطة الإنسانية المضطلع بها هي دعم أهداف بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وقد ظل العنصر العسكري يقدم المساعدة للاستجابة السريعة بعد وقوع الأعاصير والفيضانات،

وتهاوي المباني، والحوادث والتجاوزات الأمنية. وإلى جانب توفير الأمن، فإن قيام العنصر العسكري بتوزيع مستلزمات الحياة، مثل الماء والغذاء والمأوى والمساعدات الطبية، يشكل جزءا من أنشطته المستمرة لدعم وكالات وبرامج الأمم المتحدة والمنظمات غير التابعة للأمم المتحدة.

وبطبيعة الحال، منذ وقوع الزلزال، تضاعف تركيزنا على هذه الأنشطة إلى حد كبير. وقد تمكنت البعثة من خلال مركز العلميات والمهام المشتركة من تنسيق المساعدة المقدمة من مختلف الأطراف الفاعلة. وهناك قائمة طويلة بالبلدان التي قدمت مساعدات فورية وأمكن إيصالها بأقصى سرعة ممكنة.

وحيث أن العنصر العسكري التابع للأمم المتحدة هو المسيطر على الأمن، فقد مكن ذلك فرقة العمل المشتركة للولايات المتحدة في هايتي والقوات من كندا وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا، في جملة القوات من بلدان أخرى، من القيام بمهامها الإنسانية الرئيسية. وتقع على عاتق العنصر العسكري حاليا مسؤوليات إضافية تتعلق بالمشاركة في كفالة أمن مخيمات المشردين داخليا. ونحن نركز على توفير سلامة وأمن النساء والأطفال الذين هم أكثر تعرضا للخطر.

ويعمل مهندسونا بشكل حثيث يوميا على تحسين نوعية حياة المجتمعات المحلية في كل أنحاء هايتي، وفي تنفيذ مشاريع إزالة الأنقاض، وتنقية الطرق، وإعادة بناء الجسور، وتنقية القنوات وتهيئة مواقع المخيمات للمشردين داخليا، وتهيئة مناطق لبناء المدارس ومراكز رعاية اليتامى وحفر الآبار، وغير ذلك.

ومنذ بدء عمل البعثة، ظل العنصر العسكري يشارك في تقديم المساعدة الإنسانية. فقد اكتسب خبرات كثيرة في تلك المجالات، لا سيما في أعقاب إعصاري عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨. وقد استفاد من تلك الخبرات بعد وقوع الزلزال في عمله مع العناصر المدنية للبعثة، ومع الفريق القطري للأمم المتحدة، وفي المهمات التي تقوم بها المنظمات غير التابعة للأمم المتحدة. وسوف تواصل القوة العسكرية القيام بتلك الأنشطة بغية الإسهام في إنجاز ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ولتهيئة بيئة آمنة ومستقرة في هايتي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر اللواء بول كروث على إحاطته الإعلامية.

وقبل أن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس، أود أن أرحب بالمستشار العسكري لعمليات حفظ السلام، الفريق تشيكابيديا أوبياكور، الذي يشارك في جلسة اليوم، وفقا للتفاهم الذي توصل إليه مجلس الأمن في مشاوراته السابقة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت. وبما أن فترة ولاية الفريق ستنتهي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أود أن أشكره بالنيابة عن المجلس على المهمة التي أداها وأتمنى له كل النجاح في مساعيه في المستقبل.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): تود البوسنة والهرسك أن تشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إننا نشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد ألان لوروا، وقادة القوات، اللواء سيكندر أ أفضال، والفريق باباكار غاي، واللواء موزيس بيسونغ أوبي، واللواء روبرت مود، واللواء لويث غيليرمي بول كروث على إحاطتهم الإعلامية القيّمة والشاملة. ونشيد بجهودهم الحثيثة وعملهم الممتاز لصون السلم والأمن الدوليين.

وباعتبار البوسنة والهرسك بلدا مساهما بالقوات وأفراد الشرطة، ولديه علاوة على ذلك خبرة كبيرة في جهود

الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، فإنها تدرك على نحو خاص أهمية الموضوع الذي ننظر فيه هذا الصباح.

إن إحلال السلام المستدام انطلاقا من اتفاق السلام الأولي يتطلب ولايات واضحة وكافية وملائمة للحالات في بلدان بعينها، والتخطيط الاستراتيجي، والتنفيذ المتسق، فضلا عن التزام البلد المضيف وموافقته. والبوسنة والهرسك على اقتناع بأنه لا بد من معالجة مسألة الفجوات الكبيرة فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة والقوات من حيث القدرات والموارد والتدريب، وذلك لكفالة التنفيذ الناجح لولايات مجلس الأمن. ونشدد بصورة خاصة على دور لجنة بناء السلام في جمع الأطراف الفاعلة المعنية كافة، وندعو إلى مواصلة تعزيز وتوطيد إسهامها في جهود بناء السلام. كما نعتقد أنه يمكن لمجلس الأمن أن يعول بشكل أكبر على ما تسديه إليه من مشورة.

لقد حسنت الأمم المتحدة بصورة ملحوظة فعالية عملياتها لحفظ السلام. غير أن التحديات الناجمة عن الانتشار العالمي لبعثات الأمم المتحدة ستتطلب تحقيق المزيد من التحسين فيما يتعلق بتصميم الولايات والتخطيط الاستراتيجي والقدرة المعرفية والاتساق. ونحث الأمانة العامة على مواصلة تعزيز خبراتها في مجال التخطيط الاستراتيجي، بما أن توفير المزيد من البيانات سيكون مفيدا لدى صياغة الولايات.

وتشدد البوسنة والهرسك على أهمية إدراج التخطيط الاستراتيجي المتكامل والمعايير المرجعية، التي توضع بالتشاور الوثيق مع البلدان المضيفة والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة المعنيين، حيثما كلما كان ذلك ممكنا ومناسبا. فالمعايير المرجعية الواضحة والموزونة بدقة يمكن أن تساعد على تحسين مراقبة مجلس الأمن على نحو استراتيجي لما تحرزه البعثة من تقدم وتيسر التحضيرات المناسبة في الوقت المناسب لاتخاذ المزيد من الإجراءات.

وفيما يتعلق بازدياد الحاجة إلى الخبرات في مجالات مثل سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإننا نعتقد أنه من المهم تحسين التوظيف والتدريب وتعزيز القواعد المتعلقة بالموارد البشرية، لا سيما عندما تتضمن ولايات البعثات عددا من جوانب بناء السلام. ونظام القوائم في الأمم المتحدة الذي يشمل الخبراء في مختلف أنشطة البعثات ينبغي تحسينه، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بقابلية تبادل المعلومات مع قواعد البيانات المماثلة للخبراء من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. كما ينبغي الاستفادة من تجربة ودراية الخبراء المدنيين والعسكريين وفي مجال الشرطة من البلدان المضيفة للعمليات الماضية والحالية لحفظ السلام وبناء السلام.

إن وضع إطار استراتيجي لحماية المدنيين، يتضمن العناصر والمعايير المرجعية لبعثات بعينها سيساعد قيادة البعثة على بلورة استراتيجية شاملة للحماية وفقا لمفهوم العمليات لديها. ويجب تحديد عملية تنفيذ هذه المفاهيم بصورة واضحة ومناقشتها مع البلدان المساهمة بالقوات وأفراد الشرطة. وفي ذلك الصدد، من المهم إنشاء الوحدات لتدريب موظفي حفظ السلام قبل نشرهم وتدريبهم داخل البعثة.

ويجب أن تكمل عمليات حفظ السلام الأنشطة التي تلبي الاحتياجات المباشرة للسكان المحليين. ويسهم تنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع في بناء الثقة في حفظة السلام والحصول على الدعم لبعثة حفظ السلام وولايتها، فضلا عن إيجاد بيئة مواتية لعملية السلام.

وتعتقد البوسنة والهرسك أن لنقل الملكية وتعزيز القدرات الوطنية أهمية كبيرة، لأن عملية حفظ السلام لا يمكن أن تحل محل العملية السياسية. وبالتالي، فإننا نشدد على أهمية الأنشطة الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف، مثل

تدريب أفراد الشرطة الوطنية والموظفين العسكريين في مجال القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي للاجئين، وحماية المدنيين، فضلا عن إنشاء أفرقة تنفيذية مشتركة.

وأخيرا، نود أن نشدد مرة أخرى على أهمية بذل جهد صادق ومتفان من جانب المجتمع الدولي لدى مساعدة أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين على إجراء حوار سياسي حقيقي وبنّاء يروم حل المسائل السياسية الرئيسية. وسيسهم هذا النهج بشكل كبير في إيجاد بيئة ملائمة لإحلال السلام المستدام وتحقيق الاستقرار والتنمية.

السيد إيسوزي – نغوندي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أضم صوتي لصوت السفير باربالتش في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة البنّاءة بشأن عمليات حفظ السلام. كما أرحب بين ظهرانينا بالسيد ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، واللواء سيكندر أفضال، والفريق بابكار غاي، واللواء موسى بيسونغ أوبي، واللواء روبرت مود، واللواء لويث غيلرمي بول كروث، الذين أشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

كما يود وفد بلدي أن يثني على جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز السلام، مدركين أن أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ شخص، كما ذكّرنا بذلك السيد لوروا، يشاركون في ١٦ عملية لحفظ السلام في أربع قارات. ونشيد إشادة مستحقة بالخوذات الزرقاء الذين يعملون في جميع أنحاء العالم. كما تود غابون أن تعرب عن بالغ أساها لفقدان العديد من حفظة السلام في السنوات الأخيرة. وقد انضاف إلى قائمة الضحايا ٤ حفظة سلام من سيراليون لقوا مصرعهم في حادثة السير التي وقعت في إقليم جنوب دارفور في ١ آب/أغسطس.

وبعد أن استمعنا لمختلف المتكلمين، وبالتركيز أساسا على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أناقش النقطتين التاليتين: تعزيز التقدم المحرز في تعريف الولايات وتنفيذها، والتحديات التي نواجهها في تنفيذ تلك الولايات.

وبالنسبة للنقطة الأولى لدينا – التقدم المحرز في تعريف الولايات وتنفيذها – فيما يتعلق بدارفور، فإن وفد بلدي يرحب ببلوغ العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للنشر الكامل لعناصرها العسكرية والشرطية والمدنية، بمعدلات ٨٨ و ٧٠ و ٧٥ في المائة من الأعداد المأذون بها، على الترتيب. كما يسرنا ازدياد عدد دوريات البعثة مواصلة توسعها في الإقليم، مما قلل بشكل كبير من الهجمات على المدنيين وساعد في تحسين أحوالهم المعيشية.

وفيما يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ترحب غابون بالولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة، التي تمكن، في جملة أمور، من استكمال العمليات العسكرية الجارية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والإقليم الشرقي، فضلا عن تحسين الوسائل المتوافرة للحكومة لحماية شعبها بصورة فعالة وتعزيز بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي. كما تقدم البعثة الدعم إلى ضحايا الانفجار الذي وقع في قرية سانغي في كيفو الجنوبية في ٢ تموز/يوليه، مما يدل على الولاية الجديدة لحماية المدنيين يتم تنفيذها. ويرجع الفضل جزئيا في نجاح هذه العملية إلى العمل المنسق الذي تم القيام به بهذه المناسبة بين السلطات الكونغولية وفريق الأمم المتحدة في الميدان.

وترى غابون أن الولاية تتميز بأنها تنص على إعادة تشكيل البعثة في المستقبل استنادا إلى التطورات في الميدان،

مما سيجعلها أكثر واقعية. كما نرحب بزيارة الأمين العام بان كي – مون لكينشاسا لترؤس الاحتفال بالانتقال من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١ تموز/يوليه. ونغتنم هذه الفرصة لنحيي السيد ألان دوس، رئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والفريق بابكار غاي، القائد المنتهية ولايته لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على عملهما الممتاز في السنوات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نود أن نرحب بتعيين السيد روجر ميز في منصب الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللواء تشاندر براكاش في منصب القائد الجديد لقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد لاحظنا بدء المرحلة الأولى لخفض قوام البعثة، كما ينص على ذلك قرار مجلس الأمن ١٩٢٥ (٢٠١٠).

وأخيرا، يسر وفد بلدي أن يلاحظ نهجا جديدة متعددة الاختصاصات يجري إدماجها بصورة متزايدة في ولايات حفظ السلام، وفقا لتقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٨، مثل تعزيز سيادة القانون، وحماية المدنيين، وتطبيق آليات منع تجدد الصراعات وتنفيذ برامج التعمير.

وسأنتقل الآن إلى النقطة الثانية في بياني وهي – التحديات التي تواجه تنفيذ ولايات بعثات الأمم المتحدة. إن تعقيدات الأزمات الحالية تؤدي إلى صعوبات في تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام، وهذه الأزمات غالبا ما تعود إلى نقص الموارد المالية والمادية.

أما بخصوص السودان، فلقد أبلغت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن عجز كبير فيما يتعلق بالقدرة العسكرية المحمولة جوا، وكذلك بالنسبة لطائرات الهليكوبتر المتعددة الأغراض اللازمة لمهمات الاستطلاع الجوية. ونعرب عن استيائنا من أن البعثة المختلطة تواجه أيضا قيودا على حرية حركتها، الأمر الذي زاد من ٢١ في المائة في أيار/مايو إلى ٩٧ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يزال يساور وفدي القلق إزاء حجم المأساة الإنسانية التي سببها القتال بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمتمردين الأوغنديين من تحالف القوى الديمقراطية الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا. وفي هذا السياق، نرحب بالقرار الذي اتخذته البعثة في ١٩ تموز/يوليه بإنشاء موقع متقدم في موتوانغا وإقامة قاعدة مؤقتة هناك لزيادة الأمن في المنطقة والسماح بنشر الموظفين وتوزيع المساعدات الإنسانية في ظروف آمنة.

ويشجع وفدي المجتمع الدولي على تقديم الموارد المالية والمادية الضرورية للبعثات المختلفة بما يتناسب مع الوضع والتطورات في أرض الواقع والعمل على إجراء حوار بنّاء مع البلدان المضيفة. وفضلا عن ذلك، يدعو بلدي إلى مراعاة عامل اللغة عند اختيار قادة القوات، وزيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وإيلاء اهتمام أكبر للجوانب المتعلقة بالوقاية.

وأود أن أشيد بالفريق أوبياكور لعمله الممتاز مع الأمم المتحدة خلال السنوات الثلاث الماضية، وأتمنى له النجاح في مساعيه المقبلة.

السيد إينر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب النمسا أيما ترحيب بمبادرتكم، سيدي، لتنظيم المناقشة

الحالية، التي تتيح للمجلس التفاعل مباشرة مع قادة قوات الأمم المتحدة.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام موروا على عرضه. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بقادة القوات الموجودين هنا اليوم وأشكرهم على البيانات الشيقة التي قدموها. وتود النمسا أن تشكر جميع قادة قوات الأمم المتحدة على التزامهم وعملهم الهام في الميدان، ونقدر أيضا حضور الفريق أوبياكور.

لقد كانت إحدى المسائل الرئيسية المتكررة في المناقشات الأخيرة التي جرت في مجلس الأمن بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ضرورة أن يقوم المجلس بتزويد بعثات لحفظ السلام بولايات واضحة وذات مصداقية وقابلة للتحقيق وموجهة نحو تحقيق النتائج المرغوب فيها ومضاهاتها بموارد كافية لتنفيذ جميع المهام المأذون بها. وقد أثبت تحديد المعايير وتوضيح أولويات المهام أنه مفيد للمجلس في متابعة التقدم المحرز في تنفيذ ولايات حفظ السلام بصورة أفضل.

ولكي يتمكن المجلس من الاستجابة في الوقت الملائم وعلى نحو أنسب للتطورات في الميدان، يحتاج إلى أن تتوفر له جميع المعلومات ذات الصلة. فالإحاطات الإعلامية التي يقدمها قادة القوات والخبراء العسكريون تتضمن عادة معلومات دقيقة عن تحديات الحياة اليومية الحقيقية التي تواجهها بعثات حفظ السلام، وتشكل بذلك عنصرا لا غنى عنه في عملية صنع القرار في المجلس. ونرحب أيضا بمشاركة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في مناقشة اليوم.

وسوف يعتمد نجاح ومصداقية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على المدى الذي يمكن للبعثات أن تقوم فيه بتنفيذ ولاياتها تنفيذا فعالا وتحقق بالتالي التوقعات السائدة وسط السكان. ومع تزايد تعقيدات المهمات الموكلة لبعثات حفظ السلام وشح الموارد، فإننا نواجه فجوات خطيرة في القدرة، بما في ذلك ما يتعلق بدعم قدرات المدنيين. وقد تعرِّض هذه الفجوات نجاح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسمعتها للخطر.

فالمعلومات الأكثر اتساقا عن الفجوات في قدرة البعثة المعينة وأثر هذه الفجوات على تنفيذ المهمات الموكلة إليها يمكن أن تساعد على الاستعمال الفعال لقوائم الفجوات لكل عملية من عمليات حفظ السلام ولحشد دعم الدول الأعضاء لمعالجتها. ولذلك نقدر في هذا الصدد الجهود التي تبذلها اليابان بصفتها رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بعمليات حفظ السلام. وندعم بالقدر نفسه النهج القائم على القدرة المبين في ورقة الأفق الجديد غير الرسمية، الذي يركز على المهارات والقدرة والمعدات، مع تركيز خاص على الفجوات المحتملة من حيث الموارد. وليس هذا لصالح فعالية البعثات فحسب، بل أيضا أساسي بالنسبة لسلامة قوات حفظ السلام وأمنها.

إن تعزيز القدرة على الإنذار المبكر ومنع نشوب الأزمات جانب آخر يستحق المزيد من الاهتمام في عمل المجلس. وتحتاج قيادة البعثة والمجلس إلى الحصول على جميع المعلومات والتقييمات ذات الصلة بشأن الإنذار المبكر، الذي من شأنه أن يتيح الاستجابة على نحو وقائي لحالات الأزمات الناشئة. لقد قدمت البعثات العديد من النهج الابتكارية، بما في ذلك أفرقة مشتركة للحماية في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصممة لتوفير جمع المعلومات والدعم التحليلي، وكذلك تيسير اتخاذ التدابير المدنية والعسكرية المحددة السياق لحماية المدنيين والاتصال مع السلطات المحلية. وتعزز أنشطة التوعية هذه التفاعل مع السكان المحليين وتفضي إلى معلومات قيِّمة بالنسبة للتقييم الدقيق للظروف في الميدان. وفي هذا الصدد، سيكون من المثير للاهتمام زيادة السماع من الميدان عن إمكانية تعزيز قدرات البعثات.

ونرحب بحقيقة أن ولايات الحماية تشمل بصورة متزايدة جميع الأنشطة الهادفة إلى ضمان سلامة السكان المدنيين وسلامتهم البدنية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية وكفالة الاحترام التام لحقوق الأفراد من قبل جميع أطراف الصراع، وفقا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وينبغي أن يكون الهدف النهائي لأية بعثة من بعثات حفظ السلام مكلفة بولاية للحماية أن تساعد في استعادة البيئة التي تتمكن بها الدولة المضيفة من ممارسة مسؤوليتها الرئيسية عن حماية سكانها ممارسة كاملة. وإيجاد بيئة مؤاتية للحماية يذهب إلى أبعد من حماية المدنيين من العنف الجسدي ويجب أن يستكمل بأنشطة في مجالات إصلاح القطاع الأمني؛ ونزع السلاح؛ وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم؛ وسيادة القانون؛ والعدالة عبر الوطنية؛ وحقوق الإنسان؛ وتمكين المجتمعات المحلية. ومن شأن هذا أن ييسر أيضا الانتقال إلى بناء السلام المستدام وبناء الدولة.

وسيكون التنسيق المبكر لهذه الأنشطة ووضع استراتيجية مشتركة بين الجهات الفاعلة المشاركة، بما فيها المجتمع المدني، أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للنجاح. والإنهاء التدريجي في الوقت غير المناسب أو التخفيض السابق لأوانه لبعثات حفظ السلام يمكن أن يعرِّض للخطر استقرار البلد وأمن السكان المدنيين. وينبغي أيضا لتعديل الولاية أو تقليص حجم البعثات أن يكون مشروطا بتنفيذ المعايير المتعلقة بحماية المدنيين، ونحن نشجع على زيادة تطوير هذه المعايير.

إن الجماعات المسلحة التي تهاجم المدنيين، خاصة النساء والأطفال، لا تحترم الحدود الدولية، التي أصبحت سهلة الاختراق خلال سنوات الصراع وبسبب انعدام مراقبتها. ولذا فإن تعاون بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام عبر الحدود في المسؤوليات المتناخمة مطلوب لمعالجة هذه التهديدات بصورة فعالة. فعلى سبيل المثال، نعتقد أن مشكلة جيش الرب للمقاومة تحتاج إلى المزيد من المعالجة بوضع استراتيجية شاملة تضم حكومات المنطقة وجميع بعثات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المكلفة بضمان حماية السكان المدنيين في المناطق المتأثرة من جيش الرب للمقاومة من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونقدر سماع المزيد عن التآزر وإمكانية زيادة التعاون في هذا الصدد. وبالقدر نفسه، سنكون ممتنين لأي اقتراحات بشأن كيفية إسهام البعثات في مكافحة الإفلات من العقاب لمرتكبي أعمال العنف هذه.

السيدة أغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن حفظ السلام. وأود أيضا أن أشكر السيد ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والمستشار العسكري الفريق شيكاديبيا أوبياكور؛ وقادة القوات العسكرية الخمسة القادمين من ميادين العمليات المختلفة الذين قدموا لنا إحاطات إعلامية. هذا أهم تطور في التفاعل بين الأمانة العامة ومجلس الأمن. وأود أن أشيد بشكل خاص بالقادة الميدانيين على تضحياتهم التي لا تقدر في قيادة مختلف بعثات حفظ السلام.

لا يزال حفظ السلام يتطور، وقد نما من حيث النطاق والتعقيد على السواء. لكنني، سأقصر تعليقاتي على ست نقاط رئيسية في إسهامي في هذه المناقشة.

أولا، نرحب باجتماعات المجلس مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. منذ بدء هذه الاجتماعات، أضيفت قيمة من حيث تحديد الولاية والتخطيط وعمليات بعثات حفظ السلام في الميدان. والخطوة التالية هي أن يتفاعل المجلس بشكل أوثق مع قادة القوات من أجل التوصل إلى

فهم أفضل للتحديات التشغيلية. ونعتقد أن التغذية المرتدة من الميدان ستعزز تقدير المجلس للنتائج المحققة، وفي الواقع، ستحسن دقة ولايات حفظ السلام. وبهذا القول، نؤكد من جديد على ضرورة أن تكون جميع الولايات واضحة وذات مصداقية وقابلة للتحقيق. وينبغي أن تكون هناك استراتيجية للخروج، مرتبطة بالهدف الأساسي لكل بعثة. إن الخروج لمجرد الخروج، بدون تحقيق الهدف المحدد، سيأتي بنتائج عكسية.

ثانيا، بالنظر إلى الفجوات بين الإمكانات والقدرات والولايات، لا بد من تحقيق التوازن السليم بين العرض والطلب. يواجه حفظة السلام في القرن الحادي والعشرين تحديات تحقيق توازن بين الآفاق الطويلة الأجل لأي استراتيجية مع ضرورة تنفيذ أي استراتيجية خروج فعالة، وكذلك الحفاظ على حسن النية بين المدنيين في سيناريوهات الأزمات الصعبة والمعقدة. وتحقيقا للتوازن في هذه المعادلة، يجب أن تتناسب كفاءة الأفراد والمعدات والتمويل مع الولايات التشغيلية والأهداف. وعلاوة على ذلك، ينبغي أخذ السياق الثقافي للنشر دائما في الحسبان، لتفادي الخلاف غير الضروري مع البلدان والمجتمعات المضيفة.

ولا بد أيضا من توفير تدريب قبل النشر لإعداد أفراد حفظ السلام لبعثاتهم. لقد جرى إدماج التدريب قبل النشر في إعداد أفراد حفظ السلام التابعين لنيجيريا. وإضافة إلى ذلك، نبقي على قاعدة أمامية للعمليات في أبوجا لكفالة الإعداد الملائم لأفرادنا لحفظ السلام في الواقع، في الشهر الماضي وحده، صدّقت الأمم المتحدة على إنشاء مركز الجيش النيجيري لحفظ السلام في جاجي، كادونا، لأغراض التدريب على حفظ السلام. ونعتزم جعله مركز امتياز ومركزا لتدريب أفراد حفظ السلام من نيجيريا والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان الأفريقية الأخرى.

ثالثا، لا بد من إقامة شراكات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل حفظ السلام الفعال. لا يمكن للأمم المتحدة، بمفردها، أن تلبي احتياجات كل بعثات حفظ السلام. لذلك، فإن التماس المساعدة الثنائية والأشكال الأخرى من المساعدة سيكمل الجهود الرامية إلى سد الثغرات الأساسية في حفظ السلام. ولن يكون من قبيل المبالغة التشديد على ضرورة إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد. وينبغي بذل الجهود المتضافرة لتعزيز وتنويع وتحديث قائمة أفراد حفظ السلام وإيلاء الاعتبار كسياسة عامة للتوازن الجغرافي في تعيين كبار أفراد حفظ السلام في الميادين ذات الصلة.

رابعا، إن تحقيق الاتساق والتنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني سيكون له تأثير إيجابي في الميدان. لكن لا ينبغي أن يقتصر التنسيق والاتساق على المقر، بل ينبغي، من الناحية المثالية، أن يمتد أيضا ليشمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ومجتمع المانحين والأطراف الفاعلة الأخرى في حفظ السلام. سيسفر هذا الاتساق عن تحسين السلامة والفعالية وعن النشر السريع لحفظة السلام. إن الحالة التي يبقى فيها حفظة السلام يعيشون في ظروف دون المستوى اللائق لفترة طويلة بعد وصولهم إلى مواقع خدمتهم لا تبشر بالخير بالنسبة للإنتاجية والروح المعنوية.

خامسا، اعترف مجلس الأمن، خلال مناقشته في ١٦ تموز/يوليه، بشأن الدبلوماسية الوقائية (انظر S/PV.6360 و S/PRST/2010/14)، بزيادة الموارد المادية والبشرية والمالية التي تطلبتها عمليات حفظ السلام خلال العقد الماضي. وسلّم بالتالي بالمزايا والكفاءات المحتمل أن تتحقق عن طريق اتباع نهج متكامل لجهود الدبلوماسية الوقائية على غرار نهج

أساليب حفظ السلام وبناء السلام. لقد تجسدت الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام في اعتراف المجلس بالعلاقة المتبادلة بين الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية والمتعلقة بحقوق الإنسان وبسيادة القانون.

تكمن في جوهر معظم الصراعات مسائل متعلقة بالحرمان والظلم والتوزيع غير العادل للموارد وسوء الحكم وأشكال أخرى من إساءة المعاملة. ولذلك لا بد من أن يدمج حفظ السلام الفعال استراتيجيات لبناء السلام. وللجنة بناء السلام دور مهم تضطلع به في ذلك الصدد.

سادسا، لا ينكر أحد أن التعويض السريع والمناسب عن المعدات المملوكة للوحدات، إلى جانب حفز مشاركة بلدان مساهمة بقوات أخرى محتملة، يبين العرفان والتقدير للتضحيات التي يطلب تقديمها باستمرار من البلدان المساهمة بقوات.

وأخيرا، من الأهمية بمكان تعزيز الولايات وقواعد الاشتباك لحفظة السلام، بغية زيادة سلامتهم. وينبغي النظر بعناية في الحالات التي يقتل مخربو السلام فيها حفظة السلام أو يعيقونهم. إن اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك الردع والجزاءات الصارمة المحددة الهدف، أمر ضروري لكفالة سلامة جميع أفراد حفظ السلام. وينبغي أن يعلن المجلس عدم التسامح إطلاقا مع الإفلات من العقاب على الأعمال التي ترتكب ضد حفظة السلام.

وتبقى نيجيريا ملتزمة بالمثل العليا للأمم المتحدة، وبصفة خاصة دورها لحفظ السلام. وسنواصل تقديم التضحيات للإسهام بصورة مجدية في صون السلم والأمن الدوليين. وفي حين غير المرجح أن تتلاشى الحاجة إلى حفظة السلام في المستقبل القريب، فإن الأمل يبقى حيا. وفي نهاية المطاف، لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا عن طريق الحوار الشامل والمصالحة والتكامل. ولا بد أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في تحديد وتعزيز استراتيجية شاملة تتألف من التدابير التشغيلية والهيكلية لمنع الأسباب الجذرية للصراع المسلح أو التصدي لها، بغية كفالة السلام العالمي المستدام. هذا هو المثل الأعلى الذي أنشئت من أجله الأمم المتحدة.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونشكر السيد ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وقادة عمليات حفظ السلام في هايتي وليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة على إحاطاتهم الإعلامية. كما نرحب بحضور المستشار العسكري لإدارة عمليات حفظ السلام. إن مشاركة قادة كل هذه العمليات تمثل، إلى حد كبير، انعكاسا للطريقة التي تطورت بها ولايات عمليات حفظ السلام خلال تاريخ المنظمة.

ونرحب بتنظيم جلسة اليوم على أمل أن تصبح هذه الجلسات ممارسة معتادة في أنشطة مجلس الأمن، للاستفادة من الاجتماع السنوي لقادة عمليات حفظ السلام وتعزيز مزيد من الاتساق بين ما يحدث في الميدان وما يحدث داخل مجلس الأمن. من الجلي أن وفدي ممتن بالغ الامتنان لجميع أفراد عمليات حفظ السلام على عملهم القيّم باسم المجتمع الدولي لحماية السلام والأمن الدوليين.

ونتيجة للدروس المستفادة في السنوات الأخيرة، جرى التسليم بأن عمليات حفظ السلام لا بد أن تأخذ في الاعتبار عناصر أساسية معينة إذا كان لها أن تبلغ هدفها الأساسي المتمثل في تحقيق السلام المستدام. ومن بين هذه نؤكد على ما يلي: إعداد ولايات واضحة موثوق بها وممكن إنجازها مع توفر ما يلزم للبعثات من الموارد المادية والعسكرية وموارد الشرطة والموارد المدنية حتى تؤدي وظائفها؛ والالتزام القاطع من جانب الأطراف المعنية بإنجاز حل سلمي

للصراع؛ ووجود اتفاق سلام شامل يعالج الأسباب الهيكلية للصراع؛ وتفهم الأطراف والسكان بصورة عامة للمنافع المتأتية من تحقيق أهداف البعثة، والتي يجب أن يرى السكان أنها منافعهم.

ويسود توافق عام في الآراء حول الحاجة إلى إقرار أهداف محددة زمنيا في جميع المراحل، بما فيها استراتيجيات الفترة الانتقالية واستراتيجيات الخروج؛ واعتماد نهج شامل في بعثات حفظ السلام يتضمن وضع أولويات بناء السلام في مرحلة مبكرة؛ وآلية للتخطيط والتنسيق متسمة بالكفاءة تشمل الممثلين الخاصين للأمين العام والأشخاص المعهود إليهم بمهام تنسيق وقيادة المكونات العسكرية والمدنية والمالية والإنسانية في البعثة. إن العلاقات المفاهيمية واضحة ومع ذلك نرى أنفسنا أحيانا نكرر الأمور البديهية. لكن الصعوبات المواجهة في الميدان وما تفرضه من حاجة إلى تكييف الولايات، التي تكون في بعض الأحيان متعددة الأبعاد ومعقدة للغاية، تتطلب من مجلس الأمن ومن هيئة الأمم المتحدة بأسرها اعتماد إجراءات واستراتيجيات عملية ذات الأثر السريع في الأمد القصير.

يدرك وفدي الصعوبات التي تواجهها عمليات حفظ السلام في الامتثال التام لولاياتها، التي تشمل مهام متنوعة جدا مثل دعم الحوار السياسي بين الأطراف وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني وحماية المدنيين، بالإضافة إلى مواجهة حالات الطوارئ الطبيعية وأنشطة الجريمة المنظمة، بل وفي بعض الحالات الاعتداءات على أفرادها.

لقد أبرزت الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم التحديات القائمة في هذه الحالات المتنوعة جدا. وبناء على ذلك من الجوهري كفالة تعاون البلد مع عمليات حفظ السلام طيلة مدة البعثة بكاملها، لأن النجاح في عملية الانتقال إلى مرحلة بناء السلام يعتمد على ذلك التعاون. وإن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أتاحتا لنا دروسا قيمة ولكنهما أثارتا أيضا تساؤلات مهمة بالنسبة إلى المستقبل.

ويلزمنا أيضا أن نضمن الدعم السياسي الثابت من الأمم المتحدة وممثليها ومن مجلس الأمن للعمليات في الميدان. وإن شرعية المنظمة تشكل المكون الأول بين أصول عمليات حفظ السلام. وكثيرا ما تحاول شتى العناصر الفاعلة في الميدان تجاهل هذه الميزة وتعمل على الزج بالمنظمة في ديناميات الصراع كما لو كانت طرفا آخر في ذلك الصراع. وكثيرا ما يؤدي هذا إلى عرقلة حرية تنقل البعثة وتسييس أعمالها أو يضعها في حالات خطرة قد تنطوي في بعض الأحيان على عواقب مميتة. وهنا نؤكد رفضنا لأي اعتداء على أفراد الأمم المتحدة ونكرر أهمية التقيد التام بالقرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وموظفي المنظمات الإنسانية في مواقع الصراع.

وبالنسبة إلى حالة هايتي تحديدا، نكرر دعمنا للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي كان عملها بلا شك جوهريا في كفالة استمرار المؤسسات وبقاء أبناء الشعب على قيد الحياة في تلك الظروف المأساوية. وإن هذه الحالة وضعت المنظمة وقدرتها على الاستجابة في الميدان على المحك. وإننا نعتبر تقوية عنصر الشرطة في البعثة، في أعقاب اعتماد القرار ١٩٢٧ (٢٠١٠)، خطوة هامة تمكن المنظمة من مساعدة سلطات هايتي في تعزيز قوة الشرطة الهايتية وتوفر لها المساعدة الضرورية، في إطار ولاية البعثة، للحفاظ على الاستقرار، وكذلك مواصلة تقديم المساعدة في تعزيز المؤسسات الوطنية والعمليات الانتخابية والتعمير والاستقرار والتنمية الاجتماعية.

أما بالنسبة إلى حالة السودان، من الواضح أن اهتمام المجتمع الدولي، كما سبق أن قيل، يجب أن ينصب على الأعمال التحضيرية للاستفتاء. وإن الدعم السوقي والأمني، الذي يمكن لبعثة الأمم المتحدة في السودان (بعثة السودان) أن تقدمه، يتسم بأهمية جوهرية لكفالة المشاركة السلمية الكاملة. وبصرف النظر عن ذلك، وإدراكا منا لمحدودية الموارد المتوفرة لبعثة السودان، يجب ألا يغيب عن بالنا أن جميع الجهود يجب أن تشمل حماية المدنيين وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية، لأنهما شرطان مكملان لنجاح الاقتراع وعملية السلام.

ويشكل تصاعد التوترات في أعقاب الانتخابات تحديا جديدا يعترض طريق إدارة جنوب السودان وبعثة السودان في سعيهما إلى تنظيم الاستفتاء. وإن دور الأفراد العسكريين في بعثة السودان سيكون أساسيا في الأشهر المقبلة. ولهذا نعيد تأكيد دعمنا التام للأعمال التحضيرية الجارية على قدم وساق، لا سيما خطة الطوارئ والخطة الاستراتيجية اللتان وصفهما الممثل الخاص منكريوس استنادا إلى الأهداف ذات الأولوية.

وفي الشرق الأوسط تضطلع هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة بدور هام يمكن أن تزداد أهميته أكثر في المستقبل نظرا لطبيعة الصراع في تلك المنطقة.

ومجلس الأمن يجب عليه أن يراقب عن كثب الحالة التي تواجهها أي عملية حفظ سلام ليتسنى له إجراء التغييرات في الوقت المناسب على ولايتها، مثلا على القدرات السوقية والعملياتية، والتهيؤ الدائم للتجاوب مع الأحداث في الميدان، وتوفير الأدوات ووضع الأهداف الواضحة لعمل أفراد البعثة. إن عملية حفظ السلام جزء من الحل السياسي للصراع ولكنها لا تشكل بديلا من ذلك الحل. وبالتالي من المهم أيضا تعزيز الأنشطة في الميدان بموازاة الجهود الرامية إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر وحل الصراع وجهود الوساطة، مع التركيز دائما على الأولويات الوطنية والعناصر الوطنية، بقصد المساهمة في تنمية البلد لضمان استتباب السلام الدائم فيه ورفاه شعبه. وإن إيلاء الاهتمام لهذه الجوانب يجب أن يكون إحدى أولوياتنا إذا أردنا القضاء على الصراعات وإشاعة الاستقرار وضمان الأمن الدولي.

السيد سومي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة اليوم. وأود كذلك أن أشكر السيد لوروا وقادة القوات على إحاطاتهم الإعلامية. ونتقدم بالشكر أيضا للفريق سيكندر أفضال والفريق بابكر غابي واللواء موس بيسونغ أوبي واللواء روبرت مود واللواء لويث غييرمي بول كروث. كما أرحب بحضور الفريق تشيكادبيا اسحق أوبياكور، المستشار العسكري في إدارة عمليات حفظ السلام.

تغتنم اليابان هذه الفرصة للإعراب عن تقديرها واحترامها الصادقين لقادة القوات وجميع حفظة السلام في كل بعثة الذين يؤدون بلا كلل العمل القيم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن إحدى أهم المسائل التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ملء الفجوات بين ولايات البعثات وتنفيذها. وفي هذا الصدد، إن ممارسة اليوم، التي يستمع فيها المجلس بصورة مباشرة لأصوات القادة الميدانيين، مفيدة جدا لأنها تقلل المسافة بين مجلس الأمن والميدان وتيسر تبادل أفضل الممارسات فيما بين البعثات. وترحب اليابان بهذه الممارسة، وتأمل في أن تستمر في المستقبل.

من منظور عملي، لدى اليابان تعليقات وأسئلة بشأن ثلاث نقاط: تعزيز التعاون بين المجلس والميدان، وتنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام وتعزيز التكامل بين البعثات.

وأود أن أبدأ بالإشارة إلى أنه تواجه كل بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة ظروف مختلفة، وأن كل ولاية تأتي نتيجة للمناقشات التي شكلتها المواقف المختلفة لأعضاء المجلس. وبالتالي، يتجه كل قرار لمجلس الأمن إلى احتواء لغة مختلفة للولاية نفسها، على الرغم من أن هذه الاختلافات قد تكون في بعض الأحيان مجرد اختلافات بسيطة. وتشدد اليابان على أهمية أن تكون نوايا كل قرار واضحة ومفهومة ومتجسدة في مفهوم العمليات وغيره من وسائل الاتصال أثناء التنفيذ. وفي الوقت نفسه، ينبغي الإشارة إلى أن المجلس بحاجة إلى الاستماع إلى أصوات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك أصوات القادة الميدانيين وتجسيد تلك الآراء في إنشاء ولايات واضحة وقابلة للتحقيق.

ومع ذلك، الحالة الراهنة ليست مرضية دائما في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن المجلس يقوم بمساعٍ مثل الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة قبل بعثات التقييم التقني وبعدها ويعقد جلسات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بشرطة قبل مشاوراته، فهذا لا يكفي لتحقيق التفاهم المتبادل بين المجلس وعمليات حفظ السلام في الميدان. ولذلك، ومن أجل تعزيز هذا التفاهم، أود أن أقترح على مجلس الأمن إجراء حوارات في المستقبل مشابهة لمبادرة اليوم.

ثانيا، أود أن أتطرق إلى مسائل متعلقة بتنفيذ الولايات، مثل جمع المعلومات والفجوات في قدراتنا. ولكي ننفذ الولايات المعقدة بصورة فعالة، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين، تكتسي المعلومات المحلية الدقيقة وحسن توقيتها وتحليلها أهمية بالغة. ومع ذلك، يفتقر العديد من بعثات حفظ السلام إلى هذه القدرة. وليس هناك جواب سحري لحل هذه المشكلة، ولكن ينبغي أن تعقد مناقشات كافية فيما بين أعضاء المجلس، وكذلك من خلال عقد جلسات مع قادة القوات في الجمعية العامة.

وتود اليابان رؤية مزيد من المناقشة بشأن قدرات الأمم المتحدة على جمع المعلومات وتحليلها، وفقا للمبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مثل النزاهة واحترام ملكية البلد المضيف. كما تود اليابان رؤية هذه الخبرة تتطور في الأجلين المتوسط والطويل. وفي الأجل القصير، ينبغي بذل جهود شاملة بغية الاستفادة الكاملة من القدرات والموارد المتاحة – على غرار ما تم القيام به في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي عززت اتصالاتها مع السكان المحليين فيما يتعلق بحماية المدنيين ومراكز التحليل المشترك للبعثة – في كل بعثة. وفي هذا السياق، أود أن أسأل عن نوع المناقشة التي جرت في اجتماع أمس لقائد القوة في ذلك الصدد.

وما برح الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، الذي تتولى اليابان رئاسته منذ العام الماضي، يناقش المسألة الأوسع نطاقا المتمثلة في الفجوة في القدرات على مدى العام الماضي. ويوضح التقرير المؤقت للفريق العامل، الذي يلخص هذه المناقشات، اعتزامه عقد اجتماعات في وقت لاحق من هذا العام للنظر في سبل استخدام قائمة النواقص على نحو أكثر فعالية، بما في ذلك ما يتعلق بنقص الطائرات العمودية للخدمات. وقد تم بالفعل تعميم قائمة النواقص على جميع الدول الأعضاء. وأود أن نسمع من القادة عن أي جزء من ولاياتهم الذي يجدونه أكثر صعوبة وتحديا للتنفيذ فيما يتعلق بقائمة النواقص.

أخيرا وليس آخرا، فيما يتعلق بحماية المدنيين وتقديم الدعم الإنساني، تود اليابان الإشارة إلى أهمية التعاون المدني – العسكري، مثل الفريق المشترك لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال الحماية، وتعزيز التنسيق بين العناصر العسكرية والمدنية مع المحافظة على حياد المنظمات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، من المهم تعزيز التنسيق بين الجيش والشرطة، ولا سيما وحدات

الشرطة المشكلة، كتلك المخصصة لمخيمات المشردين داخليا والمناطق المحيطة بها في دارفور. وتود اليابان السؤال عن نوع المناقشة التي جرت في هذا الصدد في اجتماع الأمس وما هي التحديات التي ترى الأمانة العامة أنها تواجه تعزيز التكامل بين البعثات.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أحث أعضاء المجلس على الاستفادة من حضور قادة القوات في هذا الاجتماع باعتباره فرصة لطرح أي أسئلة محددة قد تكون لديهم فيما يتعلق بالتحديات التي يواجهونها حاليا.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وفدكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، وأشكر وكيل الأمين العام ألان لوروا على إحاطته الإعلامية. ونحن نرحب بحضور الجنرال أوبياكور بين ظهرانينا اليوم. وأود أيضا أن أشكر اللواء بول كروث والفريق بابكر غاي واللواء سيكندر أفضال، واللواء موسى بيسونغ أوبي واللواء روبرت مود على ملاحظاتهم. وإذا ما أخذت تلك الملاحظات معا، فإنها تجسد الكثير من الإنجازات التي حققتها عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة والتحديات الناشئة التي تواجهها اليوم. ويستحق ضيوفنا وجميع قادة القوات الأخرى ورؤساء البعثات امتناننا العميق والصادق لهم على العمل الاستثنائي الذي يقومون به في أصعب الظروف.

إن حضور قادة القوات في المجلس اليوم يبرز الحقيقة الواضحة ولكن الأساسية المتمثلة في أن عمليات حفظ السلام تجري في الميدان. ويجب علينا أن نثق برؤساء البعثات لدينا لا أن ندير كل كبيرة وصغيرة يقومون بها، ولكن يمكننا بل ينبغي لنا أن نوفر للبعثات التوجيه الاستراتيجي والدعم المتعدد الأوجه اللذين تحتاج إليهما. وفي هذا الصدد، سأركز اليوم على ما وصلنا إليه وكيف نرى الطريق إلى الأمام في ثلاثة مجالات حيوية: حماية المدنيين، والتفاعل بين حفظ السلام وبناء السلام، والدعم الميداني.

وقد شهد العام الماضي كثيرا من التطوير المفاهيمي والدعم السياسي لحماية المدنيين في وثائق مثل الدراسة المستقلة المشتركة التي قام بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام، والقرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩)، وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وينبغي أن ينصب التركيز الآن على تحقيق نتائج ملموسة في الميدان. وهذه عادة ما تكون مهمة شاقة، كما يتضح من حالتي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ولكنها مهمة يجب على المنظمة أن تقوم بها باذلة كل ما في وسعها.

وفي ذلك السياق، ينبغي أن تعطى الأولوية لإعداد إطار استراتيجي بغية إرشاد قادة البعثات في وضع استراتيجيات شاملة للحماية، هي ضرورية لكفالة ألا تُعتبر حماية المدنيين مهمة عسكرية فقط، وإنما مسعى على نطاق البعثة. وبعض أنجح بعثات حفظ السلام هي التي تمت فيها مراعاة شواغل بناء السلام على نحو وثيق في عملها. ومع ذلك، ما زلنا في حاجة إلى مزيد من الوضوح حيال كيفية إسهام حفظة السلام في بناء السلام على أفضل وجه.

وفي غضون الشهور الاثني عشر المقبلة، سوف تصدر وثائق هامة، تشمل استراتيجية إدارة عمليات حفظ السلام للاضطلاع المبكر لحفظة السلام بمهام بناء السلام؛ وتقرير البنك الدولي عن الصراع والأمن والتنمية؛ واستعراض القدرات المدنية الدولية. ويجب أن نستغل تلك الفرص لإجراء مناقشة مفصلة بشأن بناء السلام وحفظ السلام، تماماً مثلما فعلنا بشأن حماية المدنيين. وينبغي أن تكون المناقشة عملية المنحى وأن ترمي إلى تحقيق ثلاثة

أهداف رئيسية بحلول آب/أغسطس ٢٠١١: أولاً، فهم أفضل للعلاقة بين الأمن والتنمية؛ وثانياً، صورة أوضح عن كيفية تفاعل حفظ السلام وبناء السلام على الأرض، في البعثات الحالية والقديمة على السواء؛ وثالثاً، جدول أعمال عملي للمضي قدماً يحدد التحديات الرئيسية في مجالات الإرشاد الميداني، والتعاون التفاعلي، والقدرة الإنمائية.

ولقد حظيت الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني بدراسة متأنية وبموافقة من اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ومن اللجنة الخامسة على حد سواء. ويشيد وفدي بجهود وكيلة الأمين العام سوزانا مالكورا وفريقها لضمان الانخراط الكامل من الدول الأعضاء في هذه العملية عن طريق المعتكفات والإحاطات الإعلامية وحلقات العمل. ويجب الحفاظ على ذلك المستوى من التفاعل في الأشهر المقبلة، مع الوفود في نيويورك والوحدات وقادة البعثات على السواء. وهذا أمر أساسي لكفالة أن تدرك تماما جميع الأطراف المعنية أثر التغيّرات المقترحة.

ولدى تنفيذ الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني، ينبغي أن تظل الأمانة العامة آخذة بالحسبان أنه يمكن للجوانب اللوجستية لبعثات حفظ السلام أن تؤثر تأثيراً مباشراً في قدرتها على الوفاء بولاياتها. وذلك، بدوره، يتعلق مباشرة بفعالية المجلس في مواجهة التهديدات للسلم والأمن الدوليين. فعلى سبيل المثال، يمكن للاقتداء بالنماذج القائمة أن يتيح المجال أمام الأفراد المدنيين للانتشار بأمان في مرحلة مبكرة، مع مكاسب هامة محتملة لجهودنا في تحقيق الاستقرار في منطقة أو بلد ما. وفي ذلك الصدد، إن مكاسب الكفاءة تعني عالماً أكثر أمناً. وهنا يكمن منتهى الأهمية بالنسبة إلى الاستراتيجية.

وقبل أن أنهي كلامي، أود أن أشير إلى الحلقة الدراسية المعقودة بعنوان ”آفاق جديدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أفكار من الجنوب“، في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه. لقد أسهمت الحلقة الدراسية إسهاماً عملياً في أفكارنا الجماعية إزاء أفضل طريقة لمواجهة معضلات حفظ السلام في القرن الحادي والعشرين. ونوقشت باستفاضة مسائل من قبيل الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام، واستخدام القوة والعلاقات بين البعثات والسكان المحليين. وأحد الاستنتاجات الرئيسية التي تم التوصل إليها في ريو – سيجري تعميم موجز لها قريباً على الدول الأعضاء – تمثل في أن استراتيجيات الخروج يجب أن ترتكز على استراتيجيات فعالة للبقاء، بمعنى عدم التمادي في البقاء وإنما كفالة الحفاظ على إنجازات البعثة والبناء عليها. ونعتقد أن الجهود المبذولة في المنظمة حالياً بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام لتحسين حفظ السلام تسير بالضبط في ذلك الاتجاه. وسوف تواصل البرازيل الإسهام في ذلك المسعى.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على مبادرتكم إلى تنظيم هذه الجلسة. وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وقادة القوات التابعة لبعثات حفظ السلام الموجودين هنا لتقديم صورة واضحة عن الجهود التي يبذلونها على الأرض.

مثلما يعلم مجلس الأمن، تريد فرنسا جداً أن تشارك في تحسين العمل الذي تؤديه عمليات حفظ السلام. ومنذ أوائل إنشاء هذه العمليات، كانت أداة قيّمة في مساعدة الأمم المتحدة على الاستجابة للمهمة الرئيسية التي أناطنا بها الميثاق – صون السلم والأمن الدوليين. ونحن نواقون أيضاً إلى تحسين فعاليتها، وبالنتيجة أهميتها الاستراتيجية.

وتحقيقاً لذلك، خلال رئاستنا لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أطلقنا مبادرة مع البعثة البريطانية كان

هـدفها تحـسين المتابعـة الـسياسية والعـسكرية مـن المجلـس لعمليات حفـظ الـسلام، وكفالـة إدارة أكثـر فعاليـة للجوانـب الإداريـة واللوجـستية والماليـة للبعثـات، وأيـضاً وضـع مبـادئ تتعلق بالمسائل المعقدة لحفظ السلام، من قبيل حماية المدنيين وبناء السلام.

ولقـد أحرزنـا تقـدماً بـشأن المجموعـة الكاملـة لهـذه المسائل، بفـضل مـا أولاه الجميـع للمسائل المعنيـة، حـتى مـن خـارج مجلـس الأمـن، وبفـضل الورقـة غـير الرسميـة، الآفـاق الجديـدة، الـتي أصـدرتها الأمانـة العامـة، والبيـانين الرئاسـيين اللذين صدرا في آب/أغسطس ٢٠٠٩ وشباط/فبراير ٢٠١٠ (S/PRST/2009/24 و S/PRST/2010/2). فـضلاً عـن العمـل الذي قامت به اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ونـود كـذلك أن نرحـب بالـضوء الأخـضر الـذي حظيـت بـه استراتيجية الـدعم العالميـة، الـتي سترصـدها فرنـسا علـى نحـو وثيـق لكفالـة أن تـسفر عـن التحـسينات الـضرورية في دعم البعثات.

وسنواصـل بـشكل خـاص بـذل جهودنـا لتعزيـز التسلسل القيـادي العملـي، وتحـسين التعـاون مـع المـساهمين بقـوات وبـأفراد شـرطة، وتـوفير المتابعـة الماليـة علـى نحـو أشـد صـرامة لعمليـات حفـظ الـسلام. ولقـد ازدادت الميزانيـات التشغيلية زيـادة هائلـة بالفعـل في الـسنوات الأخـيرة. ونحـن في حاجـة إلى النظـر في كيفيـة إدارة تلـك الميزانيـات بمـسؤولية. والنتائج المحرزة بشأن تمويل عمليات حفظ السلام في أحـدث دورة للجنة الخامسة تدل على أن هذه الشواغل تجري تلبيتـها بصورة متزايـدة. ولا شـك لـدينا في أن الأمانـة العامـة ستبذل المزيد من الجهود في ذلك الصدد.

إن المنظـور الـذي يتوصـل إليـه رؤسـاء البعثـات علـى الأرض ضـروري. لـذلك أود منـهم أن يـشاطرونا الأفكـار فيما يتعلق بكيفية تطور وسائل عملهم وعلاقتهم مع المقر في السنتين الماضيتين. ماذا يعتقدون أنه يمكن عمله لتحسين أداء عمليـات حفـظ الـسلام؟ وأود أن أعـرف بـصورة خاصـة آراءهم بشأن المسائل التالية.

لقـد جـرت عمليـة للنظـر في حمايـة المـدنيين عقـب صـدور الدراسـة المـشتركة بـين مكتـب تنـسيق المـساعدات الإنـسانية وإدارة عمليـات حفـظ الـسلام، في حزيـران/يونيـه ٢٠١٠. وتحقيقـاً لتلـك الغايـة، تم وضـع وثـائق تـشغيلية بغيـة إفساح المجال أمام عمليات حفظ السلام لترجمة الولايات الـتي تنيطهـا بهـا لحمايـة المـدنيين إلى أفعـال. فبعثـة منظمـة الأمـم المتحدة لتحقيـق الاسـتقرار في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفـور، وبعثـة الأمـم المتحـدة في الـسودان وضـعت الآن اسـتراتيجيات للحماية، تعمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هـايتي علـى تنفيـذها حاليـاً. مـا هـي الاسـتنتاجات الرئيـسية الـتي استُخلـصت؟ ومـا هـي الـصعوبات الرئيـسية الـتي تواجـه العمليات في الوفاء بولايتها لحماية المدنيين؟

بالنسبة إلى بعثة الأمـم المتحدة لتحقيـق الاستقرار في هـايتي، فـإن الزلـزال الـذي وقـع في كـانون الثـاني/ينـاير حملـها علـى الاضـطلاع بمهـام ليـست في العـادة جـزءاً مـن مهـام عمليـات حفـظ الـسلام. وشمـل ذلـك بـصورة خاصـة تحـسين قدراتها الهندسية على رفـع الأنقـاض، واستعادة البنيـة التحتيـة الأساسية وما إلى ذلك. ما هي الاستنتاجات الـتي استخلـصها قادة القوة من تلك القدرات الهندسية؟

وبالعمـل إلى جانـب القـوات المـسلحة الكونغوليـة، تنفذ بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهوريـة الكونغو الديمقراطية عدة عمليات عـسكرية في الجـزء الـشرقي من البلد. ولقد طلب مجلس الأمن إلى البعثة أن تـضع نظامـاً محدداً ومحدوداً لتوفير الدعم المشروط. كيـف يعتقـد القـادة أن هـذا الـدعم، الـذي سيكون مـن الآن فـصاعداً أكثـر محدوديـة

ولا يركّز إلاّ على بعض الكتائب، سيسهم على حد سواء في تحسين حماية المدنيين وتيسير أو إعاقة الولاية القاضية بنزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم؟

وأخيرا، في ما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا، كيف يعمل قائد القوة على الإعداد لسحبها المحتم، وما هي الدروس المستقاة من الانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام؟ وأين تنتهي مهمة قوات حفظ السلام؟

وقبل أن أختتم كلمتي أود، شأني شأن الآخرين، أن أشيد بالفريق أوبياكور، وأشكره على عمله على رأس مكتب الشؤون العسكرية وأتمنى له كل النجاح في مواصلته لمهنته.

السيد موغويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة عن عمليات حفظ السلام. وأشكر وكيل الأمين العام، السيد لوروا، على إحاطته الإعلامية، وأشكر قادة قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على إحاطاتهم الإعلامية المستنيرة.

في البداية، أود، أن أشيد بقادة القوات وضباطهم وموظفيهم على الخدمة المتفانية والشجاعة التي يؤدونها في سبيل صون السلم والأمن في مناطق عملياتهم. وأود أيضا أن أشكر الفريق أوبياكور، المستشار العسكري لعمليات حفظ السلام على خدمته في الأمم المتحدة وأتمنى له النجاح في مساعيه المقبلة.

ويرحب وفدي بهذه الجلسة التفاعلية مع قادة القوات. وبينما نقر بالعديد من النجاحات التي حققتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مر السنين، من الواضح أيضا أنه توجد تحديات قائمة وناشئة يتعين التصدي لها. لذلك، توفر هذه المناقشة فرصة للمجلس ليقدر على نحو أفضل التحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام في الميدان. ونحن مقتنعون بأنه بتحديد التحديات والتصدي لها، ستصبح عمليات حفظ السلام أدوات أنجع في صون السلم والأمن الدوليين.

وتتميز عمليات حفظ السلام اليوم بولايات متعددة الجوانب. وكما جاء في مختلف الإحاطات الإعلامية، نرى أن المهام تتراوح من تعزيز الحوار والمصالحة بين أطراف النزاع إلى حماية المدنيين، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإصلاح القطاع الأمني، ودعم العمليات الانتخابية، وإعلاء شأن حقوق الإنسان، واستعادة سيادة القانون. وهذا يجمع عددا من المشاركين من خلفيات متنوعة للقيام بهذه الوظائف المترابطة، ويدعو إلى التخطيط والتنسيق المتأنيين.

وتوجد حالات متضاربة بين ولايات حفظ السلام في بيئات بعثات ديناميكية وتوفير الموارد المناسبة. وفي حالات أخرى، هناك تأخيرات طويلة في نشر عمليات حفظ السلام نجم عنها تصعيد للصراع وخسارة في الأرواح، مما أثّر على مصداقية الأمم المتحدة في أعين السكان المتضررين.

ونشيد بالمبادرات الجارية من أجل التعاون بين البعثات في التصدي للتحديات، بما في ذلك حماية المدنيين، وذلك في تعاون وثيق مع السلطات الوطنية والإقليمية. ويقدر وفد بلدي الاستماع إلى قائد القوة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن مدى التعاون في ما بين عمليات حفظ السلام في المنطقة لدرء خطر جيش الرب للمقاومة،

وعن التحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام عما يمكن فعله فضلا عن ذلك.

إن ما يلزم لتعزيز فعالية عمليات حفظ السلام هو إبداء قدر أكبر من الالتزام من جانب الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين لتوفير الموارد اللوجستية والمالية والبشرية اللازمة. وثمة حاجة إلى تجديد الزخم والإرادة السياسية لكفالة توفير الدعم لمزيد من النشر العاجل مع توفير المطلوب من الموارد البشرية والأصول واللوجستيات. ومن الجوهري أيضا أن تتعاون الأطراف المعنية مع عمليات حفظ السلام وأن تقدم لها دعمها الكامل في تنفيذ ولاياتها. كذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز شراكتها الإستراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للاستفادة من قربها من مسرح العمليات ومن قدراتها.

وتكرر أوغندا الحاجة إلى القيام بأنشطة بناء السلام في وقت مبكر في إطار بعثات حفظ السلام. وفي رأينا، إن هذا من شأنه أن يهيئ الظروف للجهود الرامية إلى التصدي بصورة مستدامة للأسباب الجذرية للصراع من خلال بناء السلام.

وأخيرا، يقف وفدي إجلالا لذكرى حفظة السلام الذين دفعوا ثمنا باهظا وضحوا بأرواحهم لكي ينعم هذا العالم بمزيد من السلم.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، يا سيادة الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفيدة والزاخرة بالمعلومات. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لوروا، على ملاحظاته الاستهلالية، وأشكر قادة القوات على إحاطاتهم الإعلامية. وأود أيضا أن أشيد بالفريق أوبياكور، على خدمته وأتمنى له التوفيق في مساعيه المقبلة.

يرحب وفد بلدي بجميع قادة القوات هنا اليوم، وباسم الولايات المتحدة، أعرب عن عميق تقديري لهم على خدمتهم. ونقر بالتضحيات الهائلة التي يقدمونها وقواتهم. فهم جديرون بدعمنا الكامل.

إن مجلس الأمن في بيانه الرئاسي، الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/24) قد آلى على نفسه مجددا تحسين الأداء العام لحفظ السلام والتصدي للتحديات التي يواجهها اليوم.

أولا، التزمنا بتزويد عمليات حفظ السلام بولايات ذات مصداقية ويمكن إنجازها. تعتقد الولايات المتحدة أنه يجب المواءمة على نحو أفضل بين الولايات والوسائل، وعلينا أن نكون واقعيين إزاء ما يمكننا إنجازه. لقد التزم المجلس بضمان توفير الموارد والقدرات اللازمة للبعثات لتنفيذ الولايات بفعالية. لذلك، علينا أن نبقي على برنامجنا الجماعي بشأن الحاجة إلى التصدي للنقص المزمن في القدرات، بما في ذلك، النقل، والطائرات العمودية، ووحدات الهندسة، والوحدات الطبية. وعلينا أيضا توسيع رافد القوات المدربة جيدا، والمجهزة جيدا، والتي تتمتع بدرجة عالية من الانضباط، وزيادة قوات الشرطة لتكون متاحة لعمليات حفظ السلام.

إن الولايات المتحدة، من خلال مبادرة الولايات المتحدة العالمية لعمليات السلام، ما انفكت توفر التدريب والمعدات لحفظة السلام المحتملين. ونقف على أهبة الاستعداد لتوفير الخبرة الفنية، كلما اقتضى الأمر ذلك، لتعزيز بعثات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، هناك مجال واسع لدى الأمانة العامة لتحسين الدعم الإداري واللوجستي الذي تقدمه لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن هنا، نرحب بالرد الإيجابي الأخير للجمعية العامة على العناصر الرئيسية

لإستراتيجية الدعم الميداني العالمي، والذي نأمل أن يجعل النشر المبكر والدعم الجاري أسرع وأنجع.

ثانيا، بالإضافة إلى التطرق إلى الولاية والوسائل، تعتقد الولايات المتحدة أن من الحيوي الاستمرار في تحسين أداء بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التابعة. ومن الجدير بالذكر أن هذا المجلس يعمل على تحسين قدرته على قياس التقدم في تنفيذ ولايات معقدة من خلال استخدام معايير صممت لتراعي طبيعة كل نزاع، ويجري استعراضها بصورة دورية للوقوف على جدواها، غير أن بوسعنا أن نفعل أفضل من ذلك.

ونعتقد كذلك أن من الجوهري تعزيز مجموعة الدليل الإرشادي والتدريب المتوفرة لدى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، خاصة في ما يتعلق باستخدام أساليب التهدئة أو المواجهة، تصديا للمخاطر التي تتهدد المدنيين أو موظفي الأمم المتحدة، أو العقبات التي تقف أمام حرية الحركة، أو التحديات المباشرة التي تواجه تنفيذ الولايات. ويحتاج الموظفون المدنيون أيضا، إلى دليل إرشادي مُحَسَّن، وإلى التدريب والدعم لتنفيذ المهام الأساسية لحفظ السلام وبناء السلام لوضع إستراتيجيات خروج ناجحة. ونحض الأمانة العامة، والدول الأعضاء، والبلدان المساهمة بقوات، والمجلس على مواصلة العمل معا نحو تحقيق هذه الأهداف.

ثالثا، لقد أوضحنا في بياننا بأنه يجب أن تصاحب عمليات حفظ السلام – وليس بديلا عنها – جهود هامة لصنع السلام وبناء السلام. وما انفكت الولايات المتحدة تنخرط وستواصل انخراطها بصورة مكثفة في عمليات السلام الهشة، أينما تُنشر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إننا نعمل بصورة متزامنة على استكشاف الطرق الكفيلة بتحسين دعمنا لعمل لجنة بناء السلام.

رابعا، نشدد على أهمية الإصلاح المؤسسي الجاري، ولا نعمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة فحسب، بل نعمل أيضا على تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية في مجال التخطيط والنشر والإدارة والتقييم وتكليل عمليات حفظ السلام بالنجاح.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بمتابعة هذه الالتزامات وجعل تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إحدى أولوياتنا العليا في الأمم المتحدة. إن ما يتمتع به قادة القوات من نفاذ بصيرة هنا اليوم أفضل وسيلة لمساعدتنا، ونحن ننظر في إمكانية تجديد ولايات البعثات وإنشاء بعثات جديدة. ونطلب مواصلتهم لقيادتهم في تسخير كل ما يتوفر لديهم من أدوات وموارد لكي يُكتب النجاح لبعثاتهم.

إن حكومتي تعتقد أن النجاح يتضمن المحافظة على ثقة السكان المضيفين واحترامهم، حيث يجري نشر حفظة السلام بين ظهرانيهم. لذلك ترحب الولايات المتحدة بالخطوات التي اتخذها قادة القوات للتصدي لمسائل السلوك والانضباط. إننا نناشد القادة كافة أن يتسموا بعزم قوي في تنفيذ سياسة لا تسامح فيها إطلاقا عندما يتعلق الأمر بالاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وفي شأن ذي صلة، وإن كان مختلفا، فقد أسعدنا هذا الأسبوع إطلاق المبادئ التوجيهية لدمج المنظور الجنساني في العمل العسكري لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. إننا نشكر الجنرالات لما يتميزون به من روح مهنية وإخلاص وشجاعة، ونظل ممتنين لهم لأنهم استجابوا لنداء حماية الضعفاء والعمل على جعل العالم أكثر سلاما.

أود، بعد إذنكم، طرح بعض الأسئلة المحددة. أول تلك الأسئلة أوجهه للواء كروث من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. لا نزال نشعر بالقلق إزاء حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على الجنس داخل

مخيمات النازحين ونتساءل عن الخطوات التي تتخذها البعثة لمزيد من التصدي لهذا الوباء.

وكذلك، بالنظر إلى العلاقات التاريخية بين بلدي وليبريا، فإننا ندرك بشكل خاص المساهمة الكبيرة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لتحقيق استقرار ليبريا. ذكر اللواء أفضال التحديات التي تمثلها الانتخابات المقبلة، وفيما نحن بصدد الإعداد لتمديد ولاية البعثة في أيلول/سبتمبر، فإننا نرجو، مع الشكر، أن يمدنا بوجهة نظره إزاء التحديات المحددة التي يتوقعها في عمله لدعم تلك الانتخابات.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب وفدي بمبادرة الوفد الروسي لعقد جلسة اليوم ويشكر وكيل الأمين العام ألان لوروا للإحاطة الإعلامية التي قدمها. كما استمعنا باهتمام بالغ إلى الإحاطات الإعلامية التي قدمها خمسة من قادة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتي تستدعي التفكر العميق. وبشكل خاص، أرحب بحرارة بجميع قادة القوات المشاركين في جلسة المجلس اليوم. إنهم يعملون تحت ظروف قاسية في جميع بقاع العالم لأداء المسؤوليات النبيلة الموكلة إليهم من قِبل مجلس الأمن، ويسهمون إسهاما عظيما في صون السلم والأمن الدوليين. إن الوفد الصيني يحييهم ويحيي أصحاب الخوذ الزرق في جميع أنحاء العالم.

أود أن أركز في بياني هذا على ثلاث نقاط. أولا، إن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن تدعمها عملية سياسية متينة وشاملة للجميع وقابلة للاستمرار. في الحالات التي لا يوجد فيها أصلا سلام لِيُحفَظ فإن أقصى ما يمكن أن تحققه بعثات حفظ السلام في أداء مهمتها، بما في ذلك حماية المدنيين والمساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار والتنمية، هو أن تقوم بدور رجل المطافئ وهو دور غير مستدام.

في الوقت الحالي، تقترب عملية نشر القوة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من الاكتمال. في المقابل، لا تزال العملية السلمية تواجه صعوبات جمة. لقد أصدر المجلس الأسبوع الماضي قراره ١٩٣٥ (٢٠١٠) القاضي بتمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والذي يطلب فيه من البعثة، في جملة أمور، إعطاء الأولوية لتعزيز العملية السياسية في دارفور. هذا لا يظهر بوضوح فقط استراتيجية المجتمع الدولي ذات المسارين في دارفور، بل يكمّل ويعزز المسارين. إننا نأمل أن تنفذ كل الأهداف التي يجسدها القرار ١٩٣٥ (٢٠١٠).

ثانيا، إن الهدف الرئيسي من وراء بعثات حفظ السلام هو مساعدة البلدان التي في حالة صراع على تحقيق استقرار الوضع الأمني وأخذ زمام المسؤولية عن الدفاع عن نفسها وأمنها وترشيد أساليب حكمها. ينبغي لأي عملية لحفظ السلام، منذ اليوم الأول لنشرها، إعداد استراتيجية خروج، ومن ثم العمل على تحسينها تدريجيا. مثل تلك الاستراتيجية لا ينبغي أن تركز على توقيت سحب عمليات حفظ السلام فحسب، ولكن، وفوق كل شيء، على التفاعل المثمر مع عملية بناء السلام لتعزيز الانتقال السلس من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام.

لقد وفّرت بعثات حفظ السلام في سيراليون وليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تجربة ثرية لمجلس الأمن، ونرجو أن نستمع إلى المزيد من آراء ومقترحات الممثل الخاص للأمين العام ومن قادة القوات حول أفضل السبل لتطبيق المعايير الاستراتيجية لعمليات حفظ السلام.

ثالثا، لقد أصبحت بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تميل نحو النمو في حجمها والتشعب في مهامها. إنها، في الوقت الذي تشهد فيه نظمها اللوجستية قصورا، تواجه

تحديات من قبيل نشر البعثة وعدم كفاءة العمليات. إن وفدي يرحب بسلسلة الدراسات التي أجرتها الأمانة العامة في هذا الصدد. كذلك نعتقد أن ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن تنص على مهمة محددة تتماشى مع الظروف المحددة التي استدعتها؛ كما ينبغي أن تكون أكثر تركيزا ومرونة. وعلى المجلس، حين يقوم بتعديل خطط نشر عمليات حفظ السلام أو تعديل ولاياتها، أن يصغي لآراء الممثلين الخاصين للأمين العام والقادة العسكريين والخبراء العسكريين والمدنيين.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر بحرارة وكيل الأمين العام لوروا وقادة القوات على الإحاطات الإعلامية التي قدموها. واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بعمل قادة القوات الذين قدموا لنا إحاطات، وكذلك جميع القادة الآخرين الموجودين بيننا اليوم وبعمل جميع النساء والرجال الذين يعملون تحت إمرتهم في ظروف غالبا ما تكون، كما نعلم، بالغة الصعوبة، يتعرضون فيها لمخاطر شخصية عظيمة.

في سعينا الجماعي إلى تعزيز دور المجلس في حفظ السلام أقررنا، في بياننا الرئاسي الصادر في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/24) منذ قرابة العام، بالحاجة إلى تحسين الحصول على المشورة العسكرية. ومنذ ذلك الوقت، أنجزنا بعض التقدم، إلا أنه يتبقى أمامنا مزيد من العمل لتحسين استيعاب المجلس لحجم المطالب التي تُفرض على القوات العسكرية والشرطية في بعثات حفظ السلام نتيجة لمشاريع القرارات التي نعدها في مجال حفظ السلام. إذا كنا نريد إعداد ولايات واقعية وقابلة للتنفيذ، فينبغي لنا أن نتسلح بأفضل قدر من الإدراك لما هو قابل للتحقيق. لذلك نرحب بشدة، سيدي، بعقدكم هذه الجلسة اليوم.

ذلك أيضا هو السبب وراء دعم المملكة المتحدة للتغييرات الرامية إلى تحسين عملية التشاور والتفاعل مع البلدان المساهمة بقوات وبشرطة في مرحلة تمديد الولايات أو تعديلها، وتأييدها أيضا لعقد اجتماعات مشتركة للخبراء السياسيين والعسكريين لمناقشة عمليات حفظ السلام، وبخاصة قبل أن توفد الأمم المتحدة بعثات التقييم الفنية. ولذلك أيضا نحن على استعداد للبحث عن الوسائل الكفيلة بجعل لجنة الأركان العسكرية أكثر شمولا وجدوى بحيث تساعد على اتخاذ قرارات تمكّن حفظة السلام من تنفيذ ولايتهم بالكامل.

لقد غطى متكلمون آخرون مجال نقاشنا بصورة جيدة، ولكنني أود فقط أن أبدي بعض الملاحظات وأطرح بعض الأسئلة على قادة القوات. أولا، سمعنا من عدد منهم عن التحدي الذي يواجهونه فيما يتعلق بحماية المدنيين وعن ضرورة كفالة القدرة على التحرك بتلقائية وخفة في مساعيهم لحماية المدنيين. ولكنهم، في نفس الوقت، يعانون من نقص في إمكانيات الطيران ومشاكل فيما يتعلق بحرية الحركة. السؤال الذي أوجهه لقادة القوات حول هذا الأمر هو إذن معرفة ما إذا كان توفر تقنية ومعلومات أفضل كفيل بأن يضاعف فعليا قوتهم ويساعدهم على إنجاز مهمتهم في حماية المدنيين.

ثانيا، فيما يتعلق بحفظ السلام القوي والرادع، فإن مفهوم القوة في حفظ السلام مفهوم حساس بطبيعة الحال، ولكننا لا نتحدث هنا عن إنفاذ السلام. ومع ذلك، ينبغي لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، إذا كانت تريد تحقيق الفعالية في بيئة حفظ السلام البالغة التعقيد في أيامنا هذه، أن تملك القدرة والإرادة على ردع الذين يريدون عرقلة العملية السلمية أو يهددون المدنيين وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

كما شاهد فريق من وفدي بأم عينيه مؤخرا في هايتي، فإن القوات البرازيلية تظهر، أثناء جولات قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في شوارع سيتيه سولايي بمدينة بور أو برانس كل ليلة، قدرا من القوة يتسم بالمصداقية ويشكل عامل ردع لمن ينوي القيام بهجوم. وذلك يمثل أسلوبا واعيا ومتعمدا، وهو أسلوب هيأ بيئة تتمكن في ظلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى العمل بأمان وبدون حاجة إلى حراسة عسكرية.

وفي وقت سابق من هذا العام، عبرت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام عن دعمها لذلك النوع لوضع الردع. وسأكون مهتما بأن أستمع إلى آراء قادة القوات بشأن هذا الأمر بوصفه مفهوما، وعن قدرتهم أو قدرة بعثاتهم على إيجاد ذلك الردع.

وفيما يتعلق بالمشاريع ذات الأثر السريع وإعادة الإعمار الجلي أن هناك ظروفا ينبغي في ظلها لعمليات حفظ السلام أن تشارك في تلك المشاريع وفي إعادة الإعمار، وعلى الأخص في المراحل الأولى بغية بناء الثقة لدى المجتمعات المحلية. ولكن علينا التأكد من أن استعداد حفظة السلام لتقديم المساعدة لا يزاحم تلك الوكالات المؤهلة والممولة أكثر لدعم الإنعاش والتعافي المبكر. كما أننا نحتاج إلى أن نعرف أن الأنشطة المضطلع بها في الأجل القصير لن تمس التنمية المستدامة في الأمد الطويل.

وحيثما يكون حفظة السلام الدوليون هم البديل الوحيد لتقديم الخدمات المحلية في الأمد القصير، فإننا يجب أن نبذل كل جهد ممكن لبناء القدرات المحلية إلى جانب تقديم تلك الخدمات من البداية. ولذلك السبب، ظلت المملكة المتحدة تدعو إلى وضع مراقبة صارمة وقيود على تمويل المشاريع السريعة الأثر، وظلت تدعم أيضا التكامل الوثيق فيما بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والحكومات المحلية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمانحين والمنظمات الدولية في الميدان.

وقد تطرق اللواء كروث إلى هذا المجال في إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية. ويهمني أن أستمع منه إلى المزيد حول الطريقة التي يكفل بها تنسيق أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على جبهتي تقديم المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار مع أجزاء الأمم المتحدة الأخرى في الميدان لضمان الاتساق وتجنب التداخلات التي تثير المشاكل.

وأود أن أشير إلى نقطة تتعلق بإصلاح القطاع الأمني في ليبريا. لقد استمعنا من اللواء أفضال أن إصلاح القطاع الأمني هناك يسير ببطء. وسيكون من دواعي الاهتمام أن نستمع منه إلى آرائه بشأن أسباب التباطؤ وكيف يمكن أن نعالج هذا الأمر.

وفي ظل رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن في آب/أغسطس من العام الماضي، حالفنا الحظ في أن نستمع إلى الفريق أغوي، الذي كان حينذاك قائدا لقوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (انظر S/PV.6178)، وكان لافتا كيف كان موجزا ومقنعا في تناول أبرز التحديات التي كانت تواجه البعثة في تلك المرحلة. وقد ذكرني الاستماع إلى قادة القوات، مرة أخرى هذا الصباح، بالقيمة الكبيرة للرأي القادم من الميدان. وأود أن أشكرهم على تكريس جزء من وقت مؤتمرهم السنوي للتحدث إلينا. ويحدوني الأمل في أننا سنحافظ على هذا التقليد في المستقبل.

السيدة زيادة (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. ونود أن نتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد ألان لوروا على ملاحظاته الاستهلالية، ولقادة القوات في بعثة الأمم

المتحدة في السودان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ولرئيس البعثة ورئيس أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، على بياناتهم الشاملة.

ويؤمن لبنان بأن نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يستلزم الشراكة فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة، تلك الشراكة التي تؤكد على الدور الرئيسي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في وضع السياسات ودور اللجنة الخامسة في تخصيص الموارد.

وعلاوة على ذلك، فإن المرتكزات الرئيسية لنجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والانتقال إلى السلام والتنمية تقوم على العناصر التالية.

أولا، لا ينبغي ألا يكون حفظ السلام غاية في حد ذاته بل جزءا من الحل السياسي. وينبغي أن يظل الهدف هو التسوية الشاملة للصراعات من خلال التعامل مع أسبابها الأساسية. والعنصر الثاني هو وضع ولايات واضحة وقابلة للتحقيق، ومن الأساسي أن تتوفر لها الموارد المتناسبة معها. والعنصر الثالث هو، الامتثال إلى المبادئ العامة لحفظ السلام، وهي الحياد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والسيادة والاستقلال السياسي. ويتعلق العنصر الرابع بالعلاقة الوثيقة بين حفظ السلام وبناء السلام. أما العنصر الخامس، فيتعلق بتعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفقا للفصل الثامن من الميثاق. وأخيرا، يتعلق العنصر السادس باحترام سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ومواقعهم. ويجب أن لا يتكرر ارتكاب الجرائم، مثل الهجوم الإسرائيلي في عام ١٩٩٦ على مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في قانا بجنوب لبنان، والهجوم الإسرائيلي في عام ٢٠٠٦ على موقع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، في جنوب لبنان أيضا.

وبعد الاستماع بعناية إلى بيانات قادة القوات ورئيس البعثة، فإننا نود أن نعرب عن الأمل في استمرار هذا التفاعل المباشر في المستقبل. فهذا التفاعل الصريح يتيح لنا الفرصة لتفهم الاحتياجات العاجلة والمباشرة في الميدان، ويساعدنا بدوره، في المجلس، على الاستجابة بشكل أفضل لتلك الاحتياجات.

وفي هذا الصدد، نود أن يطلعنا اللواء موسس بيسونغ أوبي من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور واللواء بوبكر غاي من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على التعاون الجاري فيما بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة وهي: بعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ما هي الأدوات اللازمة لتعزيز التعاون وتبادل الدروس المستقاة من أجل تعزيز مكافحة أنشطة المتمردين عبر الحدود، ولا سيما من جانب جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان؟

وفي ليبريا، نحن نعلم بأن البعثة مقبلة على إكمال المرحلة الثالثة من الانسحاب التدريجي التي ستبقي على ٢ ٠٢٩ فردا عسكريا من قوام القوة السابق الذي بلغ ٩ ١٥٠ فردا. وفي هذا الصدد، نأمل أن يطلعنا الفريق سيكندر أفضال على مخاطر الفراغ الأمني بعد الانسحاب التدريجي للبعثة وعلى المشاكل اللوجستية التي تواجه إكمال هذا الانسحاب التدريجي.

وفيما يتعلق بهايتي، فإننا نجدد التعبير عن تضامننا في أعقاب المأساة الإنسانية التي سببها الزلزال. إننا نقدر تقديرا عميقا جهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، لا سيما فيما يتعلق بالإغاثة ومساعدة المدنيين، بالإضافة إلى جهود بناء السلام. ونأمل أن يتمكن اللواء لويث غيلهيرم بول كروث من إطلاعنا على التحديات اللوجستية الرئيسية التي تواجهها الأمم المتحدة والبعثة في تنسيق مساعدات المانحين لجهود الإغاثة وبناء السلام.

وبالانتقال إلى المنطقة التي أنتمي إليها، فإن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وسوريا وما تبقى من أجزاء محتلة في لبنان – وهي السبب الأساسي للصراع – شرط مسبق لأي حل شامل ولنجاح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط. ويدعم لبنان دعما كاملا بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وحكومة لبنان ملتزمة بقوة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا. إن بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة تلقيان تنسيقا وتعاونا مميزين من جانب الحكومة اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية في تنفيذ ولايتيهما. إننا نود الحصول على إيضاح من اللواء روبرت مود فيما يتعلق بالشكل الحالي للإبلاغ الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وما إذا كان الإبلاغ يتم مباشرة إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك أم أنه يتم من خلال بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وأخيرا، إننا نحيي تفاني وشجاعة وتضحيات حفظة السلام المنتشرين حول العالم، ونعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا لشعوب وحكومات كل البلدان المساهمة بالقوات.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة التفاعلية مع قادة القوات. إنهم يضطلعون بأعمال مميزة في ظل ظروف صعبة حقا، ونحن ندين لهم بأعمق العرفان. إن الآراء المتبصرة التي يأتون بها من البؤر الساخنة في مسارح العمليات قيمة إلى حد كبير، ونحن نقدر تقديرا كبيرا وجودهم معنا اليوم. وفي حقيقة الأمر، إننا شددنا دائما على ضرورة تعزيز حصول المجلس على المشورة العسكرية، ليس قبل الموافقة على الولايات وتجديدها فحسب، بل أيضا خلال الفترة الكاملة لوجود البعثة. وهكذا تقدم جلسة اليوم نموذجا جيدا ينبغي أن يستمر. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام ألان لوروا على إحاطته الإعلامية.

وسأركز اليوم، كما طُلب ذلك، على المسائل العملية، وليس على تقديم التعليقات، وسأقتصر في مداخلتي على توجيه خمس مجموعات من الأسئلة إلى قادة القوات.

أولا، فيما يتعلق بالولايات التي يأذن بها المجلس، نتفق جميعا أنه ينبغي للولايات أن تقدم التوجيه الاستراتيجي والسياسي الذي يساعد في معالجة التحديات التنفيذية التي تواجهها البعثات في الميدان. ويجب أن تكون أيضا ممكنة وواقعية، وليست نظرية أو مفرطة في التفاؤل على نحو لا يراعي القيود المفروضة على بعثات معينة. هل يعتقد قادة القوات أن هذه هي الحالة الراهنة، وكيف يمكن للمجلس أن يضع ولايات تتناسب مع الحالة في الميدان وتوفر توجيهاً أفضل في الميدان؟ وأعرف أن زملاء آخرين قد أثاروا هذه الأسئلة أيضاً.

ثانيا، إن الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام صلة أساسية لتحقيق السلام الدائم. وفي هذا الصدد، يعرف حفظة السلام في كثير من الأحيان بأنهم بناة السلام في مرحلة مبكرة. وبحكم أن القادة هم الأخصائيون في الميدان، هل يشعرون بذلك، وإن كان الأمر كذلك، هل هم مجهزون تجهيزا كافيا للقيام بمسؤوليات بناء السلام هذه؟ وإذا كان

الجواب بالنفي، من الذي ينبغي أن يقود بناء السلام في الميدان؟

وتعتبر الصلة أيضا بين حفظ السلام وبناء السلام تجسيداً للعلاقة الحساسة بين الأمن والتنمية. ولقد تناول زميلي البرازيلي تلك النقطة. كيف يرى القادة هذا الربط، وهل يعتقدون أن هناك مستوى كافياً من التنسيق والتعاون بين حفظة السلام والجهات الإنمائية الفاعلة، سواء في الميدان، على الصعيد التنفيذي، أو هنا، في المقر، على الصعيد الاستراتيجي؟

ثالثا، لا يمكن لأي توجيه استراتيجي بدون بناء القدرات أن يكفل تحقيق أهدافنا السياسية والتنفيذية. وفي ذلك الصدد، ما هي أكثر القدرات أهمية التي تنقص البعثات في الميدان، وكيف يمكن سدّ هذه الفجوة بأكثر الطرق فعالية؟

رابعا، يتم التأكيد بشكل مستمر على ضرورة تحسين نوعية المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، ونتفق تماما مع ذلك، لكن ما نوع الصعوبات الناشئة على المستوى التنفيذي بسبب المشاورات غير الكافية على المستوى الاستراتيجي، وما هي وسائل معالجة هذه المشكلة؟

ويتعلق سؤالي الأخير بالتبادلية. فالقوات التي يقودها قادة القوة هي من بلدان مختلفة وتمثل حضارات متنوعة، وهكذا فإن ضمان العمل التبادلية فيما بينها يجب أن يكون تحديا كبيرا. وتبذل جهود مستمرة في الأمانة العامة لوضع نماذج تدريبية موحدة وشبكة التدريب العالمية، التي نؤيدها. لكن ما هي المشاكل التي يواجهها القادة حاليا، وكيف يمكن أن نساعدهم في التغلب عليها؟ وأعرف أن هذه الأسئلة تتطلب أجوبة طويلة ومفصلة، الأمر الذي يمكن أن يبقينا هنا لفترة أطول، لكنني أردت أن أسلط الضوء عليها باعتبارها مجالات يمكن أن نستفيد فيها إلى حد كبير من الإسهام لقادة قواتنا.

وفي الختام، أود أن أشكر مرة أخرى قادة القوات الحاضرين هنا، وأطلب منهم أن ينقلوا خالص امتناننا للرجال والنساء من ذوي الخوذات الزرقاء الذين يعرضون حياتهم للخطر كل يوم وليلة من أجل صون السلم والأمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

نشكر قادة القوات على إحاطاتهم الإعلامية الموضوعية. لقد استمعنا باهتمام كبير إلى آرائهم وتقييماتهم. ويعتبر الاتحاد الروسي حفظ السلام واحدا من أهم مهام الأمم المتحدة ويشارك فيها بشكل فعال. ويشارك حفظة السلام الروس في عمليات في الشرق الأوسط، وفي مناطق مختلفة من أفريقيا وفي هايتي. ونقدم لعمليات حفظ السلام دعما لوجستيا كبيرا وفي مجال النقل.

إن أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في عملية تطور مستمرة، على الصعيدين المفاهيمي والعملي، لكونها تستجيب لحقائق سياسية جديدة. ونظرا لتزايد قائمة عمليات حفظ السلام المعقدة، شهدت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة طلبا متزايدا على مواردها، ونتيجة لذلك تواجه تحديات لم يسبق لها مثيل يجب عليها أن تعالجها. وتتطلب زيادة تنوع وتعقد هذه المهام تعزيز الخبرات العسكرية من أجل الخطوات التي يجب اتخاذها في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولا يزال اقتراح روسيا لزيادة تنشيط أنشطة لجنة الأركان العسكرية مطروحا على الطاولة. وتقوم اللجنة بصياغة توصيات بشأن الجوانب التنفيذية لأنشطة حفظ السلام؛ واشتراكها في وضع التدابير للتأكد من جاهزية الوحدات والبنية التحتية لعمليات حفظ السلام سيتيح لها

تقديم معلومات موثوق بها للمجلس وفي الوقت المناسب، وكذلك تعزيز نوعية الخبرات العسكرية المتوفرة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ككل.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان الإعداد المناسب لوحدات حفظ السلام على أساس المعايير المشتركة البرامج الوطنية المنسقة، وتقديم الدعم الشامل لأنشطتها. كما تتطلب مهمة تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام زيادة استعمال موارد المنظمات الإقليمية بشكل أكثر فاعلية، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الواضح أن الولايات التنفيذية ينبغي أن تكون واضحة وممكنة وكافية للحالة. ويحتم العجز في الموارد المالية والمادية والتقنية الحاجة إلى استعمال القدرات الموجودة على أفضل نحو. ونظرا لزيادة الطلب على وحدات الشرطة، نحتاج إلى البحث عن تقسيم معقول للعمل بينها وبين الوحدات العسكرية لحفظ السلام. ومن الأهمية بمكان تحديد مهام حفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع في ولايات حفظ السلام. وينبغي ألا يوكل إلى حفظة السلام التابعيين للأمم المتحدة سوى مهام أولية في مجال بناء السلام؛ وينبغي لعملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي أن تشرك على نحو أكثر فعالية الهياكل المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وينبغي أن يتم التنسيق الفعال فيما بين جميع عناصر عمليات حفظ السلام المعقدة – العسكرية والشرطية والمدنية – تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، بينما يواصل تماماً سياسته لمراقبة أنشطة هذه العمليات، مع الالتزام الصارم بولايات مجلس الأمن.

وينبغي للمجتمع الدولي، عندما يقوم بإرسال حفظة السلام إلى مناطق الصراع، أن يولي أهمية خاصة لضمان أمنهم. وفي الفترة الأخيرة، ازداد مع الأسف عدد الهجمات على حفظة السلام، وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. ويحدونا الأمل أن تؤكد جلسة اليوم من جديد مصلحتنا المشتركة في زيادة تحسين فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تتم وفقا للميثاق ومعايير القانون الدولي، بينما نحافظ بالضرورة على المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين. وهذه سياستنا التي تضمن تنفيذ العمليات بنجاح. ونعتقد أن جلسة اليوم مفيدة للغاية، ونقترح أن يتم تبادل الآراء مع قادة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بانتظام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد نورماندين (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لمناقشة التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام المعاصرة. ونرحب أيما ترحيب بحضور قادة قوات بعثات حفظ السلام هنا في نيويورك. فهم بالتأكيد يستحقون تقديرنا وخالص امتناننا للعمل الاستثنائي الذي يقومون به في ظروف بالغة الشدة في كثير من الأحيان. لقد قدمت تعليقاتهم الافتتاحية هذا الصباح للأعضاء مناسبة فريدة للحصول على معلومات أعمق عن أكثر الجوانب العملية لبعثاتهم.

وكما نعرف، لا تزال قوات حفظ السلام موضع الاختبار في بيئات العمليات التي تتسم بتحديات متعددة الأبعاد وتهديدات غير متناظرة. يتعرض العسكريون وأفراد الشرطة والخبراء المدنيون لتهديدات متواصلة من الأطراف المتحاربة التي تتجاهل التقدم المحرز في عملية السلام أو تسعى إلى تقويضه. وللأسف، أصبح وقوع خسائر أكثر شيوعا. واحتجز موظفو الأمم المتحدة رهائن أو وقعوا ضحايا لإجرام لا رادع له. ومن ثم هناك ضرورة متزايدة لاستخدام القوة لحماية موظفي الأمم المتحدة أو الآخرين من الخطر الماثل. ومن واجبنا نحن الدول الأعضاء، للتصدي للتهديدات

والمصاعب العملية في الميدان، كفالة أن تكون لدى القادة الميدانيين أدوات النجاح.

نحن نطالب قوات حفظ السلام بتنفيذ مجموعة واسعة من المهام. ويتطلب هذا ولايات وقوات مصممة بما يكفل المرونة والاستجابة والحركة. وبالمثل، أصبحت القدرة المتأصلة على التكيف مع الظروف المتغيرة في الميدان سمة ضرورية للقوات المنشورة في البعثات. ويتشكل نجاح القادة الميدانيين في تحقيق المهام المناطة بهم في جزء منه عن طريق إلمامهم بالحالة في الميدان وقدرتهم على حشد القوات الكافية بشكل مناسب للردع أو التعطيل أو، إذا دعت الضرورة، الدفاع ضد الهجمات.

إن تعزيز الإلمام بالحالة أمر أساسي لمهمة القيادة. ودعما لهذا، لا بد من الاستفادة على نحو كامل من التكنولوجيا الحديثة لإمداد قادة القوات بمعلومات دقيقة في حينها بما يتيح لهم قياس طبيعة وخطورة التهديدات للأمن. وفي الوقت نفسه، فإن تحسين القدرة على جمع البيانات وتحليلها، والاستفادة من مفاهيم مراكز التحليل المشتركة للبعثات ومراكز العمليات المشتركة أمر ضروري لتحسين عملية صنع القرار. وإضافة إلى ذلك، فإن تنمية قدرات الموظفين عن طريق التدريب والتوجيه ضرورية لتزويد البعثات بالقدرة على استخلاص المعلومات وتحويلها إلى إجراءات فعالة.

(تكلم بالفرنسية)

واستجابة للتهديدات، أصبحت الآن قدرة القوات على الحركة، التي غالبا ما تكون فوق أراض بالغة الوعورة ولمسافات بعيدة، سمة مميزة من سمات قدرات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، يبدو أن القادة تعوقهم صعوبتان. الأولى هي فجوة القدرات، خاصة من حيث المروحيات ووسائل النقل البري. لذلك من الضروري أن تعمل الأمانة العامة مع المساهمين الحاليين والمحتملين لمعالجة أية عقبات منهجية تحد من قدرة الدول الأعضاء على دعم البعثات بهذه الطريقة.

والصعوبة الثانية هي أن الوحدات يجري نشرها بدون المعدات المملوكة للوحدات والمواد المطلوبة لأداء المهام المتوقعة. وهنا، يمكن أن يسهم التعاون الفعال بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في التحديد السريع لهذا النقص في مرحلة الإعداد للبعثة ومن ثم إتاحة الفرصة لإيجاد حلول.

والقوات المدربة على نحو ملائم للقيام بالمهام المناطة بها لا تقل أهمية عن القوات المجهزة على نحو ملائم. ويتعين إعطاء الأفراد الذين يتم نشرهم التوجيهات المناسبة لتمكينهم من أداء مسؤولياتهم المعقدة والمتخصصة. ومن وجهة نظر مؤسسية، لا بد أن نواصل بناء إطار مذهبي يمكن على أساسه تصميم التدريب قبل الوزع. ومن النواحي العملية، علينا الاستفادة من المنظمات القائمة التي تركز على التعاون في مجال التدريب – مثل الرابطة الدولية لمراكز التدريب على حفظ السلام والرابطة الأمريكية اللاتينية لمراكز التدريب على عمليات السلام والرابطة الأفريقية لمدربي دعم السلام – لكفالة الاتساق في برامج التدريب قبل الوزع.

وفي الختام، شهدنا تقدما ملموسا يتحقق من حيث القدرة على تخطيط عمليات حفظ السلام وإدارتها وتنفيذها. ولذلك، من الأهمية الحيوية أن نحافظ على هذا الزخم بغية كفالة أن تستطيع هذه البعثات الاضطلاع بعملها بطريقة تواكب الوقائع المتغيرة على الأرض. وسيكون بوسعنا أن نوفر للقادة في الميدان الظروف المثلى لتحقيق النجاح عن طريق تكييف التدريب والموارد والمعدات مع هذه الظروف المتغيرة. وسنقدر، بالطبع، الحصول على تعليقات القادة بشأن المسائل التي تناولتها في بياني، وبخاصة المسائل العملية

في الميدان المتعلقة بالقدرة على الحركة وإدارة المعلومات والمذاهب والتدريب.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المهمة. ويسرني جدا أن أرى وكيل الأمين العام وقادة القوات بيننا هنا.

تعلق الهند، بصفتها أحد أنشط المشاركين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أهمية بالغة على حفظ الأمم المتحدة للسلام ودورها في صون السلم والأمن الدوليين.

إن سياق حفظ الأمم المتحدة للسلام يتغير، ويتطلب هذا السيناريو المتغير تغييرات في استجاباتنا. ولذلك من الجيد أننا نجري مناقشات شاملة بشأن حفظ الأمم المتحدة للسلام في محافل مختلفة. لقد شارك وفدنا بشكل بناء وأسهم بصورة مجدية في وضع السياسات الخاصة بحفظ الأمم المتحدة للسلام.

إن خبرة الهند في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا مثيل لها وأوراق اعتمادنا لا يضاهيها سوى قلة. لقد تواجدنا فعليا في كل عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. واليوم، نحن متواجدون بأعداد كبيرة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وفي الآونة الأخيرة، واستجابة لطلب من الأمم المتحدة، زدنا مساهمتنا بأفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى ثلاثة أضعاف.

في الواقع، وبينما أتكلم هنا، هناك أكثر من ٨ ٠٠٠ جندي وفرد شرطة هندي منشورين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إنهم من يحول أقوال المجلس إلى أفعال، ويفعلون ذلك في ظروف وحالات صعبة للغاية.

ويسعدني أننا في إطار التقليد القديم بدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن طريق توفير كبار القادة، قمنا للتو بإعارة الفريق تشاندر براكاش وادهوا من الجيش الهندي ليصبح قائد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويسعدني أنه هنا في المجلس اليوم.

كان دور المرأة في حفظ السلام محط تركيز مجلس الأمن. وحاولنا أن نرقى إلى توقعات المجلس في هذا الصدد، أيضا. ويشرفني أن أسترعى اهتمام المجلس هنا إلى وحدة الشرطة الهندية المشكلة من الإناث في ليبريا، التي لم تحقق الفخر لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فحسب، بل أيضاً وأضافت أبعادا محتملة جديدة تمس الحاجة إليها لنطاق جهود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونعمل أيضا على إمكانية زيادة عدد هؤلاء العاملات في حفظ السلام.

إن طبيعة ولايات مجلس الأمن والطريقة التي تُنشأ بها مجال يتعين النظر فيه بدقة. وفي السياق الحالي، تبدو الولايات فضفاضة ومنفصلة عن الواقع في الميدان. ومن الأهمية بمكان أن تكون الولايات واضحة وقابلة للتحقيق ومتماشية مع القدرات والموارد المتاحة. ويصدق هذا بوجه خاص على الأفراد العسكريين، الذين، بحكم ثقافتهم التنظيمية، اعتادوا على تعليمات وأهداف واضحة. وتؤدي الولايات غير الواقعية أيضا إلى حالات تبدأ فيها البعثات طلب قيام الوحدات بمهام واستخدام المعدات المملوكة للوحدات بطريقة لا تتفق مع إطار وزعها المتفق عليه بين البلدان

المساهمة والأمم المتحدة. ويتطلب هذا، بالطبع، مشاركة كبيرة من البلدان التي تساهم بالقوة العاملة والموارد في عمليات حفظ السلام، ولا يسعنا إلا أن نكرر التأكيد على الأهمية الحاسمة تماما لأن تكون هذه المشاورات موضوعية ومجدية وتؤدي إلى أن تصبح آراء البلدان المساهمة بقوات الأساس لقرار إسناد الولاية. وقد أُجريت تحسينات في هذا الصدد لكن المطلوب عمله يظل كثيرا. وعلى سبيل المثال ما زلنا بانتظار إحاطة إعلامية حول التطورات الأخيرة في منطقة عمليات اليونيفيل رغم أن قواتنا موجودة هناك. وواجهنا أيضا في الآونة الأخيرة حالات، من زاوية وقوع أحداث محددة في عملية للأمم المتحدة في غرب أفريقيا يوجد لدينا فيها حفظة سلام – حالات تبعث على القلق حول مسائل متعلقة بالقيادة والسيطرة في الميدان ومن حيث إبلاغنا بمجريات الأمور في نيويورك.

حفظ السلام كان يعني، منذ أمد بعيد، أصحاب الخوذ الزرق وإرساء الأسس لقدر من الأمن. ومن حيث نوع الأزمات التي نواجهها اليوم يلزمنا طيف من الاستجابات أوسع بكثير من الاستجابة الأمنية الحصرية. فحفظة السلام يؤدون اليوم دورا حيويا في الحالات الطارئة الإنسانية وكثيرا ما يجري الزج بهم في أتون الحروب الأهلية. بل كثيرا ما يطلب منهم حماية السكان المدنيين بعد اقتلاع أولئك السكان من ديارهم. وقد أضافت تحديات القانون والنظام بعدا مدنيا إلى عمليات حفظ السلام. كما أن نزع سلاح المتحاربين وإصلاح القطاع الأمني أصبحا أمرين جوهريين في استراتيجيات حفظ السلام.

وفي ظل هذه الظروف يلزمنا أن نكون حريصين بصفة خاصة على كفالة درجة أعلى من الدعم العملياتي. وإن الافتقار إلى العُدد والأدوات الاحتياطية ورداءة الأوضاع المعيشية مجالان يتسمان بأهمية حاسمة وقلما يستأثران بالاهتمام. إن أفراد القوات لا يُعطون الوقت الكافي لإكمال الاستعداد للعمليات في الميدان. وبالتالي أظن أن من الأهمية البالغة تقدير حقيقة أن حفظ السلام الأفضل يستدعي موارد أكثر، بشرية ومادية، بما في ذلك القيادة.

ختاما، أحيي حفظة السلام من بلدي ومن الأمم الزميلة الذين وهبوا حياتهم لبعثات الأمم المتحدة. وتكرر الهند التزامها بالعمل مع الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم السيد الرئيس على عقد جلسة اليوم وإن كنا في هذا الوقت من كل عام نتطلع إلى تبادل أكثر استفاضة لوجهات النظر. ثم إنني لئن كنت أرحب بجميع الرجال والضباط المكرمين بالأوسط والأنواط والجالسين في هذه القاعة، فإنني كنت أحبذ رؤية صيغة تفاعلية بقدر أكبر. لكن ذلك ربما يصبح ممكنا في مناسبة أخرى. وإن المبادرة باستمزاج آراء قادة القوات بشأن مواضيع حفظ السلام مبادرة حميدة. وسأتطرق باختصار إلى المفاهيم التي نوقشت في جلسة اليوم.

أود بادئ ذي بدء أن أقول إنني أؤيد الكثير مما اختتم زميلي الهندي خطابه به.

لما كانت باكستان أحد البلدان الرائدة المساهمة بقوات ولأن لها مصلحة حيوية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإنها دأبت على دعم بعثات حفظ السلام المكلفة بولايات معقدة حافلة بالتحديات. ويتجلى ذلك في سجلنا في مجلس الأمن. وإن قراري المجلس ١٥٠٩ (٢٠٠٣) و ١٥٦٥ (٢٠٠٤) اللذين أذنا بإنشاء البعثتين المعززتين في ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على التوالي، حظيا بتأييد باكستان أثناء عضويتها في المجلس في عامي ٢٠٠٣

و ٢٠٠٤. وقد شاركت القوات الباكستانية في هاتين البعثتين الحافلتين بالتحديات.

لكنني أشعر بأنه لم يجر في المجلس قول ما ينبغي قوله أو إيلاء ما يكفي من الاهتمام. كان يجدر بنا أن نعتبر المجلس المحفل الصحيح المطلق لمناقشة مفهوم حفظ السلام الرادع. لقد أصغيت إلى مناقشة قادة القوات لهذه المسألة وأرجو أن تسمحوا لي بأن أعلن اختلافي مع بعض مما قيل. إنني اعتقد أن هذه القاعة هي القاعة التي يجب علينا أن نتخذ فيها القرارات. صحيح أننا يجب أن نستمع إليهم، ولكننا يجب أن نشجعهم على التصرف بجرأة أكبر وعلى السعي إلى تلبية رغبات المجلس بطريقة حازمة.

الولايات المعقدة التي توصف كثيرا بأنها ولايات عمليات حفظ السلام الرادع يجري وضع مفهومها وصياغتها واعتمادها هنا. ومن مسؤولية المجلس أن يكفل أن يتيح بنيان حفظ السلام الحالي القوام الكافي للقوات والأفراد المدربين والمجهزين جيدا وعناصر تمكين القوات ومستلزمات تعزيز القوات والانتشار السريع والقدرات الاحتياطية الميدانية والإستراتيجية والقوات الاحتياطية المساندة لمواجهة تحديات ما نسميه حفظ السلام الرادع. وغني عن القول إن توفير التمويل الكافي ينبغي ألا يغيب عن البال كعنصر تمكين. ومما يتسم بأهمية مساوية تطبيق مفهوم حفظ السلام الرادع بما يتناسب مع منطقة صراع معينة وليس التعامل معه بطريقة التعميمات السياسية المبتذلة. الردع بالمستوى المطلوب ماثل في جميع البعثات. أما فيما يتجاوز ذلك، فإن تعميم مفهوم الردع في حفظ السلام يمكن أن ينطوي على خطر إثقال كاهل بنيان الأمم المتحدة لحفظ السلام.

جلي أن النجاح في البعثات المعقدة المكلفة بولايات رادعة يتطلب نهجا شاملا يتراوح بين منع الصراع وإدارة الصراع ومنع الانتكاس إلى الصراع. وإن حماية المدنيين ودعم أنشطة المساعدة الإنسانية هدفان ساميان لا يمكن تحقيقهما من دون شعور البلد المضيف بالتملك. وإن انخراط الحكومة المضيفة والعناصر السياسية المحلية، مهما كانت درجة زعزعتها وتأخرها، سيكون بالتالي جوهريا. وإن التشديد على إصلاح القطاع الأمني، بالاقتران بنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج واستراتيجيات بناء السلام، سيؤدي لا محالة إلى التخفيف من حدة التحديات الفعلية المتأصلة في حماية المدنيين ودعم أنشطة المساعدة الإنسانية. وفي سياق النهج الشامل لا يمكن وصف انخراط العناصر الإقليمية القوية إلا بأنها مؤات. وإن مشاركة الاتحاد الأفريقي في عملية الاتحاد الأفريقي/الأمم المتحدة المختلطة في دارفور وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لا تقدر بثمن سواء من الناحية السياسية أو العسكرية. ونرحب بتطبيق تلك الوصفة على البعثات الأخرى.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ارتقت من شكلها التقليدي إلى بعثات متعددة الأوجه ذات الولايات المعقدة. وهذا التطور جزء من المسار المختار تجاه إصلاح حفظ السلام. وهذا المسار، شأنه شأن بعثات حفظ السلام، يجب أن يظل بعيدا عن التسييس. ويحدونا الأمل أن يدفع اجتماع اليوم بمداولاتنا الجماعية حول التحديات التي يواجهها حفظ السلام المعاصر نحو الميادين التي تسودها الروح المهنية العملية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد كباكتولن (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الوفد الفلبيني أهنئكم، سيدي، بحرارة بمناسبة تبوئكم رئاسة مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس هذا. واسمحوا لي أن أطمئنكم على دعم وتعاون وفدي الكاملين

أثناء فترة رئاستكم لهذا الجهاز. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لمجلس الأمن على إتاحته لنا هذه الفرصة لمخاطبته بشأن هذا الموضوع الهام. ويعرب وفد الفلبين أيضا عن تقديره للإحاطة الإعلامية التي أدلى بها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد ألان لوروا، ويثني على الرجال والنساء في إدارة عمليات حفظ السلام، سواء هنا في مقر الأمم المتحدة أو في شتى البعثات الميدانية فيما وراء البحار.

كما أود أن أعرب عن التقدير للمساهمات التي قدمها قادة القوات: الفريق سيكندر أفضال من باكستان، قائد بعثة الأمم المتحدة في ليبريا؛ واللواء لويث غيبرمي بول كروث من البرازيل، قائد بعثة تحقيق الاستقرار في هايتي؛ والفريق بابكر غايي من السنغال، قائد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ واللواء موسى بيسونغ أوبي من نيجيريا، قائد بعثة الأمم المتحدة في السودان؛ واللواء روبرت مود من النرويج، قائد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة؛ وابن بلدي، اللواء نتاليو إكارما الثالث، قائد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وبالتأكيد أحدثت مبادراتهم وجهودهم أثرا في البعثات والعمليات التي يعملون فيها.

وعلى الرغم من المخاطرة بأن أبدو شديد الحنين إلى الماضي، إن لم أكن متهاونا إزاء هذه المسألة الخطيرة جدا المعروضة علينا، أود أن أذكر بأنه مضى ٤٧ عاما على اشتراك وإسهام الفلبين لأول مرة في المحافظة على السلام الدولي بنشر سرب من سلاح الجو قوامه ٤٠ فردا في الكونغو. ومنذ ذلك الوقت، سعت الفلبين إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية نحو الإسهام في المحافظة على السلام والأمن في العالم. وعلى الرغم من مواردنا المحدودة، الفلبين تسعى لإيجاد سبل لمساعدة تحمل عبء حفظ السلام بتلبية احتياجات الأمم المتحدة إلى القوات وضباط الشرطة للعمل في البعثات القائمة والناشئة.

ويسرني أن أبلغ أعضاء المجلس وجميع الوفود الأخرى بأنه، في الوقت الحاضر، هناك حوالي ١ ٠٥٧ فردا فلبينيا من الجيش والشرطة يعملون مع قوات حفظ السلام من الدول الأعضاء الأخرى في تسع مناطق بعثات في جميع أنحاء العالم. وفي العام الماضي، وسعت الفلبين مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بنشر كتيبة مشاة قوامها ٣٣٦ فردا في مرتفعات الجولان. كما مُنحت الفلبين شرف قيادة عمليات الأمم المتحدة في مرتفعات الجولان بتعيين الأمين العام للواء إكارما رئيسا للبعثة وقائدا للقوة، على نحو ما ذكرت بالفعل.

وأود أيضا أن أبلغكم بأن الفلبين تعزز الآن آليات حفظ السلام الخاصة بها لتمكينها من الاستجابة بصورة أكثر فعالية لطلبات الأمم المتحدة من أجل المساهمة بقوات. ونحن نعمل الآن على وضع خريطة طريق جديدة تراعي التطورات الأخيرة في مجال حفظ السلام ونأمل أن تؤدي إلى توسيع نطاق اشتراكنا في المستقبل القريب في عمليات الأمم المتحدة أينما كانت.

وما فتئت الفلبين تراقب عن كثب التطورات في كيفية تقديمنا المساعدة في المحافظة على السلام في مناطق الصراع في الخارج. ولا نزال راضين عن الانجازات التي حققتها الأمم المتحدة حتى الآن، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لشجاعة وتفاني الرجال والنساء الذين يخدمون تحت الراية ذات اللونين الأبيض والأزرق لأممنا المتحدة. وتدرك الفلبين بصفة خاصة التضحيات التي يقدمها حفظة السلام من بلادنا – وخاصة من يتم نشرهم في مناطق قاسية وعدائية – وتحيي كل الذين بذلوا حياتهم من أجل قضية السلام.

وفي السنوات القليلة الماضية، رأينا كيف كافحت الأمم المتحدة لتلبية الزيادة في الطلب على قوات حفظ

السلام في جميع أنحاء العالم. وبوصف الفلبين بلدا فعالا مساهما بقوات، فإنها تدرك المطالب التشغيلية الكبيرة لحفظ السلام وكيف أن هذه المطالب لا تزال تنمو وتتطور. وبالتأكيد، فإن تمديد فترة الولايات، وفي بعض الحالات، توسيعها من بين المظاهر التي يمكن أن نراها. ولا نزال نلاحظ أنه في كثير من الأحيان لا يقابل هذا الارتفاع أو الزيادة في الطلب دائما زيادة في القدرات والموارد اللازمة للوفاء بالتزاماتنا في مجال حفظ السلام. ومع ذلك، تعترف الفلبين بالجهود المتواصلة التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لتلبية هذه المطالب المتزايدة بالكامل، على الرغم من التحديات والصعوبات الأخرى.

وفيما يتعلق بحماية المدنيين في مناطق الصراع، ولا سيما النساء والأطفال، من المعروف أن الفلبين تدعم الإطار ذا المستويات الثلاثة الذي اقترحته إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في تصور دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في حماية المدنيين. وأؤكدها من جديد، إنها توفير الحماية من خلال العملية السياسية؛ وتوفير الحماية من العنف الجسدي، وتهيئة بيئة وقائية. وتتفق الفلبين على وجوب تنفيذ هذا الإطار في وقت واحد من أجل تحقيق نتائج ملموسة بأكفأ وأسرع وأسلم طريقة.

وفيما يتعلق ببناء السلام، فإن موقفنا معروف جيدا أيضا. وتعتقد الفلبين أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لا ينبغي اعتبارهم بناة سلام في الأجل الطويل لأن بناء السلام تحد وطني ينطوي على الملكية الوطنية والمسؤولية. وقد قلنا سابقا إنه لا يمكن سوى للجهات الفاعلة الوطنية أن تعالج بطريقة مستدامة احتياجات وأهداف مجتمعاتها. ومن هنا، تمثل الملكية الوطنية الهدف النهائي ويجب تأكيد ذلك لقوات حفظ السلام وللجهات الفاعلة الوطنية وأصحاب المصلحة. ويجب إعطاء أولوية لنقل المهام والمسؤوليات من قوات حفظ السلام إلى الشركاء الوطنيين في فترة ما بعد انتهاء الصراع في المراحل الأولى من عملية بناء السلام. ومع ذلك، تعترف الفلبين بأنه في سيناريو ما بعد الصراع مباشرة، يطلب في كثير من الأحيان إلى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الاضطلاع بالمسؤوليات الأولية لبناء السلام مثل توفير الأمن الأساسي وتقديم ثمار السلام ودعم وتعزيز بناء الثقة في العملية السياسية وتعزيز القدرات الوطنية الأساسية، وكلها أمور الغرض منها إرساء أسس التنمية المستدامة.

وفي الختام، أود أن أؤكد تعاوننا التام مع مجلس الأمن، فضلا عن التزامنا المستمر بالمساعدة في المحافظة على السلام والأمن ومنع تصعيد الصراع في مختلف مناطق العالم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد بارك إن كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة اليوم، وعلى إعطاء وفدي الفرصة للمشاركة في المناقشة. وأود أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام ألان لوروا وقادة القوات الحاضرين هنا معنا اليوم على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة والغنية بالمعلومات.

على مدى العقود الستة الماضية، تطورت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لتتصدى بنجاح لمختلف التحديات الناشئة عن الصراعات المختلفة في مشهد سياسي يتغير بسرعة. وقد ازداد العدد الإجمالي لأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة تسعة أضعاف على مدى السنوات الإحدى عشرة الأخيرة. وفي العام الماضي، أقرت اللجنة الخامسة ميزانية قياسية قدرها ٧,٧ بليون دولار لبعثات حفظ السلام للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وبلغت بالفعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مستوى يتجاوز ما توقعه تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) منذ ١٠ سنوات.

وينوه وفدي بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/64/573)، ويؤيد التركيز على العناصر المتشابكة الأربعة.

في البداية، أود أن أشير إلى عبارات وكيل الأمين العام ألان لوروا التي قالها أمام اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في شهر شباط/فبراير الماضي عندما قال

”إننا لكي نطور القدرات اللازمة لتنفيذ جميع الولايات المناطة بنا، بما في ذلك من خلال تدريب الأفراد، فنحن بحاجة إلى المزيد من الوضوح والتوجيه العملي فيما يتعلق بأدوار عمليات حفظ السلام وما هو متوقع منها“.

ونحن إذ نمضي قدما ينبغي لنا أن ندرس هذه العبارات بعناية.

وفي هذا الصدد، إن الشراكات مع المنظمات الإقليمية والشركاء المدنيين والقطاع الخاص تحتاج إلى مزيد من التطوير. وأصبحت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي شركاء هامين للأمم المتحدة، ولا سيما في تقاسم عبء عمليات حفظ السلام. وينبغي وضع نموذج محدد وشامل أو طريقة للتعاون مع هذه المنظمات.

ومن أجل ضمان أن تكون العمليات فعالة وكفؤة، من المهم وضع نظام نشر عالمي سريع ومرن. كما ينبغي لنظام الدعم أن يتوافق مع طبيعة عملية حفظ السلام. وفي هذا الصدد، يسرني أن أعلن أن حكومة جمهورية كوريا اعتمدت مؤخرا التشريعات المحلية التي تمكن من نشر القوات الاحتياطية خلال فترة وجيزة. وآمل أن تساعد جهودنا على زيادة تعزيز استعداد الأمم المتحدة واستجابتها.

أما بخصوص الدعم، يمثل إنشاء إدارة الدعم الميداني أحد النجاحات الرئيسية لعملية الإصلاح التي يقودها الأمين العام بان كي - مون وكان له دور أساسي في توفير الدعم الميداني المتكامل. ونتوقع من خطة الدعم الاستراتيجي التي تعمل إدارة الدعم الميداني على نشرها أن تأخذ قدرة الدعم الميداني للأمم المتحدة إلى مستوى آخر.

ولكن النشر السريع يجب ألاّ يكون عامل التخطيط الوحيد خلال المراحل الأولى للبعثة. فعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أخذت تصبح بصورة متزايدة متعددة الأبعاد، وتُعنى بحالات تُعتبر بحق حالات طارئة معقدة، وتتفاوت تفاوتاً كبيراً من حيث مداها وولايتها. لذلك، ينبغي متابعة حفظ السلام من خلال نهج ذي مسارين متوازيين، إلى جانب جهود بناء السلام. والحقيقة أن جهود بناء السلام أصبحت الآن ظاهرة هامة للعديد من بعثات حفظ السلام. فتلك العلاقة تبرز الحاجة إلى التخطيط الواضح بين مختلف أصحاب المصلحة، لأجل استراتيجيتي الخروج والانتقال.

وبغية كفالة الاستدامة ومنتهى النجاح، يجب أن يتوسع حفظ السلام إلى أبعد من تلبية الاحتياجات الملحّة، من قبيل الإشراف على عمليات وقف إطلاق النار، وإرساء الأسس الضرورية للحفاظ على السلم الدائم. ولا يمكن لعملية ما لحفظ السلام أن تنتهي بنجاح وتسفر عن انتقال سلس وخروج في الوقت المناسب إلاّ عندما تُنشأ الهياكل الأساسية للسلام المستدام. وتحقيقاً لذلك، يجب على عمليات حفظ السلام ألاّ تتناول البُعد العسكري وحده. ويجب أيضاً أن تشمل استراتيجيات متشابكة متجذرة في التنمية، وحقوق الإنسان، ونزع السلاح - وخاصة ما يتعلق ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وبالمثل، إن الإجراءات الوقائية أو البدائل لعمليات حفظ السلام الكبيرة يتعين السعي إليها بنشاط. وعلى رغم أن عملية ما لحفظ السلام قد تكون أقل تكلفة من خيارات عسكرية أخرى، والوساطة، والمراقبين المدنيين والعسكريين، فإن عمليات المراقبة من الشرطة وعمليات الانتشار الوقائي

أكثر جدوى من حيث التكلفة. وفي ذلك الصدد، نرحب بإنشاء وحدة دعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية. وينبغي للوساطة وللتدابير الوقائية الأخرى ألاّ يُنظر إليها بمعزل عن عملية حفظ السلام. فينبغي أن تُعتبر مكمّلة لعمليات حفظ السلام اليومية وجزءاً لا يتجزأ منها.

والتنسيق الوثيق مع مختلف الأطراف من قبيل البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وغيرها المنخرطة في بعثات حفظ السلام سيكون حاسماً في تهيئة الظروف التي تتيح قدراً أكبر من الخفض التدريجي والخروج، بغرض تحقيق السلام الدائم. ويمكن لتلك الأطراف أن تبقى على الأرض بعد خفض أو انسحاب قوات حفظ السلام، وتواصل توفير المساعدة الضرورية لكفالة نجاح البعثة.

قبل أكثر من ستة أشهر مضت، عانت إدارة عمليات حفظ السلام والأمم المتحدة خسارة مأساوية في الأرواح وإصابة الناس بجراح بعد الزلزال الذي ضرب هايتي. وتظل جمهورية كوريا ثابتة في بذل الجهود للمساعدة على إعادة بناء هايتي عقب الزلزال. وإلى ما هو أبعد من الإسهامات الإنسانية، أوفدت كوريا أيضاً إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي سرية هندسة قوامها ٢٤٠ فرداً. وتنشط السرية حالياً في منطقة مسؤولة عنها في ليوجين، وهي إحدى المناطق الأكثر تضرراً في البلد. وتركز قواتنا على توفير الإغاثة المستهدفة في مجالات استعادة الكهرباء، وتوسيع البنية التحتية للصحة العامة، وإعادة إمدادات المياه في البلد.

وتشعر جمهورية كوريا بالتشجيع أيضاً إزاء تعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) بعد الحرب التي اندلعت في صيف عام ٢٠٠٦. ونحيط علماً بما ذُكر في تقرير الأمين العام الذي صدر في ١ تموز/يوليه (S/2010/352) من أن حكومتي لبنان وإسرائيل تبديان التزامهما بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومع ذلك، مثلما أظهرت أعمال العنف الأخيرة، نشعر بالقلق حيال أن الاستقرار في المنطقة لا يزال في خطر. لذلك، يجب على اليونيفيل أن تظل يقظة وأن تعزز الاتصال والتنسيق مع كل من لبنان وإسرائيل لكفالة أن تبقى الحدود هادئة.

أخيراً، يرحب وفدي بالزيادة الملحوظة في عدد النساء العاملات في الميدان، ولا سيما في المراكز القيادية. ففي السنوات القليلة الماضية، حدثت زيادة هائلة في عدد النساء العاملات في مناصب مدنية عالية ضمن البعثات الميدانية. علاوة على ذلك، تشكل النساء الآن ٣٠ في المائة من المنتشرين بصفة مدنيين في عمليات حفظ السلام. ويأمل وفدي أن يستمر هذا التقدم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، وأشكر أعضاء مجلس الأمن الآخرين على تنظيم هذه الجلسة. وأخص بالشكر أيضاً وكيل الأمين العام ألان لوروا وقادة القوات المشاركين في هذه الجلسة.

مثلما ذكرنا في مكان آخر، إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام نشاط بارز فريد من نوعه تقوم به المنظمة وينطوي على المخاطرة في الأرواح في سبيل قضية السلم والأمن الدوليين. وإنني أنحني أمام الذين ضحوا بأغلى ما عندهم لصون السلم والاستقرار في العالم.

إن نجاح عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة أفضى إلى توقعات عالية وإلى ارتفاع حاد في الطلب عليها. وثمة تقييم لاتجاهات الصراع المستقبلية يفيد بأن الحاجة إلى عمليات حفظ السلام في تزايد، وليس في تراجع، وأن طبيعة

حفظ السلام سوف تكون متعددة الأبعاد وأكثر تعقيداً وليس أكثر سهولة. والتجربة التاريخية في مناطق الصراع والديناميات السياسية الراهنة تعزز الفكرة بأن الطلب المقبل سيقع على كاهل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فالعبء إذاً يقع على كاهلنا لقيادة العملية عن طريق التعاون الفعال، بوجود ولايات واضحة تدعمها الموارد الكافية، والسياسة المحددة، وتنفيذ المبادئ التوجيهية. وهذا يقتضي قيام شراكة شاملة فعالة فيما بين مجلس الأمن، والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات وشرطة، فضلاً عن كفالة قدرة حفظة السلام على تحقيق أهدافهم بموجب الولايات.

ونجاح بعثة حفظ السلام يعتمد إلى حد كبير على الدعم السياسي الذي تتلقاه وعلى تزويدها في الوقت المناسب بالأموال الكافية، والموارد اللوجستية والبشرية. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد أهمية الانخراط على نحو أوثق وأكثر نشاطاً مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة لدى اعتماد بعثات جديدة لحفظ السلام، أو تمديد أو تعديل ولايات بعثات قائمة. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على التدابير المحددة التالية. يجب أن تقوم شراكة سياسية أوسع بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة. ويجب إجراء مشاورات فعالة فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وشرطة. ويجب أن تنعكس آراء البلدان المساهمة بقوات في البعثات منذ بدايتها، ولدى إحداث أي تغييرات في ولايات البعثات الموجودة. ويجب وضع الولايات الأولية بعناية مع توفير الصورة كاملة للبلدان المحتمل أن تساهم بقوات. ويجب وضع جداول زمنية محددة بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات، في سياق وضع اللمسات الأخيرة على مذكرات التفاهم. وأي تغيير في العمليات يجب أن يتوافق مع آراء العاملين في الميدان. ويجب أن نكفل التمثيل العادل للبلدان المساهمة بقوات في عملية صنع القرار لدى الأمانة العامة، وفي عملية التنفيذ.

وعلى المستوى التشغيلي، يجب قيام شراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ونحن نرى أن الإجراءات المحددة التالية حتمية في ذلك الصدد. يجب قيام شراكة سياسية كافية بين الأمم المتحدة والسلطات المضيفة. ويجب أن يكون هناك تنسيق ضروري مع الحكومة أو السلطة المضيفة بغية إتاحة مجال العمل أمام حفظة السلام. ويتعين كفالة التنسيق العام والمحدد فيما بين جميع الأطراف، بما فيها المنظمات الإقليمية. ويتعين على وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومؤسسات بريتون وودز العاملة في الميدان أن تبذل جهوداً منسقة.

ونعتقد أيضاً أن العناصر التالية يجب أن تبرز منذ بداية الإعداد لإنشاء عمليات ناجحة لحفظ السلام وعملها وتوسيع نطاقها: أولاً، يجب أن تكون الولايات واضحة، ومحددة، ومعرّفة جيداً. ثانيا، يجب دعم الولايات بالموارد المالية والبشرية الكافية. ثالثا، يجب كفالة توفير الدعم السياسي اللازم. رابعا، لا بد من اتخاذ التدابير الكافية لكفالة سلامة وأمن حَفَظة السلام. خامسا، يتعين على الأمم المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة توفير التدريب الكافي في جميع مجالات الأنشطة، بما في ذلك في مجال الولاية.

أود أن أكرر موقف بنغلاديش المبدئي ومفاده أنه ينبغي التقيد بمراعاة الجانب الجنساني ومشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات المتابعة اللاحقة. يسرنا أن إدارة عمليات حِفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني تعملان معا في هذا السياق، وأطلقتا مؤخرا مبادئ توجيهية تتعلق بالجانب الجنساني في المجال العسكري من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

إن بنغلاديش من جانبها، تقوم بدور حيوي لصون السلم والأمن الدوليين، ومنذ عام ١٩٨٨، شاركت

بنغلاديش في ٣٦ عملية من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بمشاركة ٠٠٠ ٩٠ فرد تقريبا من قواتها. واليوم، يأتي ترتيب بنغلاديش الأول في الميدان. ونفخر بمساهمتنا المتواضعة في صون السلم والأمن الدوليين. وعلى مر السنين، فإن ما يقرب من مائة من حفظة السلام الصناديد من أبنائنا قد ضحوا بأرواحهم في سبيل بعثات حفظ السلام التي ترعاها الأمم المتحدة. ونكرر التزامنا بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالروسية): لقد وصلنا الآن إلى الجولة الثانية من مناقشتنا.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوروا، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن للرد على التعليقات والأسئلة التي طُرحت.

السيد لوروا (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أشكركم جزيل الشكر مرة أخرى، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة، وعلى التأييد الكبير الذي سمعناه هذا الصباح من أعضاء مجلس الأمن لبعثات حفظ السلام، وبخاصة لقادة القوات لدينا، وبالطبع من الذين تكلموا بموجب المادة ٣٧، وهم يمثلون بلدانا تساهم في عمليات حفظ السلام.

في البداية، حيث لم تُتَحْ الفرصة لجميع قادة القوات للكلام، اسمحوا لي يا سيدي، بأن أقدم الذين لم يتمكنوا من الكلام هذا الصباح. سأبدأ بالعقيد سفيستاك، كبير المراقبين العسكريين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو؛ والعقيد لوغان، كبير المراقبين العسكريين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي؛ واللواء كانجي، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد؛ واللواء حافظ، قائد قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛ والفريق براكاش، القائد الجديد لقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ واللواء إيكارما، رئيس البعثة وقائد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك؛ والعميد بحري سانشيس، قائد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، واللواء جاو، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية؛ واللواء كيم، رئيس المراقبين العسكريين في فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. أعتقد أن الآخرين قد تكلموا وتم تقديمهم هذا الصباح.

أما بالنسبة لبقية المناقشة، حيث طُرحت أسئلة عديدة وكان البعض منها موجها بالتحديد لقادة القوات ولجعل العملية تفاعلية، أقترح نظاما لتسلسل الأحداث. وأقترح أن يرد الفريق أفضال، من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، على الأسئلة التي وُجهت إليه عن الانتقال ووقت الانسحاب التدريجي لبعثة ليبريا، والتقدم البطيء المحرز في إصلاح القطاع الأمني، وأنشطة بناء السلام المبكرة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والتحديات التي تواجه الانتخابات وخطورة أي فراغ أمني. وهذه الأسئلة وجهت بالتحديد للفريق أفضال.

ثم أقترح، أن يرد الفريق غاي، بالطبع، على الأسئلة المتعلقة بحماية المدنيين؛ والسياسة القائمة على شروط، والتكنولوجيا، والاستخبارات اللازمة لبعثاتنا، والقدرة على الحركة، والتعاون مع البعثات الأخرى، خاصة فيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة.

ثم أقترح، أن يرد اللواء كروث، من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على الأسئلة التي وُجهت إليه بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، والردع، ودور المهندسين، وجهود التنسيق التي اضطُلع بها مع الجهات الفاعلة الإنمائية.

ثم أقترح، أن يرد اللواء حافظ، من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على الأسئلة المتعلقة بحماية المدنيين، والانتقال والعمليات المشتركة – وهي أسئلة طرحت في عدة مناسبات – وتشكيل القوات.

ثم أقترح، أن يقوم الفريق كانجي، بالرد على الأسئلة المتعلقة بالردع والتشغيل البيني، ولا سيما بالطبع في ما يتعلق بأي بعثة انتقلت من عملية الاتحاد الأوروبي إلى عمليات الأمم المتحدة.

ثم أقترح، أن يقوم اللواء أوبي، من بعثة الأمم المتحدة في السودان بالرد على الأسئلة بالتعاون مع البعثات الإقليمية الأخرى، لا سيما في ما يتعلق بالسؤال الخاص بجيش الرب للمقاومة؛ والسؤال المتعلق بالقدرات؛ وبالطبع السؤال الرئيسي المتعلق بالطائرات العمودية.

ثم أقترح، أن يرد اللواء موود، على السؤال الذي طرحه ممثل لبنان عن تقارير هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

وأود أن أعطي الكلمة الأخيرة، إذا ما وافقتم، سيدي، للفريق أوبياكور، للاختتام من جانبنا.

الرئيس (تكلم بالروسية): إن الدور التنسيقي لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام يترك أثرا قويا جدا على أعضاء المجلس. وتؤيد رئاسة مجلس الأمن تأييدا كاملا الإجراء الذي اقترحه، وأعتقد أن الأعضاء الآخرين يؤيدون ذلك.

أعطي الكلمة الآن للفريق أفضال، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، للرد على التعليقات والأسئلة التي طرحت.

الفريق أفضال (تكلم بالإنكليزية): أقدر الاهتمام الذي أبداه أعضاء المجلس فيما يتعلق بليبريا، وسأسعى إلى الرد على الأسئلة التي طرحوها.

أود أن أشكر المشاركين على أسئلتهم، خاصة السؤال المتعلق بالانتقال من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى القوات الأمنية في ليبريا، والاهتمام الذي أبدوه نحو الاختتام الناجح للبعثة.

أولا، كي أبدأ بطريقة تسلسلية، فقد استُكْمل الانسحاب التدريجي، كما يتوخاه حتى الآن مجلس الأمن. والقوة الحالية للعناصر العسكرية والشرطية للبعثة، بما في ذلك العناصر التمكينية، كافية جدا للوفاء بالمتطلبات التي وضعها مجلس الأمن لإجراء الانتخابات المقبلة في نهاية العام المقبل.

ثانيا، إن المرحلة الانتقالية، أي تسليم المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة ليبريا، جارية بالفعل. وبناء على تعليمات إدارة عمليات حفظ السلام، بدأت البعثة بعقد حلقة عمل في حزيران/يونيه هذا العام، ليس فقط بين البعثة ومختلف الدوائر التابعة لحكومة ليبريا والوزارات، بل شملت أيضا خبراء من بعثات أخرى تحولت إلى هذه المرحلة. ونتيجة لذلك، حددنا قائمة بالأعمال والمهام التي تضطلع بها البعثة حاليا لتوفير الأمن، وبالأشخاص الذين سيتولون زمام المسؤولية في المستقبل من جانب حكومة ليبريا. وحددنا أيضا القدرات الحالية لتلك الوكالة بالذات التابع لحكومة ليبريا لكي يتولى المهمة ويقدم المساعدة والتوجيه اللازمين لتطوير الطاقة والقدرة.

وإذ أنتقل إلى الانتخابات المقبلة، أنيط بالبعثة توفير الدعم اللوجستي لها، وكما ذكرت في وقت سابق، بوسعنا القيام بالمهمة بالموارد الحالية المتوفرة لدينا. ولكن بالتأكيد سيكون هناك سبب للقلق، وسيتمثل ذلك في قدرة قوات الأمن في ليبريا نفسها، خاصة قوات الشرطة والقوات العسكرية، لضمان الأمن خلال هذه الفترة.

وكما يدرك المجلس جيدا، فإن قوام قوة شرطة الأمم المتحدة الحالية في ليبريا ٠٠٠ ٤ فرد، بينما يبلغ قوام قوة الشرطة الوطنية الليبرية ٠٠٠ ٣ فرد. ويبلغ القوام الحالي للبعثة العسكرية للأمم المتحدة في ليبريا ٠٠٠ ٨ فرد، ويبلغ القوام العسكري الحالي للقوات المسلحة في ليبريا ٠٠٠ ٢ فرد.

إن المجلس يدرك جيدا أين تكمن الفجوة بالفعل، وما يلزم لزيادة عدد أفراد الشرطة الوطنية الليبرية التي ينبغي أن تكون قادرة على الوفاء بالاحتياجات الأمنية خلال الانتخابات المقبلة وبعدها. لا يترتب على ذلك حشد قوات شرطة إضافية فحسب بل أيضا إنشاء مخافر للشرطة وتزويدها بالسيارات والدعم ووسائل الاتصال، وأخيرا وليس آخرا الإعالة المطلوبة لأفراد الشرطة لتمكينهم من القيام بعملهم على المدى البعيد. وللأمر أيضا صلة بميزانية ليبريا المحدودة التي لا تسمح بحيز أكبر من ذلك لقطاع الأمن في إطار الميزانية الحالية. وكما ذكر، فإن ميزانية العام الحالي شهدت زيادة اسمية فقط لقطاع الأمن في الحكومة.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أختتم بياني بالقول إن عدم توفير الأمن يعني أنه لن يكون هناك لا حوكمة ولا أمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر اللواء؛ أفضل على الإيضاحات التي قدمها. أعطي الكلمة الآن للفريق غاي.

الجنرال غاي (تكلم بالفرنسية): إن لسياسات الدعم المشروط تداعيات إيجابية على الأمن وحماية المدنيين، أولها إدراك السلطات العسكرية الكونغولية للمسائل المتعلقة بحماية المدنيين. ثانيا، فرضت علينا تلك السياسات، نحن في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية – التي أصبحت الآن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية – وضع الإجراءات التي تهدف في المقام الأول إلى رصد أنشطة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفق مقتضيات سياسات الدعم المشروط. ولكن من الواضح أننا، بتقليص دعمنا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملا بسياسات الدعم المشروط، قد أوجدنا الظروف التي تجعل أعدادا أكبر من تلك القوات تعتمد في معيشتها على السكان. هناك وعي متزايد بمسائل حقوق الإنسان واحترام القانون الإنساني الدولي ولكن خفض عدد الكتائب المدعومة يزيد من احتمال أن يسعى أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى العيش على نفقة السكان.

(تكلم بالإنكليزية):

فيما يتعلق بالأصول التكنولوجية اللازمة لحصول قادة القوات على معلومات استخبارية إضافية، فإنني أعتقد أن جميع قادة القوات سيرحبون بهذه الخطوة الهامة. ما يهم هو دراسة مدى فعالية تكلفتها وتداعياتها السياسية وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين القوة والدولة المضيفة، وأخيرا وليس آخرا النظر إلى المسألة من المنظور العسكري. هل سيكون تركيزنا على المعلومات الاستخبارية التكتيكية أم التشغيلية أم الاستراتيجية؟ ويبقى بالتأكيد أن ثمة حاجة، ولا سيما عند اتخاذ تدابير في إطار الفصل السابع، إلى تزويد القوة بالأصول الاستخباراتية. إن من شأن ذلك حتما تحسين عملية حماية السكان.

فيما يتعلق بالتعاون بين البعثات المتجاورة فذلك واقع بالفعل. هناك إطار لعقد اجتماعات بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بدارفور ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد تم بالفعل عقد عدة

اجتماعات في عنتيبي وفي البعثات المختلفة. للأسف، لم نفلح في عقد اجتماع في السودان أو في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لأسباب تتعلق بتأشيرات الدخول. ولكن بكل تأكيد يوجد إطار للتعاون الإقليمي على مستوى رئيس البعثة وقائد القوات.

على الصعيد التكتيكي، تهدف بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إنشاء مركز عمليات مشترك في دونغو بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية – أي الجيش الكونغولي – وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية إذ أن الأخيرة تقوم حاليا بعمليات في البلدان الأربعة التي أشرت إليها للتو وهي أوغندا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية – لذلك – تكون مشاركة هذه البلدان جزءا من عملية التنسيق.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر الفريق غاي على الإيضاحات التي تفضل بها. أعطي الكلمة للواء بول كروث للرد على بعض الاستفسارات.

اللواء بول كروث (تكلم بالإنكليزية): أشكر المجلس على إتاحته الفرصة لي لتوضيح بعض المسائل. وأبدأ بالمساهمة الهندسية لبعثتنا التي تم تعزيزها، بل وتعزيزها بصورة جيدة، من قبل سريتي المهندسين اليابانية والكورية. إنهما تقومان بعمل متميز في الطرق الرئيسية التي تعرضت لأضرار كبيرة وقد أكملتا إصلاحها الآن. كما بُذِلَ جهد كبير لإزالة الركام، الأمر الذي مكننا من فتح مواقع جُلّها مرافق حكومية من مستشفيات ومدارس ودور أيتام. إن تلك العملية لا تزال مستمرة؛ ولقد استفدنا من تعزيزات جيدة للغاية في هذه المسائل.

فيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بدأنا نلاحظ تناميا في العنف ضد النساء عند إنشاء المخيمات الرئيسية للأشخاص المشردين داخليا – وهناك الآن في منطقة بور – أو – برانس حوالي ٩٠٠ مخيم من ذلك النوع – فغيّرنا نهجنا في التصدي لتلك المشكلة. ينبغي معالجة تلك المشكلة من منظور أوسع يشمل توفير موظفين متخصصين في الحد من العنف الأهلي وآخرين يعملون في الحقل الإنساني علاوة على الوجود العسكري والشرطي بما في ذلك الشرطة المحلية. إننا نشجع جهات فاعلة متنوعة في هذه الاستراتيجية المشتركة التي تطبق بشكل رئيسي في المخيمات الكبرى مثل مخيم جان – ماري فانسان حيث أمكن التقليل من المشاكل إلى حد بعيد عن طريق القيام بعمليات كبرى تشترك فيها قوة شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكّلة والعسكريون وشرطة هايتي الوطنية. وقد تم القيام بكل ذلك لا من منظور أمني فحسب ولكن أيضا بهدف تحسين الظروف المعيشية ونشر رسالة مفادها أنه ينبغي حماية الفئات الأكثر عرضة للخطر مثل النساء والأطفال. تلك عملية مستمرة نأمل أن نتمكن بفضلها من خفض عدد المخاطر التي تتهدد النساء في المخيمات لأن حياتهن هناك شاقة بالفعل.

إن إبراز تأهُّبنا للردع هو بعض ما نقوم به وبخاصة في المناطق الأكثر فقرا في بور – أو – برانس والمدن الأخرى؛ ونصيحتي للعسكريين هي ”تواجدوا هناك على الأقدام، وابقوا هناك كجزء من المجتمع المحلي. اصبحوا جزءا من ذلك المجتمع. اجعلوا أنفسكم مقبولين لديهم، واعملوا معهم بحيث تحتفظون بثقتهم بمهمتنا وبالعمل الذي نقوم به“. وكانت نتيجة ذلك توجها حسنا للغاية إزاء شعب هايتي بالداخل والقيادات المحلية، الأمر الذي جعل حياتنا أسهل كثيرا من ذي قبل.

وفيما يتعلق بالجهود الإنسانية، واجهنا خلال مرحلة الطوارئ التحدي المتمثل في التوزيع السريع لكميات كبيرة من الأغذية والماء ومستلزمات المأوى، وهو ما قام به مركز مهام العمليات المشتركة، حيث وجهت جميع الطلبات وأوكلت المهام للقطاع الملائم لإعداد الإجراءات المناسبة، ليس فقط للعنصر العسكري أو الشرطة، بل لجميع المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة المشاركة.

ولكن بعد مرحلة الطوارئ، وبإشراف الممثل الخاص للأمين العام إدمون مولي، وضع نائب الممثل الخاص للأمين العام ومنسق الشؤون الإنسانية استراتيجية لتحقيق الاتساق في إيصال المساعدة الإنسانية. وكان إيصال تلك المساعدة بحاجة إلى مواءمة مع خطتي حكومة هايتي واللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي. وقد درسنا وثائق الحكومة واللجنة، وبتوجيه من نائب الممثل الخاص للأمين العام، أعددنا خطة لتحقيق اتساق أكبر في إيصال المساعدة خلال مرحلة الإنعاش من أجل الاستعداد للمرحلة التالية.

والتحدي الرئيسي الذي نواجهه حاليا هو الأنقاض. ونحن نعمل على فتح الطرق والشوارع في بور – أو – برانس. وحالات التأخير في العمل متوقعة بطبيعة الحال. فلا يمكن تحقيق التقدم إلا في ظل بيئة آمنة ومستقرة. وبصرف النظر عن كل ما حدث في هايتي، ومع انطلاق العملية الانتخابية الجارية حاليا، فإننا متفائلون بتعافي البلد، وبأنه سيبدأ قريبا مرحلة جديدة ستنعم باستقرار أكبر وستكون الحالة أفضل بوجه عام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للواء حافظ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، لكي يجيب على الملاحظات والأسئلة التي طرحت.

اللواء حافظ (تكلم بالفرنسية): أنا قائد قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ومن دواعي الشرف والاعتزاز أن أتناول بإيجاز مسألة حماية المدنيين في كوت ديفوار. وكما يعرف المجلس، فإن ولاية بعثتنا تملي علينا الاضطلاع بدور ومهمة حماية المدنيين الذين يواجهون المخاطر الوشيكة والتعرض للعنف في مناطق انتشارنا.

ونحن نرى أن هذه المهمة أساسية ومهمة. كما نعتقد أنها مهمة شاقة التنفيذ، لأننا نحتاج للقيام بذلك إلى الموارد والوسائل. فقوام قوتنا يصل إلى ٠٠٠ ٧ جندي في بلد تمتد أراضيه على مساحة كبيرة للغاية.

ثانيا، في كوت ديفوار، يأتي التهديد للمدنيين أحيانا من سلطات الدولة المسؤولة عن المحافظة على النظام في البلد خلال المظاهرات المعارضة للحكومة. وكما يعرف المجلس، فإنه من الصعب سياسيا القيام بأعمال ضد السلطات المسؤولة عن المحافظة على النظام، التي تشكل تهديدا على المدنيين.

ومن هذا المنطلق، نحن ندرك تماما مهمتنا لحماية المدنيين الذين يتعرضون لخطر وشيك. ومن أجل ذلك، نعوّل على تواجدنا في المدن الرئيسية والمناطق الشديدة الخطورة والتي يمكن أن تصبح بؤرا ساخنة خلال أوقات الأزمات وعمليات الاحتجاج أو أعمال العنف.

وقد نشرنا القوات لتؤدي دورا رادعا. ونقوم بتسيير الدوريات في الميدان بغية مراقبة الحالة ولتزويدنا بالمعلومات الاستخبارية التي نستفيد منها في تنفيذ مهام حماية المدنيين. ونبقي على قوة إنذار مبكر في كل قطاع، مما يمكننا من القيام باستجابة سريعة في حال تدهور أو تأجيج الحالة. وأود أن أؤكد على أن هذه المهمة ملقاة على عاتق كل عنصر من عناصر البعثة: القوة العسكرية والشرطة، والشؤون المدنية وقسم حقوق الإنسان، وجميع الأقسام الأخرى.

وفي هذا الصدد، فإننا نحظى بالتعاون الكامل من جانب جميع عناصر البعثة الأخرى. وأود أن أضيف أن

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقوم حاليا بإعداد وصياغة استراتيجية أو خطة للاضطلاع بمهمة حماية المدنيين الذين يواجهون خطرا وشيكا بوقوع أعمال العنف. وأعتقد أننا بعد وضع هذه الخطة سنكون في موقف قوي لحماية المدنيين الذين يواجهون خطرا وشيكا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للواء كانجي، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، للإجابة على التعليقات والأسئلة التي طرحت.

اللواء كاندجي (تكلم بالفرنسية): لقد طلب إلي أن أتحدث إلى المجلس عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبالتحديد عن المرحلة الانتقالية من قوة الاتحاد الأوروبي إلى بعثة الأمم المتحدة، وعن الإنجازات المحرزة، وأن أتطرق بإيجاز إلى موضوع الردع.

إنني أعتقد – ويوافقني المجلس في ذلك – أن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد هي حالة نموذجية. ومع أنها الأحدث من بين البعثات، ستكون الأولى التي تنتهي ولايتها بعد مجرد ٢١ شهرا من العمل. وخلال فترة الـ ٢١ شهرا، مرت البعثة بأهم المراحل الأساسية لأي انتشار. فأولا، أطلقت البعثة، ثم أعقبت ذلك مرحلة الانتقال من قوة الاتحاد الأوروبي إلى بعثة الأمم المتحدة، والآن تم إعلان مرحلة الخفض التدريجي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وهذه المراحل الرئيسية الثلاث تقسم فترة حياة البعثة إلى ثلاثة أقسام.

(تكلم بالإنكليزية)

القسم الأول هو مرحلة التسعة أشهر التي تقدمنا فيها بوتيرة بطيئة بسبب الصعوبات المتعلقة ببدء البعثة. ولم نبدأ المرحلة الثانية، التي استمرت خمسة أشهر، إلا بعد أن حققنا قدرا مريحا من القدرة التشغيلية. وبلغنا ذروة عمل البعثة تقريبا عندما طُلب إلينا فجأة أن نوقف عملياتنا وأن نبدأ الانسحاب.

(تكلم بالفرنسية)

واستغرقت المراحل الثلاث تسعة أشهر، وخمسة أشهر وسبعة أشهر تباعا.

(تكلم بالإنكليزية)

وبطبيعة الحال، أثرت هذه المراحل الثلاث على إنجازاتنا في الميدان. وبسبب بطء انتشارنا خلال الأشهر التسعة الأولى، كان علينا أن نقبل بمجموعة كبيرة من الحلول الوسط لأننا لم نكن متواجدين هناك. ومن الصعب دائما إلغاء الحل الوسط بعد أن أصبح قائما. وفي هذا السياق، فإننا لم نحترم أحد الجوانب الرئيسية لأي عملية إغاثة، حيث من الضروري أن تكون قويا من أجل إغاثة وحدة ضعيفة. لكن في هذه الحالة، كان لدينا وحدة ضعيفة لتحل مكان وحدة قوية. وهنا نشأت جميع صعوباتنا.

وكانت إنجازاتنا عديدة. فمن وجهة النظر العسكرية، لم نكن حقا في حالة حرب، ولذا لم يكن التحدي العسكري كبيرا جدا. لكن ابتداء من كانون الأول/ديسمبر، كنا في قمة انتشارنا – ومرة أخرى كانت تلك القمة بنسبة ٦٥ في المائة من ولايتنا المأذون بها. ولم نبلغ أبدا كامل القوة المأذون بها، ولذلك واجهنا جميع تلك الصعوبات.

وفي المجالين الآخرين للبعثة – المجال المدني ومجال الشرطة – كانت الإنجازات أكبر. ولست هنا بصدد الكلام من الناحية الفنية، لكن البعثة قامت بالكثير من أجل السجون والقضاء والمسائل الجنسانية، وما إلى ذلك. لقد غيرت البعثة العقليات والتصرفات في شرق تشاد في فترة لا تزيد على ٢١ شهرا. ومن الأهمية بمكان أن نذكر هنا أنه، كجزء من أنشطتنا، كانت لدينا وحدة عسكرية قامت بحفر

آبار المياه في ذلك الجزء من البلاد، حيث يقال الآن إن لدى السكان ما يكفي من المياه لمدة ٥٠ عاما. ونعرف مدى أهمية واستراتيجية المياه في ذلك الجزء من العالم.

وبإيجاز، لا أخجل مما نقوم به من عمل. لقد قيل كلام كثير، حتى في هذه القاعة، يتهم القوة بأنها لم تقم بأي شيء. ولذا هذه فرصة سانحة لي لرفض ذلك؛ ولم يكن ذلك صحيحا. لقد قمنا بالكثير؛ والإحصائيات موجودة هنا. وأعتقد أن الحلقة الدراسية المزمع عقدها في أيلول/سبتمبر، على نحو الذي قررته إدارة عمليات حفظ السلام، ستشمل جميع هذه المسائل، وستقدم توضيحا وستثبت الحقيقة في المحضر.

والنقطة الأخيرة التي طلب مني أن أتكلم عنها بإيجاز هي الردع. إن مبدأ الردع ببساطة هو أن تظهر القوة لتنال الاحترام، وكي يعرف الآخرون أن لدى هؤلاء الأفراد القدرة على العمل وإحداث تغيير. ماذا يعني ذلك؟ إنك بحاجة إلى موارد كافية. ويعني تواجد القوة وانتشارها في مسرح العمليات بكامله. فلا أحد يستطيع الردع إذا لم يستطع التنقل. ولكي تتنقل، نعود إلى القصة القديمة للحصول على الطائرات العمودية وما إلى ذلك.

أعتقد أنني سأتوقف هنا، ويحدوني الأمل في ألا تعود الصعوبات التي واجهتنا في البداية مرة أخرى. لقد استغرقنا وقتا طويلا قبل بدء البعثة. وتم التوقيع على الولاية للبدء في البعثة قبل شهرين من ١٥ آذار/مارس. وأعتقد أنه ينبغي أن نتفق على أننا بحاجة إلى ستة أشهر على الأقل للحصول على الموارد وتشكيل القوة، وعندئذ سنكون في وضع أفضل لتجنب الصعوبات التي مررنا بها خلال مرحلة ابتداء العملية.

الرئيس (تكلم بالروسية): عملا بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أعطي الكلمة الآن للواء أوبي، ليرد على ما أثير من تعليقات وأسئلة.

اللواء أوبي (تكلم بالإنكليزية): سأتطرق بإيجاز إلى مسألة التعاون فيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، وأيضا إلى الحاجة إلى الطائرات العمودية.

أما بخصوص جيش الرب للمقاومة، من المفيد أن نوضح أن التعاون قائم بين البعثات. وهنا، أود أن أقول إن البعثات – بعثة الأمم المتحدة في السودان، والبعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد – تشترك في تبادل المعلومات الاستخباراتية وخصصت في الفترة الأخيرة موظفين مسؤولين عن تحقيق هذه الغاية. ونتبادل المعلومات الاستخبارية عن أنشطة جيش الرب للمقاومة.

وأود أيضا أن أقول إن البعثات المختلفة قد دعت إلى عقد مؤتمر للقادة، وتم كذلك تناول مسائل مثل جيش الرب للمقاومة.

وأود أيضا أن أقول هنا إن مسألة جيش الرب للمقاومة قد نوقشت في الاجتماع المعقود في حزيران/يونيه في عنتيبي، بعد أيام منذ أن توليت القيادة. وفي ذلك الاجتماع، تم الاتفاق بصورة عامة على أن جيش الرب للمقاومة يعمل بأعداد صغيرة تتنقل عبر الحدود ويلتف حول القيادة ويعيش بغريزة البقاء في معظم الأحيان. ويقوم أيضا بمهمات لتقوية صفوفه بأخذ أسرى جدد لزيادة عديدة.

وكان هناك أيضا شعور عام بأن المسؤولية الرئيسية عن معالجة مسألة جيش الرب للمقاومة تقع على عاتق الدول المضيفة في المنطقة، وينبغي أن تقوم بتنسيق جهودها. ومن جانبنا، نتبادل المعلومات ونعالج المسألة بصورة عامة عندما تتعلق بحماية المدنيين، لأن أنشطة جيش الرب للمقاومة تؤثر أيضا على حماية المدنيين. وفي بعثتي، يولي

تخطيطنا اهتماما بالأنشطة في حول البحرية. ونشجع أيضا الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي تقع عليه مسؤولية دائمة عن معالجة المسألة، بينما نقوم بمعالجة التحديات المتعلقة بحماية المدنيين.

أما بخصوص مسألة الطائرات العمودية، أود أن أقول هنا إن السودان ككل أكبر دولة في أفريقيا فيما يتعلق بالمساحة، وأن جنوب السودان أكبر من معظم البلدان الأفريقية. وعدد القوات العسكرية لبعثة الأمم المتحدة في السودان ١٠ ٠٠٠ فرد. وأعتقد أن هذا يتعلق بولايتها، التي هي في معظمها أعمال المراقبة وتقديم الدعم للبلد المضيف. وستون في المائة من القوة من عناصر التمكين، بينما الـ ٤٠ في المائة الأخرى تشمل عناصر مثل المشاة – وهي القوات التي تحتاج إليها حقيقة للعمليات المادية وأعمال الدورية وما إلى ذلك.

وهي تنتشر على مساحة واسعة جدا. ويمكنني أن أقدم مثالا على إحدى كتائبي في جوبا، التي هي أحد قطاعاتي. تغطي الكتيبة مساحة أكبر من وطنها الأم. وهذا يعني أن مواقع أفرقتها بعيدة جدا عن بعضها، ربما ٧٠ كيلومترا من كل جانب. ويجد المرء نفسه يسافر مسافات طويلة بالطائرة العمودية ليذهب إلى موقع أحد الأفرقة. ومن الواضح أن دعم هذه القوة يتطلب القدرة على الحركة. ولا بد لي أيضا أن أضيف هنا أن جنوب السودان يشكل أكبر تحد بسبب انعدام قدرة البنية التحتية. فهناك افتقار مطلق إلى الطرقات. والمكان موحل في فصل الأمطار. ومن الصعب على المرء أن يتنقل حتى على الأقدام. ويحتاج المرء إلى إطارات خاصة للتمكن من قيادة العربات في جنوب السودان. ولذا، فإن المرء يحتاج في الغالب إلى التنقل جوا كي يتنقل في جنوب السودان. والتنقل المائي محدود بنهر النيل، ولذا لا يوفر ما يكفي من التغطية.

وهنا أود أن أضيف أن الطرفين قد طلبا من بعثة الأمم المتحدة في السودان القيام بدور أكبر في دعم عمليات الاستفتاء. ولهذا، سيكون مطلوبا من البعثة الآن أن تقدم الدعم على صعيد البلاد. وخلال الانتخابات الأخيرة، كان دعمنا على مستوى عواصم الولايات، التي يوجد عشر عواصم منها. لكننا نتعامل الآن مع ٧٩ منطقة، ولذا يتطلب التحضير لعمليات الاستفتاء بعثات استطلاعية وإقامة البنية التحتية؛ وبعدها يتعين على القوة أن تكون مستعدة للانتشار في هذه المناطق لتقديم الأمن المطلوب منا، حيث أنه يجب علينا توفير الأمن لمراقبي الأمم المتحدة وحماية المدنيين.

والآن، وبقوة محدودة في منطقة واسعة، ومع المزيد من المناطق لتغطيتها والمزيد من مواقع الأفرقة التي يجب علينا أن نعالجها، علينا زيادة أعمال الدورية؛ ويجب أن نكون في الجو في معظم الوقت؛ وعلينا أن نعمل باحتياطات متنقلة قادرة على الاستجابة بسرعة وتقديمها حيث الحاجة إليها في أقصر وقت ممكن. ولذا ستعتمد عملياتنا إلى حد كبير على القدرة على الحركة، وينبغي أن تكون تلك الحركة عن طريق الجو بصورة عامة بسبب وعورة الطبيعة وانعدام البنية التحتية. وهذا يجعل مسألة الطائرات العمودية ذات أولوية، وهي محدودة العدد حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر اللواء أوبي على تعقيبه. أعطي الكلمة الآن للواء مود.

اللواء مود (تكلم بالإنكليزية): ناقشنا، نحن قادة القوات، شواغلنا المتعلقة بتزايد نقص القدرات والمحاذير وتحديات تحقيق الآثار المتكاملة، على سبيل المثال لا الحصر. وندرك أيضا إدراكا تاما أن علينا مسؤولية إبقاء إدارة عمليات حفظ السلام والأمين العام ومجلس الأمن مطلعين على آخر المعلومات عن طريق رفع تقارير دقيقة وفي حينها.

وردا على السؤال المحدد الذي وجهه ممثل لبنان بشأن تقديم تقارير هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، فإن الإجابة هي أن الهيئة تقدم التقارير مباشرة إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن حوارنا وأنشطتنا. ويسهم مراقبونا في جنوب لبنان في تقارير قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفقا لعلاقة السيطرة على العمليات، وهو ما يعني ببساطة، أنهم يقدمون، بصورة يومية، تقارير إلى قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بطريقة تماثل تلك التي يتفاعل بها المراقبون في الجولان مع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وأنا على ثقة بأن هذه الترتيبات تكفل تقديم تقارير محايدة ووقائعية من أجل توعية المقر فيما يتعلق بالمنظور الإقليمي والحوادث وانتهاكات قرارات مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر اللواء مود على تقييماته.

أعطي الكلمة الآن للفريق تشيكاديبيا إيزاك أوبياكور، المستشار العسكري، إدارة عمليات حفظ السلام، عملا بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

الفريق أوبياكور (تكلم بالإنكليزية): أود باسم رؤساء العناصر العسكرية للبعثات – قادة القوات الحاضرين هنا اليوم – أن أعرب عن الامتنان على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن بعثاتنا. وفي الواقع، وجدنا التشجيع في هذا التفاعل.

على الرغم من أننا نعمل في بيئات سياسية ومادية صعبة للغاية، وعلى الرغم من أن هناك أحيانا، كما سمع المجلس من قادة القوات، تفاوتاً بين المهام والموارد المتاحة، فإنني سمعتهم يقولون إنهم تشجعوا وإنهم أكثر التزاما بالوفاء بولاياتهم.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لخدمة الأمم المتحدة. كما أشكر المجلس باسم زملائي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر الفريق أوبياكور. ونود، مرة أخرى أن نعرب عن امتنانا له على جهوده المثمرة في خدمة الأمم المتحدة.

قبل رفع الجلسة، أود، باسم مجلس الأمن، أن أشكر جميع قادة القوات الذين شاركوا في جلسة اليوم على التقييمات الصريحة التي قدموها والأفكار التي طرحوها. ولا شك أن كل شيء سمعناه اليوم سيكون مفيدا جدا للمجلس في عمله الفعلي المقبل في هذا المجال الحاسم من عمليات حفظ السلام.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥.